مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 87 - ديسمبـر - 2011

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

ثـورات التغيـير العـربـي: سقـوط للعظـمة والسلطـان

دوافع الجامعة العربية من قرار تعليق عضوية سوريا

آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفـوذ السيـاسـي والاقتصـادي

ملـف العـــدد :

«التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج: الفرص والتحديات»

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

تسوية الصراع الأفغاني: واقعية الحل وضمان التنفيذ

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

تقرير 14

مستقبل العلاقات العربية-الإيرانية

مقالات

«الثائرون» من أجل المال والسلطة: القذافي نموذجاً 64

ثورات التغيير العربي: سقوط للعظمة والسلطان (١-٢) 66

دوافع الجامعة العربية من قرار تعليق عضوية سوريا 70

الإسلاميون و«الربيع العربي» 75

الدراسات الأكاديمية للشخصيات التاريخية العراقية 77

آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي 80

ترجمة 86

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟ (1-3)

الاشتراك السنوي:

الدول العربية : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. قتيبة العاني 18
أ.د. عبدالكريم جابر العيساوي 21
د. قاسم شاكر الفلاحي 25
محمد وائل القيسي 27
د. عبدالواحد مشعل 34
د. جاسم حسين 38
عبدالحفيظ محبوب 41
شريف شعبان مبروك 43
علاء عبدالرزاق 45
د. حسين علاوي خليفة 48
د. أشرف محمد دوابة 52
د. مثنى مشعان المزروعي 55
د. أحمد محمد فراج قاسم 59

قراءة في كتاب 84

أمةٌ لا تقهر: تعرف عدوها وتعزز قوتها
تأليف: براين مايكل جنكينز

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج، وذلك في محاولة لتسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة أمام دول الخليج لتبني هذه التنمية بشكل فعال، وكذلك أهم التحديات والمعوقات في هذا الشأن.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«مجلس التعاون الخليجي والتحولات الإقليمية والدولية»

١- مجلس التعاون الخليجي ومخرجات «الربيع العربي»

٢- واقع الدبلوماسية الخليجية في ظل تصاعد أزمات المنطقة.

٣- دول مجلس التعاون والتحدي الإيراني: الخيارات الصعبة.

٤- الموقف الخليجي من أحداث البحرين: الأبعاد والدلالات.

٥- الموقف الخليجي من الأحداث في سوريا: الخروج على الصمت.

٦- السياسة الخليجية تجاه العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

٧- دول الخليج والملف اليمني: قراءة في المبادرة الخليجية.

٨- دول الخليج وصراع المطامع الإقليمية والدولية في المنطقة.

٩- أثر التحولات الإقليمية في مستقبل التعاون الخليجي المشترك.

١٠- تحليل مخرجات القمم الخليجية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

تسوية الصراع الأفغاني: واقعية الحل وضمان التنفيذ

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

المملكة العربية السعودية جادة وراغبة في إيجاد تسوية مقبولة لحل الأزمة الأفغانية، لأن هذه الأزمة تشكل تهديداً للأمن الإقليمي وللأمن الوطني السعودي الذي يتأثر بنشاطات التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من أفغانستان منطلقاً لها، بالإضافة إلى الأبعاد الاستراتيجية التي لا يمكن تجاوزها في التعامل مع القضية الأفغانية وهي تمثل جوهر الموقف السعودي تجاه هذه القضية.

إن إنهاء الصراع الأفغاني يستند إلى مقومات على الأرض لا بد من التعامل معها بواقعية، وتتمثل في حجم ودور طالبان في المعادلة الأفغانية، وتأثير دول الجوار وعلاقة هذه الدول بتعقيد أو حل هذا الصراع، ومراعاة البعد القبلي وتركيبة المجتمع الأفغاني، وأيضاً على أهمية دور الدول الإسلامية في المساعدة على الحل، مع الأخذ في الاعتبار أن النظام الأفغاني القائم حالياً في كابول يعاني أزمة الشرعية، فرغم مرور سنوات على تولي قرضاي السلطة، لكن شرعيته مازالت محل شكوك مبررة، فمن وجهة نظر المملكة النظام الأفغاني الموجود في كابول يمثل حالة «أمر واقع» لا ترقى إلى الشرعية، لذا فإن المملكة تتحفظ على التعامل معه لكونه لا يمثل كافة أطياف الشعب الأفغاني.

إن المملكة، في رؤيتها لحل الأزمة الأفغانية لا يمكنها أن تتجاوز الحقائق على الأرض لأسباب كثيرة منها أن المحاولات السياسية والعسكرية كافة لعزل أو إنهاء تنظيم طالبان لم تنجح، بل تمكن التنظيم من استعادة عافيته وتنظيم صفوفه، ويشكل اليوم قوة أساسية على الأرض لا يمكن تجاوزها كطرف أساسي في أي تسوية، ورغم أن طالبان تتكون من تحالفات قبلية وسياسية متعددة فإن محاولات شق صفوفها أو تفتيتها لم تنجح خلال السنوات الماضية، وظل هيكلها التنظيمي متماسكاً، كما أن محاولات تهميش الملا عمر أو إيجاد قيادة بديلة له لم تنجح، وما زالت جميع قيادات الحركة تقر

araa@araa.net

بشرعيته كقائد للحركة، بل تطور التنظيم وتحول إلى حركة قومية لطائفة البشتون التي تمثل أغلبية المجتمع الأفغاني، ولم تفلح محاولات جذب البشتون لأية قيادة بديلة، وجاء فشل حكومة قرضاي في الحصول على الشرعية بتمثيل القومية البشتونية ليمثل عاملاً أساسياً في اعتبار طالبان المدافع الشرعي عن مصالح البشتون.

ولهذه الحقائق تعتقد المملكة أن حركة طالبان حجر الزاوية في أي تفاوض لإيجاد حل واقعي للصراع الأفغاني، ففي ظل فشل حكومة قرضاي، والعجز عن إيجاد شرخ في تنظيم الحركة، وفي ظل سيطرة فعلية يفرضها مقاتلوها على جزء كبير من الأراضي الأفغانية، وقدرتهم الكبيرة على استنزاف قوات (الناتو) والحكومة الأفغانية، فإن المملكة لا تجد حلاً ناجحاً من دون الاعتراف بالحركة وقيادتها كطرف أساسي في التفاوض.

من ناحية أخرى، رغم الجهود الأمريكية في عزل النفوذ الباكستاني في أفغانستان، وأيضاً رغم المحاولات الجادة لتشجيع بعض الدول الإقليمية كالهند وإيران على تأسيس نفوذ معادل داخل أفغانستان، فإن النفوذ الباكستاني مازال حاسماً في تطورات الصراع الأفغاني، لذا لا يمكن إيجاد تسوية للأزمة الأفغانية بمعزل عن المشاركة الفعالة للطرف الباكستاني، ولا يمكن أيضاً ضمان التعاون الباكستاني في هذه المهمة في ظل السياسة الأمريكية الرامية إلى تعزيز النفوذ الهندي في أفغانستان، لذا يجب الاعتراف بمصالح باكستان في أفغانستان مع تحجيم النفوذ الهندي المتزايد وهو الأمر الذي يسبب قلقاً عميقاً لإسلام أباد.

إن أية محاولة للتسوية في أفغانستان تتطلب مشاركة دولية واسعة لإضفاء الشرعية الدولية على الحل، مع ضرورة مشاركة الدول الإسلامية المعنية والمؤثرة (وفي مقدمتها السعودية) لإخراج الاتفاق من إطاره الضيق بكونه اتفاقاً أمريكياً – أفغانياً (طالباني) إلى اتفاق دولي إقليمي فاعل، وهنا لابد من الدعوة إلى مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة المنظمات الإقليمية ومنها مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الإسلامي، والدول الإسلامية المعنية حتى تشعر طالبان بالأمان في التفاوض، والثقة بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

ولضمان نجاح التفاوض لابد من عدم إجبار الحركة على قبول المشاركة في حكومة قرضاي، ويجب أن تكون هناك سيناريوهات جاهزة لإخراج قرضاي وحكومته من التفاوض وإبعاده عن السلطة، أي أن تقبل واشنطن بالتضحية بقرضاي، واشتراط قبول طالبان بالانخراط بحكومة ائتلافية تضم في طياتها المجموعات العرقية الأخرى (طاجيك، أوزبك، هزارة..) بشكل عادل يعكس حجم كل مجموعة عرقية في تشكيلة المجتمع الأفغاني، مع عدم فرض شرط وجوب اتباع طالبان للنظم الديمقراطية الغربية في تطبيق المشاركة الواسعة لمكونات المجتمع الأفغاني، لكون هذا الأسلوب ترفضه الحركة، ويشكل عائقاً أساسياً في الوصول إلى تسوية.

في المقابل يمكن وضع شروط تضمن تحقيق أمرين أساسيين: الأول عدم ممارسة طالبان لأي نشاطات إرهابية. والثاني: عدم تقديم الحركة أي دعم بأي شكل لأي تنظيم يمارس الإرهاب، كما يجب أن يتضمن الاتفاق مباركة وتوثيقاً دولياً بقرار من مجلس الأمن يلزم طالبان بالشرطين السابقين، ويفرض عليها تنفيذ القرارات الدولية كافة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وإلزامها بالقضاء على زراعة المخدرات وتصديرها، وتوفير الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لتحقيق ذلك.

ويظل إيجاد تسوية مرضية لترسيم الحدود بين أفغانستان وباكستان ضرورة تساعد على تعزيز استقلال أفغانستان على المدى البعيد، وتمكنهما من السيطرة على تهريب المخدرات والأسلحة بين الدولتين، وتعزز فرص نجاح تسوية طويلة الأمد.

ولتسهيل مهمة إقناع قيادات طالبان بالتفاوض في إطار دولي ومساهمة فعلية من الدول الإسلامية التي تقبل وتثق بها طالبان كطرف مساند في التفاوض وضامن في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، يبرز دور المملكة العربية السعودية كطرف قادر على الوساطة لكونه مقبولاً من جميع أطراف التفاوض.

هذه وصفة واقعية وشافية لمن يريد أن يجد حلاً للمعضلة الأفغانية التي ظلت تؤرق العالم منذ سبعينات القرن الميلادي الماضي، وستظل منغصاً للجميع ما لم تقبل أمريكا وحلف الناتو بالواقعية السياسية وقراءة الخريطة الإقليمية والأفغانية بدقة واستشارة أهل الدراية بشعاب أفغانستان وأهلها ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

خطوات عمانية جوهرية جديدة

حظيت التطورات الديمقراطية الأخيرة في سلطنة عُمان والتي تمثلت في إجراء إصلاحات واسعة في السلطنة وانتخاب رئيس لمجلس الشورى العماني للمرة الأولى من قبل أعضاء المجلس باهتمام ملحوظ من قبل الصحف العالمية في الشهر المنصرم، ويأتي هذا الاهتمام بسبب ما تشهده المنطقة من تطورات كبيرة في مجال المطالبة بالديمقراطية والحرية، خصوصاً أن السلطنة شهدت في وقت سابق بعض التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالإصلاحات والتي خفت حدتها مع إطلاق الوعود الحكومية بالإصلاح، كما استمر اهتمام الصحف العالمية في الشهر المنصرم بتطورات أحداث الثورات العربية وبمسيرة السلام المتعثرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الإصلاحات في سلطنة عمان

نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب جوزيف كشيشيان بعنوان «خطوات جوهرية جديدة» تناول فيه التطورات الديمقراطية الأخيرة في سلطنة عمان واستهل مقاله بالقول: لقد أدخلت على النظام الأساسي للدولة ؟ الذي يعد بمثابة دستور – لسلطنة عمان الكثير من التعديلات مؤخراً، وليس بغريب أن تكون هذه التعديلات الإيجابية قد أتت على خلفية تطورات عميقة في مناطق أخرى في العالم العربي. لقد أدهش الكثير من المراقبين قيام أعضاء مجلس الشورى الجديد الـ ٨٤ بانتخاب الفاضل خالد المعولي رجل الأعمال وممثل ولاية وادي المعاول البالغ من العمر ٣٥ عاماً رئيساً لمجلس الشورى، ولعل العجب كان من عمر الرئيس الجديد. لكن الأمر الذي أثار الإعجاب الأكثر قيام السلطان قابوس بن سعيد بمناقشة أمور حساسة كمسألة الفساد والموضوع الأكثر حساسية وهو موضوع حرية التعبير. هل هذه المؤشرات إرهاصات لخطوات أخرى جوهرية؟

وفوق كل ذلك كان أكثر الأمور إثارة تعديل النظام الأساسي للدولة الذي تنص مادته السادسة على آلية الخلافة لعرش السلطنة. بينما تمت دعوة مجلس الأسرة المالكة لاختيار خليفة للعرش خلال ثلاثة أيام من خلوه. نصت التعديلات أيضاً على إضافة عدد من المسؤولين المدنيين للمجموعة التي تنضم الى مجلس الدفاع للتوصل إلى خيار مناسب في حال لم يتفق مجلس الأسرة المالكة على من يتولى العرش.

كما نصت التعديلات على أن يقوم رئيسا مجلس الدولة ومجلس الشورى وأعضاء من المحكمة العليا واثنان من أكبر أعضاء مجلس الشورى سناً يقومون بتأكيد تعيين الشخص الذي حدده السلطان قابوس في خطابه لمجلس الأسرة المالكة. ويحق القول إن منح مثل هذا الدور لشخصيتين تم اختيارهما علناً للمشاركة قد رفع من مستوى عملية اختيار السلطان.

ويستقرئ العديد من الإشارات والدلالات من منح السلطان قابوس الشخصيات العامة مثل هذه الامتيازات، كأنه يقول لمجلس الأسرة المالكة أن يتصرف على وجه السرعة، وللممثلين أن يقوموا دوماً باختيار الأفضل والأجدر ممن

سيتولون تلك السلطات الواسعة وتلك المسؤوليات الجسيمة الجديدة. إضافة إلى ذلك، وكنتيجة مباشرة لهذه التعديلات المهمة ذات الصلة الوثيقة بالشأن الوطني لن يشك أحد في أن أعضاء الأسرة المالكة قد يغيرون علاقاتهم الحديثة مع الأعضاء المنتخبين، بل إنهم – علاوة على ما يعرف به المجتمع العماني من قيم رفيعة – سيولون المزيد من الاحترام للأعضاء.

ولا يقل أهمية عن تلك التعديلات الشاملة التي أدخلت على المادة ٥٨ التي توضح فقراتها الـ ٤٥ الكثير من الأمور، والتي من أهمها الفقرة رقم (٢٢) التي تمنح حصانة برلمانية لكل من يمارس حرية التعبير في الإطار الرسمي. هذه الإجراءات غير مسبوقة في منطقة الخليج باستثناء البرلمان الكويتي. كما أكد السلطان قابوس في خطابه أمام مجلس عمان ٣١ أكتوبر الماضي أن النظام الأساسي للدولة يضمن لكل مواطن عماني حق حرية التعبير والمشاركة بالأفكار البناءة في دعم مسيرة التقدم.

كما أكد السلطان في خطابه المشهود أن الجميع سواسية أمام القانون، وعقب قائلاً إن حرية التعبير لا تعني أن يكون لأي جهة معينة الحق في فرض رأيها على الآخرين وتهضم حقوقهم في التعبير عن آرائهم بكل حرية. وقال إن قوانين العصر الحديث تمنع احتكار الرأي، وتؤكد أن فرض الرأي على الآخرين مرفوض. كما عبر السلطان بأسلوب غير معهود عن الرفض التام للتعصب والتطرف مؤكداً بذلك تلك الرؤية القابوسية المعروفة في إعلاء شأن الإنسان.

إضافة إلى ذلك حذر السلطان المسؤولين من مغبة الانجرار وراء مغريات الفساد، وحث أولئك الذين يتمتعون بالامتيازات على الصدق في الاطلاع بمسؤولياتهم على العمل على بناء هيئات رقابية لتحقيق ما يترتب عليهم من واجبات بقوة القانون بعيداً عن الشك والحيرة «لأن العدالة لا بد أن تأخذ مجراها وأن تصبح هدفنا وغايتنا». وهنا يجدر القول إن مسقط تعتمد على القضاء وعدالة القانون لتحقيق الواجبات. كما تطرق الحديث إلى المؤسسات المدنية التي تعتبر قوام المجتمع، ولا يخفى على أحد أن هذه الإشارات العديدة للمجتمع المدني تعبر أكثر من أي وقت مضى عن اهتمام السلطان بالتفاصيل المهمة.

يبدو أن السلطان قابوس من خلال هذه المبادرات الجديدة عازم على المضي قدماً في نهجه الثابت لتمكين المواطنين المؤهلين لتحمل المزيد من المسؤوليات، ولربما أن الخطة تنطوي على أكثر من ذلك في اتجاه التطور الدستوري في البلاد.

ومن المدهش أن إدخال مثل هذه التغييرات المهمة على دستور السلطنة ونظامها الانتخابي وهذا النهج العماني يلقى صداه في أرجاء منطقة الخليج، كما يعزز حقيقة أن السلطان قابوس يمارس دوره الريادي ويؤكد رؤيته البعيدة المدى.

وفوق كل هذا يعتبر قيام السلطان قابوس بإحداث التغييرات الجوهرية دليلاً قاطعاً وبرهاناً دامغاً على إيمانه بأمته وأن العمانيين يمكنهم دوماً الاعتماد على ذوي الجدارة منهم.

الولايات المتحدة والثورة الليبية

نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتبين نيك داولنغ وبي جي كراولي بعنوان «على الولايات المتحدة تجنب أخطاء العراق وأفغانستان في ليبيا» تطرقاً فيه إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية، وبدأ الكاتبان مقالهما بالقول: إن ملاحقة معمر القذافي خارج طرابلس كانت الجزء السهل من العملية. أما الانتقال من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي المستقر فهو بلا شك المهمة الأصعب.

ومما لا شك فيه أيضاً أن التحديات التي تواجه ليبيا كثيرة ومعقدة، بدءاً من بناء قوات الأمن إلى توفير فرص العمل وإنشاء هيئات حاكمة فعالة. ومع ذلك، فإن الاستقرار والنجاح سوف يعتمدان على قضية واحدة في غاية الأهمية، ألا وهي ما إذا كان باستطاعة المجلس الوطني الانتقالي بدء عملية سياسية مشروعة وشاملة وإدامتها.

ويضيف الكاتبان، كانت آخر مرة غيرت فيها ليبيا زعيمها من خلال انقلاب بقيادة معمر القذافي في عام ١٩٦٩، بعد أيام من زيارة نيل أرمسترونغ إلى القمر. إن إطلاق العملية السياسية في ليبيا، هذه الدولة التي لا تعرف التقاليد الديمقراطية، ولا تتوفر إلا على عدد محدود من مؤسسات الحكم الفعالة، يشكل

تحدياً هائلاً. وبينما تفكر الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في كيفية دعم ليبيا على أفضل نحو، هناك بعض الدروس المستفادة مما حدث في أفغانستان والعراق والبوسنة وينبغي أن نتعلم منها.

لا شك في أن المجلس الوطني الانتقالي يعمل حالياً على توسيع التمثيل فيه. بيد أنه ولكي يكون هذا المجلس فعالاً، ينبغي عليه أن يحظى بالدعم في كافة مناطق ليبيا، بما فيها المناطق الغربية والجنوبية. وفي ضوء المنافسات التاريخية بين مختلف المناطق والهيكل القبلي المعقد داخل ليبيا، قد يتم التركيز على طرابلس وبناء حكومة من القمة إلى القاع. وهذه غلطة ارتكبها المجتمع الدولي في أفغانستان والعراق، حيث افتقرت الحكومات الوطنية إلى الشرعية نتيجة لسوء تمثيل مختلف المناطق في هاتين الدولتين. وينبغي بناء هيكل النظام السياسي الجديد في ليبيا من القاع إلى القمة. كما ينبغي أن يتمثل الهدف من العملية السياسية في خدمة المصالح السياسية المتعارضة وتحقيق التوازن بينها، وإعطاء كافة الأحزاب الرئيسية كلمة في ذلك الهيكل السياسي.

وكان المجلس الوطني الانتقالي قد أعلن عن خططه لعقد انتخابات أولية في ٢٠١٢ وصولاً إلى الديمقراطية الدستورية في عام ٢٠١٣. ولا شك في أن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب ظهور قادة محليين يستطيعون تحقيق نتائج جيدة وملموسة للمواطنين تتضمن توفير فرص العمل وذلك قبل عام ٢٠١٣. على سبيل المثال، تعاني ليبيا واحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم، فضلاً عن أن نصف سكانها من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة. وبالتالي، ينبغي أن تركز جهود التنمية، وإن كانت بخبرات أجنبية، على توظيف أكبر عدد ممكن من الشباب الليبي.

ومع ظهور شخصيات وطنية، نأمل، وإن كنا لا نتوقع، بزوغ شخصيات مثل فاسلاف هافل أو مانديلا في ليبيا - أي زعيم وطني يستطيع تحفيز الدولة نحو الوحدة والتقدم. على أية حال، ينبغي على الولايات المتحدة عدم محاولة إيجاد هذا الزعيم بنفسها. والذي حدث بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، أن مؤتمر بون الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٠ اختار حميد قرضاي رئيساً للسلطة المؤقتة الأفغانية قبل أن تظهر صلاحيته في أفغانستان. كما حاولت إدارة الرئيس السابق بوش أن تضع بصمتها على الموازين السياسية عندما قامت بإعادة أحمد الجلبي إلى العراق مرة أخرى بعد الغزو في عام ٢٠٠٣. ومازالت تصرفات الجلبي تؤدي إلى تعقيد الوحدة السياسية منذ ذلك الوقت.

وفي ليبيا، نجد أن رئيس المجلس الوطني الانتقالي الحالي مصطفى عبدالجليل استطاع كسب الاحترام داخل ليبيا وخارجها لكونه متواضعاً بقدر ما كان القذافي متغطرساً. وعلى الرغم من أن مصطفى عبدالجليل تعهد بعدم خوض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢، إلا أن المجتمع الدولي ربما يشجعه على البقاء. لكنه لا يمكن أن يكون رجل أمريكا في ليبيا قبل أن يكون رجل ليبيا بالفعل. في الحقيقة، ينبغي على المجتمع الدولي أن يسمح لجميع زعماء ليبيا الملتزمين بالمشاركة بصورة فعالة في عملية سياسية شاملة ومفتوحة. وعلى الرغم من أن تشكيل حكومة ديمقراطية جديدة ينبغي أن يكون شأناً ليبياً، إلا أنه ينبغي على الولايات المتحدة والغرب استخدام نفوذهما لضمان النتائج والمساءلة من قبل الحكومة الجديدة في ليبيا. فعلى سبيل المثال، استطاعت الولايات المتحدة ممارسة نفوذها في البوسنة من خلال الوعود بتحقيق التكامل السياسي والأمني والاقتصادي مع أوروبا. وبينما لا تتوفر هذه الأدوات في حالة ليبيا، إلا أن النفوذ السياسي والاقتصادي يتوفر لضمان وفاء الحكومة الانتقالية بالتزاماتها وأنها تخدم المصالح الوطنية وليس المصالح الضيقة الأخرى. على سبيل المثال، من الأهمية بمكان أن تستأنف ليبيا إنتاج النفط بالكامل، وأن تستخدم الثروة النفطية في إعادة بناء الدولة.

مسيرة عملية السلام المتعثرة

نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) افتتاحية بعنوان «عندما تقول نعم وتعني لا» تناولت فيها آخر تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط واستهلتها بالقول: لقد رد الإسرائيليون والفلسطينيون على أحدث خطة أمريكية لعملية السلام بالأسلوب

araa@araa.net

المعتاد، أي بالقول «نعم» ويقصدون «لا». قالت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إنها ترحب بالدعوة لبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، لكن لديها بعض الشواغل. وفي الحقيقة، يقول المسؤولون إن إسرائيل تعترض على تركيز الاقتراح على التوصل إلى اتفاق مبدئي على الحدود والأمن، بالإضافة إلى الجدول الزمني السريع الذي ينبغي بموجبه التوصل إلى اتفاق سلام خلال عام. وبالمثل، قالت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إنها وجدت عدداً من العناصر المشجعة في الخطة، لكنها أوضحت أنها لن توافق على الشرط الذي ينص على ضرورة بدء المفاوضات «من دون تأخير أو شروط مسبقة».

ويمكن ذكر هذا الكلام بأسلوب آخر: إسرائيل على استعداد لبدء المحادثات المباشرة التي اقترحتها المجموعة الرباعية التي تتكون من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، لكنها لن تتبع الخطة التي وضعتها. أما الفلسطينيون فكانوا أكثر حدة بشأن تلك الخطة، حيث إنهم ليسوا على استعداد لبدء المحادثات ما لم تف إسرائيل ببعض الشروط المسبقة بما فيها التجميد الكامل لبناء المستوطنات اليهودية خارج حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتضيف الافتتاحية، أن موقف الفلسطينيين أكثر اعتراضاً، ليس لأنه يمنع أي تقدم في العملية فحسب، بل إن موقف محمود عباس المتشدد بشأن المستوطنات ليس له أساس: قال عباس أكثر من مرة إنه اتخذ هذا الموقف لأنه ملتزم بأن يتخذ موقفاً مماثلاً لطلب الرئيس أوباما في هذا الشأن. بيد أن الرئيس أوباما أسقط هذا الشرط، وكما يعرف الفلسطينيون أن هذا ليس إلا شيئاً رمزياً- يتفق الطرفان على أن إسرائيل سوف تضم الأحياء الفلسطينية ومستوطنات الضفة الغربية التي يتواصل البناء فيها حالياً. على سبيل المثال، وافق المفاوضون الفلسطينيون خلال الجولة السابقة من المفاوضات على ضم إسرائيل إلى حي جيلو في القدس، ومع ذلك جاء الإعلان عن بناء وحدات جديدة خلال الأسبوع الماضي ليثير موجة من الإدانة الشديدة من المسؤولين الفلسطينيين أنفسهم فضلاً عن الانتقادات الصادرة عن المجموعة الرباعية أيضاً.

إن إصرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الشروط المسبقة يساعده على مواصلة حملته الرامية إلى الحصول على الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة. كما أنه قام مؤخراً بجولة عالمية لتأمين الأصوات في مجلس الأمن. ولا شك في أن اعتراضات عباس المشكوك في جدواها ستكون كافية لإقناع الحكومات، التي لم تتخذ القرار بشأن التصويت في مجلس الأمن حتى الآن مثل كولومبيا والبرتغال، على وقف دعمها له أو على الأقل أن تطلب من عباس أن يقبل مبادرة المجموعة الرباعية بالكامل قبل أن يقرروا تأييد مبادرته.

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فهو يستطيع وقف مبادرة الأمم المتحدة إذ أعلن صراحة ما ألمح إليه في السابق وهو أن حكومته سوف تتفاوض على حدود فلسطين بناء على خطوط ١٩٦٧ مع مقايضة الأرض. كما أنه يستطيع الحد من بناء المستوطنات في الضفة الغربية وراء الجار الأمني الإسرائيلي.

لماذا ينبغي على نتنياهو أن يفعل ذلك؟ لأن إسرائيل، كما قال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا مؤخراً أصبحت منعزلة بشكل كبير بسبب الأحداث في الشرق الأوسط. «لقد أصبحت إسرائيل منعزلة بشكل كبير في الشرق الأوسط بسبب علاقاتها المتدهورة مع مصر وتركيا، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي جاءت نتيجة لثورات الربيع العربي». وربما لايكون من المناسب لمسؤول أمريكي كبير أن يدلي بهذا التصريح علناً، فالأطراف السيئة من كافة الأطياف قد تستخلص أشياء خاطئة منه. ومع ذلك، هذا الكلام صحيح وينبغي ألا يكون رد إسرائيل سلبياً.

لقد تأثرت علاقات إسرائيل مع تركيا ومصر بشدة منذ اندلاع الثورات المؤيدة للديمقراطية في العالم العربي خلال العام الحالي. وفي الوقت نفسه، حاولت إدارة الرئيس أوباما جاهدة إقناع إسرائيل والسلطة الفلسطينية ببدء المفاوضات على الرغم من إصرار كل طرف على تشديد مواقفه ●

الخليج في شهر
نوفمبر

الإمارات العربية المتحدة

❖ وعد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بحقوق سياسية أكبر للمواطنين، لكنه تحدث عن إصلاحات تطبق بالتدريج.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حرص الإمارات على تعزيز التعاون المشترك مع روسيا في شتى المجالات.

❖ أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإفراج عن (٣٣٤) نزيلاً من نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في دبي وذلك بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مع رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي محمود جبريل القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر التطورات التي تشهدها ليبيا.

❖ أعرب الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن أمله بأن يتجاوز اليمن أزمته الراهنة بما يصون وحدته وأمنه واستقراره.

❖ جددت دولة الإمارات مساندتها لكافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال والقضاء عليها كلياً.

❖ وصف رئيس البرلمان الصومالي شريف حسن شيخ آدم مبادرة الهلال الأحمر الإماراتية بتأهيل النازحين الصوماليين لإعادتهم إلى ديارهم ودمجهم في مجتمعهم بأنها مبادرة إنسانية فريدة من نوعها.

❖ أكد وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري أهمية العلاقات الدولية، التي أسستها الإمارات مع العديد من دول العالم التي أثمرت نتائجها من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسية اقتصاد الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

❖ استنكرت دولة الإمارات الاعتداء الذي تعرضت له سفارتها في دمشق وحملت الحكومة السورية مسؤولية المحافظة على أمن بعثتها الدبلوماسية واحترام حرمتها وسلامة العاملين فيها.

❖ دعا سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان تركيا والعالم العربي إلى بذل المزيد من التعاون والتنسيق المشترك مشيراً إلى مواقف تركيا الثابتة تجاه القضايا العربية.

❖ ذكرت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعدت خططاً لتزويد دولة الإمارات بالآلاف من القنابل المتقدمة الخارقة للتحصينات وذخائر أخرى لمواجهة إيران.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مع موايي كيباكي رئيس جمهورية كينيا التعاون المشترك والقضايا الإقليمية والدولية والمستجدات الراهنة ذات الاهتمام المشترك.

مملكة البحرين

❖ قال ملك البحرين حمد بن عيسى إنه سيأمر بتشكيل فريق عمل من أعضاء الحكومة لدراسة توصيات ونتائج تحقيق اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق في الأحداث الأخيرة في البحرين.

❖ اتهم وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة إيران بأنها تنظر دائماً إلى بلاده كأنها (جوهرة تاج)، لأنها المدخل إلى الخليج العربي، ودعا الدول العربية إلى دعم المنامة في وجه طهران.

❖ قال مدير المخابرات السعودية الأسبق ورئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الأمير تركي الفيصل إن قوات (درع الجزيرة) لم تذهب إلى مملكة البحرين لقمع مظاهرات أو اعتقال متظاهرين وإنما ذهبت لحماية المنشآت الحيوية استجابة لطلب البحرين.

❖ أكد رئيس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان أن مملكة البحرين استطاعت أن تتعامل مع التحديات ونجحت في تحقيق تنمية مستدامة عادلة وشاملة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً وبيئياً.

❖ تعهدت مملكة البحرين بالمضي قدماً في تنفيذ إصلاحات برلمانية تأمل بأن تنهي الاضطرابات في المملكة.

❖ تمنى عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى أن يجعل الله مناسبة العيد مباركة تجتمع فيها القلوب على محبة الله وأخوة الإسلام التي تجمع بين أبناء الشعب الواحد العريق في أصالته، الكريم في أخلاقه ونبله.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن بلاده قد انتهجت في مجمل خطواتها التحديثية استمرار وديمومة عملية الإصلاح والتطوير لتحقيق التطلعات الوطنية لشعبها.

araa@araa.net

❖ فرقت السلطات البحرينية تجمعاً لآلاف المحتجين الذين ساروا نحو وسط العاصمة المنامة بعد تشييع والد شخصية رئيسية في المعارضة قيل إنه توفي بعد ضربه على أيدي الشرطة.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد أهمية التعاون العربي-التركي لإعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وذلك من أجل تحقيق ما تصبو إليه من أمن واستقرار يعودان بالمنفعة على الجانبين.

❖ أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية العميد طارق الحسن ضبط خلية كانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية ضد منشآت حيوية وأشخاص في مملكة البحرين.

❖ أكد حزب حركة النهضة التونسي أن ما حدث في البحرين في فبراير ومارس وما تلاها من أحداث عبارة عن حركة طائفية وأعمال تخريب، لا تمت إلى الربيع العربي بصلة.

❖ أشادت وزارة الخارجية بتعاون الأجهزة الأمنية البحرينية والقطرية والذي كشف أمر الخلية الإرهابية وهو «ما يعكس الإحساس العميق بوشائج الأخوة والتضامن التي تربط بين البلدين».

❖ أشاد الملك حمد بن عيسى بالتعاون القائم بين قوة دفاع البحرين ودول الخليج العربية، في وقت تتجه المنامة لتطبيق خطة أمنية متكاملة بهدف التصدي للتخريب.

❖ أكد الأمير خليفة بن سلمان أن البحرين التي تتفاعل مع القضايا الدولية بإيجابية تدعم كافة المبادرات الخيرة لإحلال السلام ومنع الفوضى وعدم الاستقرار.

❖ شدد الملك حمد بن عيسى على أهمية الحفاظ على روح الوحدة الوطنية ودعمها باعتبارها ثابتاً من الثوابت الوطنية ومكتسباً من المكتسبات الحضارية التي لا يمكن التفريط فيها.

المملكة العربية السعودية

❖ وقع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في الرياض على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وذلك بحضور ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن المملكة تعمل في إطار التعاون الدولي على التصدي للإرهاب بمختلف أشكاله، وتشدد على أن الإسلام لا يمكن أن يشجع على الإرهاب.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم «نحن جزء من مجلس التعاون الخليجي، ويهمنا أمن واستقرار المملكة العربية السعودية».

❖ أكد وزير الأوقاف والشؤون الدينية السابق وخطيب المسجد الأقصى المبارك يوسف جمعة سلامة أن اختيار الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد، يسهم في دعم القضية الفلسطينية، ويشكل سنداً للأمتين العربية والإسلامية.

❖ اختارت مجلة (فوربس) الأمريكية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ضمن قائمتها السنوية للشخصيات الأكثر تأثيراً في العالم وحافظ على مرتبته الأولى عربياً كما اعتبرته المجلة الشخصية السادسة على مستوى العالم.

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن ما تمر به الأمة الإسلامية من تحديات متسارعة يستدعي منا جميعاً أن نعي مخاطر المستقبل، وأن ندرك عوامل الخلاف والفرقة والتصدع في البيت الإسلامي.

❖ عين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وزيراً للدفاع، خلفاً للأمير سلطان بن عبدالعزيز، كما جاء في حزمة القرارات الملكية أمر بتعيين الأمير خالد بن سلطان نائباً له، كما تم إعفاء الأمير عبدالرحمن بن عبدالعزيز من منصبه نائباً لوزير الدفاع.

❖ أكد رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل أهمية الدور السعودي في توطيد دعائم الأمن والاستقرار والتصدي الحازم للإرهاب والقضاء عليه في المنطقة.

❖ أعلن أمير منطقة مكة المكرمة نائب رئيس لجنة الحج العليا الأمير خالد الفيصل عن سلامة الحجيج ونجاح موسم حج هذا العام من دون وقوع أي أحداث تذكر.

❖ قال وفد السعودية لدى الأمم المتحدة إنه سيعرض مشروع قرار على الجمعية العامة قريباً يدين مؤامرة لاغتيال سفيرها في الولايات المتحدة ويحث إيران على أن تلتزم بالقانون الدولي.

❖ قال الرئيس السابق للاستخبارات السعودية الأمير تركي الفيصل إن شن هجوم عسكري على إيران بهدف إيقاف برنامجها النووي قد تكون له عواقب كارثية ولن يفعل سوى تقوية عزم طهران على صنع سلاح نووي.

❖ استنكرت المملكة الاعتداء الذي تعرضت له سفارتها في العاصمة السورية دمشق من قبل مجموعة من المتظاهرين.

❖ أكد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن متابعة الجامعة العربية لما يجري من أحداث في سوريا ليس فيه أي تطاول أو تدخل في الشؤون الداخلية، بل يعكس الحرص على النظام العربي والتعاون العربي.

الخليج في شهر
نوفمبر

❖ أكد تقرير اقتصادي أن المملكة أكبر منتج للنفط الخام بالعالم بقدرة إنتاجية تصل إلى ١٢ مليون برميل يومياً وبطاقة إنتاجية فائضة تزيد على ٤ ملايين برميل يومياً.

❖ تصدرت المملكة دول الخليج في قيمة المشروعات المخطط لها والجاري تنفيذها وفقاً لمؤشر ميد الأسبوعي لمشروعات الخليج.

❖ بحث ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز مع وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

سلطنة عمان

❖ انتخب أعضاء مجلس الشورى رئيساً للمجلس ونائبين له، للمرة الأولى في تاريخ الشورى العُمانية، وفاز بمنصب رئيس المجلس لهذه الدورة الشيخ خالد بن هلال المعولي.

❖ افتتح سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد الفترة الخامسة لمجلس الشورى العماني، عقب انتخاب رئيسه للمرة الأولى، بعد أن كان يتم تعيينه.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد عفواً عن مجموعة من نزلاء السجن المدانين في قضايا مختلفة، وقد بلغ عدد الذين شملهم العفو ١٠٩ نزلاء عمانيين و٤٧ نزيلاً من جنسيات أخرى.

❖ دعت سلطنة عمان منظمة اليونيسكو إلى قبول عضوية دولة فلسطين، مجددة التأكيد على وجوب قيام اليونيسكو باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المسجد الأقصى.

❖ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن التغيير الديمقراطي الحقيقي في الشرق الأوسط هو في مصلحة بلادها، مشيرة بذلك إلى الربيع العربي.

❖ بحث السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس جنوب إفريقيا جاكوب جيد ليهلاكيسا زوما تعزيز التعاون والقضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد رئيس جمهورية جنوب إفريقيا جاكوب جيد ليهلاكيسا زوما أن عُمان شهدت خلال الواحد والأربعين عاماً الماضية نهضة تنموية ناجحة شملت كافة المجالات في ظل القيادة الحكيمة للسلطان قابوس.

❖ أعلن البنك المركزي العماني عن طرح سندات التنمية الحكومية بقيمة ١٥٠ مليون ريال عماني لمدة خمس سنوات فترة استحقاق بسعر فائدة أساسي ٣,٢٥ في المائة سنوياً.

❖ رصد تقرير صادر عن المديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية ارتفاع مؤشر التضخم في سلطنة عُمان إلى ٥,٣ في المائة بنهاية أغسطس الماضي.

❖ احتفل أبناء الشعب العماني في ١٨ نوفمبر الماضي بالذكرى الحادية والأربعين لانطلاق مسيرة النهضة الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد.

❖ قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني إن مناسبة ١٨ نوفمبر العزيزة على كل مواطن عماني هي عزيزة أيضاً على كل مواطني دول مجلس التعاون.

دولة قطر

❖ أعلن أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة أن انتخابات مجلس الشورى ستجري في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

❖ أعلن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم عن موافقة الحكومة السورية رسمياً على ورقة العمل التي قدمتها اللجنة الوزارية العربية لوليد المعلم خلال اجتماع اللجنة في الدوحة.

❖ أكد الرئيس السوداني الأسبق المشير عبدالرحمن سوار الذهب أن دولة قطر تلعب دوراً رائداً في حل الكثير من المشكلات العربية والدولية وتمارس دبلوماسية ناجحة جداً تسعى من خلالها إلى إرساء مبادئ الحق والعدل.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس العلاقات الثنائية بالإضافة إلى بحث تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

❖ بحث ولي العهد الشيخ تميم بن حمد مع وزير خارجية إيران علي أكبر صالحي علاقات التعاون بين البلدين، بالإضافة إلى بحث تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع رئيس وزراء ليبيا عبدالرحيم الكيب العلاقات الثنائية بين البلدين والأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم إن ما تشهده المنطقة من تحولات متسارعة وسعي شعوبها نحو تحقيق أهدافها في الإصلاح يوجب علينا أن ندرك أنه بات لزاماً علينا التجاوب مع مطالب هذه الشعوب.

araa@araa.net

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة العلاقات الثنائية بين قطر والجزائر.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم مع نظيره البريطاني ديفيد كاميرون تطورات الأوضاع في المنطقة بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم إن دول الخليج ليست محصنة مئة في المئة ضد ربيع الثورات العربية.

❖ أكدت دولة قطر الحرص العربي على أن يكون حل الأزمة السورية (عربياً)، موضحة القرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية بتعليق عضوية سورية اعتباراً من ١٦ نوفمبر إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها.

❖ أكد وزير الطاقة والصناعة محمد بن صالح السادة أن السعر العادل للغاز الطبيعي هو السعر المكافئ لما هو موجود في أسواق النفط.

❖ أكد وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أن «قطر دولة مهمة ولها دور على المستويين العربي والعالمي»، وقال إن «الدول لا تقاس بحجمها وعدد سكانها ولكن بتأثيراتها في السياسات».

❖ أكدت دولة قطر مجدداً أن موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية يعد خياراً استراتيجياً لها.

دولـة الكويـت

❖ اصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد قراراً بقبول استقالة حكومة الشيخ ناصر المحمد الصباح وأمر بتكليف الوزراء بتصريف العاجل من شؤون مناصبهم إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

❖ أكد وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة بناء منظومة دفاعية مشتركة من خلال تحقيق تكامل دفاعي بين القوات المسلحة في دول المجلس.

❖ دعت دولة الكويت الأمم المتحدة إلى إصدار تعهد عالمي يقضي بالالتزام باحترام الأديان وعدم المساس برموزها يكون إطاراً للعلاقات الدولية، كما حثت المجتمع الدولي على التعاون في تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح على ضرورة دعم جهود اللجنة العربية المعنية بتطورات الأوضاع في سوريا لوضع حد لما تشهده سوريا حالياً وعودة الأمن والاستقرار في مختلف أرجائها.

❖ أكد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليستر بيرت على عمق العلاقات التي تجمع بين بلاده والكويت واصفاً الكويت بأنها «واحد من أقوى حلفاء المملكة المتحدة».

❖ أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي أن الالتزام بالدستور والعمل بنصوصه واجب على الجميع لمواصلة المسيرة النيرة للآباء والأجداد «الذين ارتضوا الشورى والديمقراطية منهجاً ومسلكاً لهم» لرفعة شأن الكويت وشعبها.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح أن دولة الكويت لن تسمح بأن تكون أرضها محطة للاعتداء على أية دولة في المنطقة.

❖ دعت دولة الكويت المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن الدولي ليصبح أكثر قدرة وفاعلية في مواجهة التحديات الدولية الراهنة والتغلب عليها.

❖ جددت دولة الكويت دعمها لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة واعتبرته خطوة على طريق التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

❖ أصدرت مجلة (ميد) تقريراً خاصاً بدولة الكويت، وقالت إنه ورغم خطة التنمية الاقتصادية الطموحة التي أطلقتها الحكومة في فبراير ٢٠١٠، يبدو أن الكويت غير قادرة على الاستمرار بتنفيذ مشاريعها الكبرى.

❖ أكد أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن الدستور الكويتي أصبح هو الضمانة الحقيقية لاستقرار النظام السياسي في البلاد، والدعامة الرئيسية لأمن الوطن.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ضرورة التزام النظام السوري بخطة العمل العربية لحل الأزمة السورية صوناً وحفظاً لسوريا ووحدتها وكرامة شعبها وأراضيها.

❖ أعلن ضباط أمريكيون أن واشنطن ستبقي أربعة آلاف جندي من الوحدات القتالية لجيشها في الكويت كقوة احتياطية حتى بعد انسحابها من العراق.

❖ أكد مصدر حكومي أن الحكومة الكويتية مستعدة وجاهزة لأي طارئ يطرأ في المنطقة عسكرياً وأمنياً، مبيناً أن التجارب السابقة التي مرت بها المنطقة أوجبت الاستعداد وأخذ الحيطة والحذر.

❖ أكد وزير الخارجية المصري محمد عمرو أهمية الدور النشط الذي تلعبه الدبلوماسية الكويتية في إطار تعزيز التعاون العربي وحشد التأييد الدولي لقضايا الأمة العربية ●

مستقبل العلاقات العربية-الإيرانية

طالب سياسيون وخبراء بضرورة تحقيق تفاهم عربي-إيراني يعظم مصالح الطرفين، ويؤدي إلى الاستقرار الإقليمي، وناشدوا وسائل الإعلام والنخب السياسية والدينية، تجاوز الصور الذهنية المغلوطة والنظر إلى مناطق الالتقاء وتجاوز نقاط الخلاف.

بدر محمد بدر*

أكد المشاركون خلال تبادلهم وجهات النظر والآراء في مؤتمر «مستقبل العلاقات العربية-الإيرانية- الطموحات والتحديات»، الذي نظمه المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في القاهرة يوم الأربعاء ١٦ نوفمبر الماضي أن إيران دولة فاعلة في المنطقة توجد بينها وبين الدول العربية خلافات يمكن بالتنسيق المشترك ضبطها وتجاوزها، وقالوا إن إعادة العلاقات يتعين أن تبدأ بالعلاقات الثنائية بين إيران وكل دولة عربية على حدة، وأن يكون البدء بالتعاون التجاري الاقتصادي تمهيداً للتعاون السياسي الذي لن يتم من دون اتخاذ إجراءات بناء الثقة بين الطرفين. وأشاروا إلى أن الثورات العربية تمثل فرصة مهمة لانطلاق العلاقات العربية-الإيرانية بعيداً عن الضغوط الأمريكية والتحذيرات الإسرائيلية وخلصوا إلى أن قوة الدول العربية من الداخل هي أساس الانفتاح الآمن مع إيران.

الفرص والتحديات

وقالت د. نيفين مسعد أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة إن انتزاع الشعوب العربية زمام المبادرة والفعل السياسي من الأنظمة المستبدة ذات العداء مع إيران أحد أبرز المتغيرات الإقليمية التي تمهد الطريق أمام عودة العلاقات الطبيعية.

وحذرت من أن هذا المتغير الإقليمي قد يحمل في طياته احتمال التشطير وتفكك التراب الوطني وهذا يمثل كارثة على العرب وعلى إيران، وقالت إن المتغير الثاني هو خسارة إسرائيل وتراجع نفوذها في المنطقة بعد سقوط أبرز حلفائها في مصر وتونس وليبيا واليمن.

وأشارت إلى الدور الذي لعبته دول الخليج والمتعلق بمحاولة الالتفاف على الثورات العربية، وكيف أن هذا الدور أوقف عملية تطبيع العلاقات المصرية-الإيرانية وهي الخطوة التي سعى إليها وزير الخارجية المصري نبيل العربي قبل نقله إلى الجامعة العربية! وفي هذا الصدد يمكن فهم ما يحدث في ملف الثورة اليمنية ومحاولة المملكة العربية السعودية إعادة ترتيب الأوضاع بما لا يغير سوى الرئيس اليمني نفسه وهذا درء لأي حراك سياسي يمكن أن يفتح لإيران أفقاً جديداً مع اليمن.

وأكدت أن أكبر خسارة لإيران في المنطقة في ظل الثورات العربية هو الشعب السوري نفسه الذي يتحتم على إيران بذل أكبر جهد لترميم علاقتها معه بعد موقفها الموالي لنظام بشار الأسد.

أما المتغير الثالث - كما حددته د. نيفين واعتبرته من التحديات - فهو عودة الدور الأوروبي إلى المنطقة بعد طول غياب تحت مظلة حلف شمال الأطلسي وهو الدور المضاد للدور الإيراني على طول الخط. والمتغير الرابع هو أن المنطقة العربية مقبلة على ما يمثل إعادة هيكلة وأن ما كان يطلق عليه مفهوم الاعتدال ومفهوم الممانعة سيسقط بكل تأكيد. والمتغير الخامس هو تفعيل دور الجامعة العربية وقد يمثل تحدياً أمام عودة العلاقات العربية-الإيرانية في حالة قيادة دول الخليج هذا الدور إذ ستسير بالجامعة وفق توجهها لا وفق توجه الشعوب.

وقال د. مصطفى اللباد، مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، إن وجود أي نفوذ غربي في سوريا بعد إزاحة نظامها الحالي سيضع إيران في مواجهة - لا ترضاها - مع سوريا.

التقارب الإيراني

وأكد السفير مجتبى أماني، رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية اتخذت مجموعة من الخطوات من أجل التقارب العربي منذ بداية الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ ومنها:

❖ إغلاق سفارة الكيان الصهيوني، وفتح سفارة فلسطين في الأسبوع الأول من الانتصار.

❖ إدخال اللغة العربية كلغة ثانية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد اللغة الفارسية، في السنة الأولى من العهد الجديد.

❖ محو رمز الحكم السابق المتمثل في الأسد والسيف والشمس، من العلم الرسمي للبلد ومن كل مكان، وتغييره بشعار إسلامي ورمز توحيدي، هو كلمة (لا إله إلا الله)، و٢٢ كلمة (الله أكبر) في حوض هذا العلم.

❖ تبني آخر جمعة في شهر رمضان المبارك كيوم عالمي للقدس.

❖ دعم القضية الفسطينية، بكل جوانبها، وقبول دفع الثمن في كل الساحات.

❖ مساندة لبنان، شعباً وحكومة ومقاومة وجيشاً، من أجل تحرير أراضيه المحتلة.

❖ الانحياز المبدئي إلى جانب حركات المقاومة الشعبية، كأحسن وسيلة في سبيل دفع الاعتداءات عن أراضي الأمة.

❖ رفض كل التصريحات والمواقف بشأن (الهلال الشيعي)، أو محاولة نشر مذهب التشيع، وترسيخ الاعتقاد بأن السنة والشيعة جناحا الإسلام.

❖ رد أفكار تقسيم الأمة إلى الفرس والعرب، واعتبارها إثارة للنعرات العصبية العنصرية.

❖ عدم الاعتداء على أي بلد من البلدان العربية طوال العصور الماضية والعهود السالفة.

❖ الإصرار الدؤوب على التلاقي والحوار والتفاهم في كل القضايا الخلافية، واعتبار بعض الخلافات قضايا هامشية، يمكن تجاوزها بطرق حضارية وحلول تفاوضية.

❖ بذل كل الجهود الخالصة الرامية إلى توسيع العلاقات الأخوية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

❖ الإعلان الصريح عن استعداد الجمهورية الإسلامية لإعطاء الفرصة لكافة البلدان العربية، في التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي، ومشاريع الاستثمار والتنمية، والحصول على إنجازات إيران الوطنية، وبخاصة مصادر قوتها المختلفة العلمية والتكنولوجية والصناعية.

❖ استقبال الوفود الشعبية المصرية لرؤية الداخل الإيراني وتصحيح الصورة المغلوطة والشبهات المنتشرة باسم (إيرانو – فوبيا).

وفي رد السفير الإيراني على سؤال بخصوص مساعدة إيران للولايات المتحدة الأمريكية في ضربها العراق واحتلالها في نهاية المطاف، بأن إيران كان يسعدها – حقيقة – رحيل نظام صدام، لكن لم يكن يسعدها بأي حال من الأحوال دخول القوات الأمريكية أرض العراق. كما أن السؤال ينبغي أن يوجه إلى المقاتلات الأمريكية، من أين انطلقت؟ وإلى الجنود والدبابات من أي القواعد آتياً؟

مصلحة مصر القومية

وقال د. عبدالمنعم المشاط أستاذ العلوم السياسية المتخصص في الأمن القومي، إن النظام الدولي منذ عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٨ كان نظاماً فردياً تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل هذا النظام يتعذر وجود أدوار كبيرة للدول المركزية، فالدولة الإمبراطورية تفعل ما تريد. أما النظام الدولي الذي نعيشه منذ عام ٢٠٠٨ وبعد الأزمة المالية العالمية فهو نظام توافقي تعددي وهنا يمكن للدول المركزية القيام بعدد من الأدوار التي تراعي المصالح والمتغيرات الإقليمية.

وفي هذا الإطار، لعبت مصر ٤ أدوار: دور فاعل من ١٩٥٦ حتى ١٩٧٤ ودور تابع من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ ودور غائب من ١٩٨٠ حتى فبراير ٢٠١١ ، أما الدور الواعد فهو بعد ثورة ٢٠١١ والمتوقع أن تمارس فيه مصر تحولاً ديمقراطياً وسياسة أكثر انفتاحاً وتفاعلاً مع قوى المنطقة بما فيها إيران.

وأشار د. المشاط إلى أن المصلحة القومية الرئيسية لمصر بعد الثورة تتمثل في:

❖ إقامة قيادة نظام عربي إقليمي موحد السياسة والرؤية والتوجه.

❖ إقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار (إيران – تركيا – إثيوبيا).

وقال علينا أن نتعجب من إحجام الدولة المصرية حتى الآن عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وإيران وبخاصة أن الدبلوماسيين الآن لم تعد لهم وظائفهم المهمة في نظام الدولة كما كان سابقاً ولم يعد الذي يتفاوض باسم الدولة هو السفير ومع ذلك

عودة العلاقات بين مصر وإيران مصلحة شعبية في المقام الأول

تبقى العلاقات الدبلوماسية إشارة رمزية على حسن النية والاستعداد لبناء الثقة.

ونفى د. عبدالمنعم المشاط الهاجس المسيطر - للأسف - على البعض العربي، وهو أن تتغير ثوابت الدور المصري في المنطقة بمجرد إقامة علاقات مع إيران.

وطالب د. فؤاد الصلاحي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء في اليمن، المملكة العربية السعودية بأن ترشد من خطابها الديني والسياسي تجاه إيران لفتح أبواب التقارب وتهيئة المناخ لأجواء عربية غير معادية لإيران، إذ إن حاجة إيران إلى المحيط العربي، على حد قوله، حاجة استراتيجية.

وأكد ممدوح الولي نقيب الصحفيين والخبير المتخصص في الشؤون الاقتصادية وجود تعتيم مقصود من المؤسسات الدولية تجاه إيران وبخاصة في التقارير الاقتصادية الدولية.

وقال إن عودة العلاقات بين مصر وإيران مصلحة شعبية في المقام الأول، فالمواطن الإيراني شغوف بالسلع والمشغولات اليدوية، وبتيسير التأشيرات السياحية أمام المواطنين الإيرانيين سوف تستفيد قطاعات شعبية مصرية عريضة من ترويج منتجاتها مما يقلل نسبة البطالة.

وانتقد الولي عدم توظيف المعالم الإسلامية المصرية في تشجيع السياحة الدينية، منوهاً بأن السياسي الذكي هو الذي يبحث عن عوامل التقارب فينميها وفي الوقت ذاته يبحث عن عوامل التنافر فيحتويها. وأكد الولي أن السعي لزيادة حجم التجارة مرهون بتنظيم زيارات مكثفة متبادلة بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية في البلدين، للاطلاع الميداني على المنتجات الخاصة بكل بلد، إلى جانب تبادل المعلومات التفصيلية عن المناطق الصناعية والمنتجات الخاصة بها. وأشار إلى أن الإعلام الاقتصادي المقروء والمرئي في حاجة ماسة إلى زيارات متبادلة للتعرف الميداني إلى تلك المناطق الصناعية ومنتجاتها، وأيضاً لتكوين صورة ذهنية عن إنتاج كلا البلدين لدى الإعلاميين يمكن نقلها إلى الجمهور، خاصة أن وسائل الإعلام الدولية لا تقوم بنقل بيانات كافية عن الواقع الإنتاجي في البلدين.

وقال نقيب الصحفيين المصريين إن وجود مطبوعات دورية باللغة العربية عن الواقع الاقتصادي الإيراني، ومطبوعات باللغة الفارسية عن الواقع الاقتصادي المصري، يمكن أن يساعد على تحقيق الغرض المتعلق بزيادة حجم التبادل التجاري ●

*كاتب وصحفي متخصص في الشؤون العربية والدولية

ملف العدد:

التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج: الفرص والتحديات

- مستقبل التنمية المستدامة في ضوء التحديات الجديدة
- الناتج المحلي للاقتصادات الخليجية.. بين الثبات وفرص التنوع
- دور التكامل الاقتصادي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الخليجية
- مُستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول «التعاون»
- التحديات الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي
- التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي

مستقبل التنمية المستدامة في ضوء التحديات الجديدة

«أنا مشغول بقرع الحوافر عن المزاهر» قالها سيف الدولة عندما دعاه ابن عمه الشاعر أبوفراس الحمداني لحضور أمسية غنائية، فاعتذر لأنه مشغول بتهيئة العدد والعدة لمقابلة البيزنطيين، وكان أصحاب القرار والاقتصاديون مشغولين اليوم بكيفية الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة «ماء ونفط وغاز». تحت وابل الأزمات الاقتصادية، بمعنى آخر حفظ الأصول الطبيعية للأجيال القادمة في بيئة مماثلة، حيث إنه لا توجد بدائل صناعية لكثير من الأصول البيئية.

د. قتيبة العاني *

أما مفهوم التنمية المستدامة أو (المستمرة) (Development Sustainable) فيعتمد بشكل أساسي على ثلاثة عوامل أساسية هي:

١- مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والإدارة للمشروعات التنموية.

٢- تنفيذ مشروعات تنموية طبقاً للاحتياجات الحقيقية النابعة من أفراد المجتمع.

٣- ضرورة مشاركة المجتمع في توفير النصيب الأكبر من التمويل المطلوب للمشروعات التنموية.

ونتيجة لذلك ولأهمية عملية التنمية المستمرة ظهرت الضرورة لحشد وتعبئة جهود أفراد المجتمع لحثهم على المشاركة في عملية التنمية ومساعدة أنفسهم على النمو بمجتمعهم.

فالموارد البشرية تعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول مالك بن نبي في كتابه (مشكلات الحضارة) : «إن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان، وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات»، فالإنسان هو أساس التنمية يصنعها ويجني ثمارها، فإذا لم تستهدف العملية التنموية صناعة إدراك هذا الإنسان بأنه مكرم من قبل الله، وأنه مستخلف في مال الله، بلا شك تستحوذ على إدراكه الثقافي روح النرجسية، بل يعبد طرق الشر من أجل شهواته.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان كل مفكر اقتصادي وسياسي إما كينزي المذهب أو اشتراكياً، وظهر في العالم قطبان أيديولوجيان لكل منهما فكر متماسك ويقدم نفسه باعتباره إنموذجاً لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكشفت تيارات الفكر لدى اليمين واليسار على السواء عن تجديد العهد في الاحتكام إلى العقل وتجديد الثقة بالنظرية، وشرع القطبان ومن يدور في فلكيهما ببذل جهد للتنمية والإعمار وإعادة البناء في إطار نظريتين متكاملتين: الرأسمالية التي تدعو إلى الليبرالية ومجتمع الرفاه، أو الاشتراكية ومجتمع المساواة، وفي الربع الأخير من القرن العشرين ظهر نقيضها بالكامل. إذ سقطت التجارب الاشتراكية، وأضحت الهيمنة لقطب واحد، وانحسر دور القوى العاملة مع تطور ثورة المعلومات والاتصالات، وظهرت نظريات تؤكد سقوط الليبرالية وتحولها إلى ما يسمى الليبرالية الجديدة، أي إلى حاكمية السوق المتحررة من كل الضوابط، واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء، وفي السنوات الأخيرة ظهر اقتصاد المعرفة الذي يعد فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية القائم على المعرفة التي تشكل المعلومات العنصر المهم فيه، والتي أرست مفهومه دول مجلس التعاون في تنمية قدرات العقل العربي والتعامل مع الظواهر المتعددة وكيفية إيجاد أساليب لحلها، مستغلة نظم المعلومات على أحسن وجه، وكان أحد عوامل تعزيز التنمية المستدامة.

ولا بد من لفت النظر إلى أهمية التمييز بين النمو والتنمية، ففي البلدان الصناعية المتقدمة لا أحد يتحدث عن التنمية، ذلك أن المسألة في تلك البلدان هي مسألة نمو وليست مسألة تنمية، لذا فإن الهم الاقتصادي لديهم هو التركيز على تسريع معدلات النمو

الاقتصادي في أجواء يسودها الاستقرار، بمعنى عدم تعرض اقتصاداتها إلى هزات أو أزمات حادة، بسبب موجات من التضخم أو البطالة أو الركود، فهي معنية بحركة النمو الاقتصادي المحكوم بقوانين السوق، وقد أشار روبرت صولو في كتابه (نظرية النمو) بالمقومات الأساسية الثلاثة: معدل الادخار، ومعدل نمو القوة العاملة، ومعامل رأس المال- الناتج، فحواها أنها أخذت كأدلة ومعايير، فمعدل الادخار اعتبر انعكاساً لواقع التفضيلات، كما اعتبر معدل نمو عرض العمل واقعاً ديموغرافياً- سوسيولوجياً، أما معامل رأس المال الناتج فهو انعكاس لواقع تكنولوجي، فأي انحراف صغير في هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي، ولجيمس سبيث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأي في التنمية البشرية المستدامة يعبر عنه بقوله «هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم»، وتقاس التنمية الإنسانية بالمفهوم المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفر الشروط التالية:

أولاً، العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، وثانياً الوصول إلى المواد اللازمة لمعيشة لائقة، والشرط الثالث توفر الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولذلك أولى تقرير التنمية الإنسانية العربية اهتماماً كبيراً للمعرفة واكتسابها والقدرة على توظيفها التوظيف الأمثل، واعتبر ذلك أحد الشروط الثلاثة لإعادة تأسيس المجتمعات العربية بما يتلاءم ومتطلبات العصر، وفي ضوء هذا التحديد للتنمية الإنسانية قدم التقرير عرضاً لمعالم الواقع العربي، مبتدئاً بإدانة الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية، باعتباره إحدى أكبر العقبات استشراءً كمهدد ومعرقل مسيرة الأمن والتقدم في المنطقة، ومقرراً ما من شيء يقضي على الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي، فيما يحمل الاحتلال مسؤولية إعاقة التنمية، ليس في الأراضي العربية المحتلة فقط، وإنما أيضاً في كثير من الأقطار العربية، إذ إنه أربك الأولويات الوطنية فيها وأعاق التنمية السياسية، فضلاً عن أنه من أهم أسباب تشويه برامج التنمية.

وبالطبع فإن هناك العديد من التحديات التي لا يمكن مواجهتها، على نحو منفرد، فمهما بلغت موارد البلد المالية، أو زاد عدد سكانه، أو اتسعت شبكة علاقاته، فإن تعقيدات الحياة الجديدة، وعمق المشكلات التي يتعرض إليها، تجعل من غير الممكن مواجهة ذلك كله على نحو منفرد. لكن الصورة الكاملة مملوءة بالزوايا المعتمة التي تطرح على دول مجلس التعاون تحديات جمة:

أولها، التحدي المتعلق بالاستقرار السياسي، فقد أظهرت بيانات نشرها صندوق النقد الدولي مؤخراً أن البلدان العربية التي ثارت على أنظمتها الاستبدادية وخلعت ثلاثة زعماء حتى الآن، تواجه تباطؤاً اقتصادياً في عام ٢٠١١. غير أن بلدان دول مجلس التعاون الغنية التي لم تتعرض إلى موجة الاحتجاجات (لما تمتاز به حكوماتها من عدل ومساواة في معاملة مواطنيها) باتت تتمتع بزيادة في العائدات وفق المراجعة الدولية الاقتصادية الإقليمية التي تصدر كل ثلاثة أشهر والتي صدرت في دبي في ٢٠١١/١٠/٢٦.

فقد سجلت دول مجلس التعاون نمواً يناهز ٧ في المائة هذا العام، موضحاً أنها استفادت من ارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن زيادة معدلات التصدير. إذ توقع نمو الاقتصاد السعودي بمعدل ٦,٥ في المائة في ٢٠١١، بينما سيكون النمو في الإمارات ٣,٣ في المائة، في حين يستمر نمو الاقتصاد القطري بشكل ضخم بنحو ١٨,٧ في المائة بفضل تنامي صناعة الغاز لديها. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الكويت بـ٥,٧ في المائة، وأن سلطنة عمان ستسجل ٤,٤ في المائة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي لديها، أما الاقتصاد البحريني فينمو بمعدل ١,٥ في المائة، وتأتي هذه التطورات الإيجابية في وقت تعاني فيه الكثير من الدول حول العالم من مشكلتين رئيسيتين: الأولى تخفيض المزايا المالية بسبب نقص الموارد المالية، والثانية تباطؤ النمو الاقتصادي.

> التنمية البشرية المستدامة لا تكتفي بتوليد النمو وحسب بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضاً

التحدي الثاني: يتعلق بإدامة التنمية، فمشكلة التنمية مع الموارد الطبيعية المتناقصة قضية ملحة وعاجلة لأنها تحدٍ كبير للمدن على اختلافها، وهي مشكلة مركبة فمن أمن الطاقة المستقبلي إلى احتياطيات النفط المحدودة، ومن الوصول إلى المياه واليابسة ومن الخيارات الوطنية للأولويات والسياسات الاقتصادية إلى الخيارات الشخصية في الاستهلاك، وفي هذا الصدد أوضح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة داليان الصينية.. حين قال «علينا أن ننتج أكثر ونستهلك أقل، علينا أن نخصص الموارد ونبذل الجهود ونتعاون في البحث عن بدائل للموارد المتناقصة».

التحدي الثالث: التدهور الحاد في الاقتصاد العالمي، والذي قد يؤدي بدوره إلى تقليص إيرادات التصدير والاستثمارات الأجنبية. وعلى النقيض من ذلك، فإذا ما تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، فإن من المحتمل أن يتمخض هذا التحسن عن ارتفاع معدلات التضخم، ولذلك، لا يمكن النظر إلى مسألة النمو الاقتصادي على أنها مطابقة تماماً لمسألة التنمية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية.

إن من غير الممكن تصور اقتصار دور الدولة الاقتصادي على تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، أي الاعتماد على تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية النقدية الكلية لتنظيم النشاط الاقتصادي بما يساعد على زيادة النمو بعدئذٍ، بل لا بد للدولة من توجيه الاهتمام الكافي لإقامة البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة منها التعليمية والصحية والاهتمام بقضية توزيع الدخول والضمانات الاجتماعية، بالإضافة إلى بناء الطرق ومشاريع الكهرباء والري والحفاظ على الموارد المائية. ومع أن من المناسب دائماً العمل على تحقيق التوازن بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، إلا أن من الخطأ الجسيم الافتراض بأن زيادة النمو الاقتصادي وتلقائيته تعنيان توفر متطلبات التنمية المستدامة.

فمعالجة المشكلات الإنمائية الرئيسية كالبطالة والفقر لا يجوز تركها للبحث فقط في ضرورات زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص. ولذلك أيضاً، لا ينبغي الافتراض بأن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية سيساعد على نحو آلي في تسريع التنمية الاجتماعية في البلدان النامية (صبري السعدي، الاقتصادات العربية، ص٦٩).

التحدي الرابع: مصادر المياه، فإذا كانت دول مجلس التعاون الأغنى في مصادر النفط والغاز، إلا أنها الأفقر في مصادر المياه، فمصادر المياه العذبة المتوافرة في المنطقة تساوي أقل من واحد في المائة من إجمالي المياه العذبة المتوافرة في العالم. ويعد نمو سكانها من بين الأسرع في العالم، إذ يصل معدل نموهم السنوي المركب لعشر سنوات إلى ٣ في المائة (حتى ٢٠١٠)، بينما انخفض نمو السكان في العالم إلى ١,١ في المائة في ٢٠١١، ويبلغ متوسط استهلاك المياه يومياً في السعودية ٢٥٠ لتراً.

وهو وضع مماثل في دول خليجية أخرى أيضاً. ففي دراسة أخيرة أعدتها مؤسسة مابلكروفت، صنفت البحرين وقطر والكويت والسعودية من بين أكثر الدول التي تعاني ضغوطاً في المياه، إذ تعد حصة الفرد من المياه المتوافرة في هذه الدول الأقل مقارنة بغيرها. ونتج عن تزايد ندرة المياه الجوفية في دول مجلس التعاون انكماش في منسوب المياه يتجاوز وفرة مصادر المياه الطبيعية القابلة للتجدد.

لذا أخذت دول مجلس التعاون تستخدم ثرواتها النفطية في تعزيز البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى رفع مستوى المعيشة للمواطنين خصوصاً بالنسبة للشرائح الأقل ثراء في المجتمع، واستجابة للمتطلبات التي أملتها الأوضاع الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى زيادة الاستثمارات المحلية وتعزيز التجارة وتنشيطهما وتقديم الدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة.

كما لفتت الدراسة إلى أن المياه في دول مجلس التعاون تنتج بشكل رئيسي عن مصانع تحلية، ورغم تكلفتها العالية مقارنة بالمياه التي يتم ضخها من جوف الأرض - على اعتبار أنها تحتاج إلى كميات عالية من الطاقة لتحويل مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب- إلا أنها لاتزال أكثر الحلول العملية بالنسبة لدول المنطقة. وتشكل دول مجلس التعاون ٥٧ في المائة تقريباً من مجموع طاقة تحلية المياه في العالم. أما المملكة العربية السعودية التي تشغل ٣٠ مصنع تحلية وتنتج ٢٤ مليون متر مكعب يومياً من المياه فتعد أكبر منتج لمياه التحلية في العالم.

وباعتبارها منطقة غنية بالنفط، فإن مشاريع تحلية المياه بالنسبة لها أقل تكلفة نسبياً مقارنة ببقية دول العالم. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لوجود عمليات إدارة مياه محسنة وبديلة. ولمعالجة موضوع هذه المصادر المكلفة والنادرة بطريقة أفضل، تبحث الدول عن خيارات جديدة، إذ تخطط اليوم لمشاريع معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة التدوير.

> ما من شيء يقضي على الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي

وتمتلك دول خليجية أخرى خططاً مماثلة. إذ إن إمارة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، استخدمت التخزين الاستراتيجي للمياه باستخدام تقنية الحقن الاصطناعي للمياه في الخزانات الجوفية كما منحت عقداً بقيمة ١,٦ مليار درهم إماراتي (٤٣٦ مليون دولار) لبناء منشأة تخزين في واحة ليوا الطبيعية التي تقع على أطراف صحراء الربع الخالي الشاسع. أما قطر فبدأت بتنفيذ خططها لإنشاء خزّان هائل بتكلفة (٢,٧٥ مليار دولار) قادر على تخزين مياه عذبة لمدّة سبعة أيّام من أجل تفادي أزمة محتملة في حال تعطّلت محطّات تحلية مياه البحر الضخمة التي توفّر ٩٩ في المائة من المياه في البلاد.

ولذلك فإن دول مجلس التعاون مدعوة لتبني التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى من أجل المحافظة على ما حققته من إنجازات تنموية عديدة وتجنب تأثيرات الأزمات المالية على اقتصاداتها ومسيرتها التنموية، لأن إيرادات اليوم، بما فيها النفطية، ليست دائمة في وجود تحديات عديدة مما يعطل انسيابية العرض. كما أن تكنولوجيا الطاقات البديلة هي في تطور مدهش ومستمر في مختبرات ومراكز البحوث الغربية، وأن الإدارات العامة بحاجة إلى إصلاحات جذرية في القوانين والأداء والمؤسسات بحيث تعمل على تحسين نوعيتها لجذب المستثمر. كما تحتاج دول مجلس التعاون إلى مراجعة حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد لاستخدامه في تحفيز النمو وتسهيل عمل القطاع الخاص ●

*خبير اقتصادي

الناتج المحلي للاقتصادات الخليجية.. بين الثبات وفرص التنوع

قبل عصر النفط كانت منطقة الخليج العربي تعتمد على النشاط التجاري نظراً إلى موقعها الاستراتيجي كحلقة بين الشرق والغرب، واعتمدت حينها على الصادرات التي مصدرها ما يستخرج من البحر والمنتجات الزراعية البسيطة من الواحات المنتشرة هنا وهناك، أما بعد اكتشاف النفط الخام والغاز الطبيعي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن المنصرم فقد تغيرت الحالة بشكل مطلق في طبيعة الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون.

أ.د. عبدالكريم جابر العيساوي *

تأسيساً على ذلك وجدت هذه المجموعة العربية نفسها أمام وضع اقتصادي مكنها أن تكون المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، بل جعل من المملكة العربية السعودية (أحد أعضائها) المنتج الرئيسي والقائد السعري للنفط الخام على صعيد منظمة أوبك بطاقة إنتاجية تبلغ نحو أحد عشر مليون برميل يومياً، ووفق هذه المعطيات المتوافرة لديها فإنها تستطيع وطبقاً للنظرية الاقتصادية أن تسمح أو لا تسمح للمنتجين الثانويين بالدخول إلى سوق الطاقة العالمية، ناهيك عما تمثله دولة قطر في هذه السوق في مجال الغاز الطبيعي باحتياطيات تبلغ ١٣,٦ في المائة من الاحتياطي العالمي وبالطبع لا تقل أهمية من ذلك كل من دولة الإمارات العربية ودولة الكويت.

وأمام هذا الدور الريادي في مجال الطاقة على صعيد العالم لم يخف على المسؤولين مسألة السعي والتخطيط لبناء اقتصاداتها والعمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل لحصائلها المالية، وكانت الانطلاقة من تحسين معدل الدخل المحلي وانعكاس ذلك على العديد من المؤشرات الاجتماعية من أبرزها ارتفاع معدل العمر المتوقع والذي بلغ (٧٣,٣- ٧٧,٩) عاماً وانخفاض معدلات الأمية وارتفاع نسبة الحاصلين على مياه الشرب والصرف الصحي وحقق معظم الأعضاء نسبة ١٠٠ في المائة في المؤشرات المذكورة حسب مؤشرات سنة ٢٠١٠.

وللوقوف على مسيرة تطوير هيكل الناتج المحلي الإجمالي التجميعي لدول مجلس التعاون الخليجي نسوق الجدول (١) والشكل البياني اللاحق ونتناولهما كما يأتي:

❖ القطاعات السلعية: الملاحظة الأولى على هذه القطاعات أن القطاع الاستخراجي يمثل الركيزة الأساسية لهذه الاقتصادات، ففي عام ١٩٧٩ مثل هذا القطاع نحو ٦٦,٤ في المائة من مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي والبالغة ٦٢,٤ في المائة ومعنى ذلك أن معظم النسبة الأخيرة تعود إلى هذا القطاع، إلى جانب الثورة في قطاع التشييد التي بدأتها في السبعينات من القرن المنصرم، وفي السنوات (١٩٨٩) - (١٩٩٩) شهدت تراجعاً في مساهمة القطاع الاستخراجي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الخام والذي بلغ نحو (١٠ - ١١) دولاراً للبرميل الواحد في النصف الأول من الثمانينات، وهو ما يسمح بتصاعد الأهمية النسبية إلى قطاع الزراعة بعد محاولات جادة وناجحة من قبل السعودية في سعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وفي مقدمتها القمح والبيض والدجاج والحليب والخضار، على الرغم من أن منطقة الخليج العربي تعاني من الظروف المحلية السيئة المتمثلة في الأحوال المناخية وندرة المياه إلى جانب ضآلة الأراضي الصالحة للزراعة، أما المشاهدة الثانية فيلاحظ التحسن في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواتر من ١١ في المائة عام ١٩٧٩ إلى ١٨,٩ في المائة عام ٢٠٠٩، ويعود ذلك إلى إنشاء شركات صناعية متطورة وقادرة على المنافسة عالمياً مثل شركة (سابك) في السعودية والصناعات البتروكيماوية المستخدمة لأحدث التكنولوجيا في هذا المجال،

بالإضافة إلى تطور صناعات الاسمنت والسيراميك في الإمارات وصناعة الألبان في عُمان وصناعة الحديد والصلب في دولة قطر، أما البيانات الفرعية عن حجم مساهمة الصناعات التحويلية في القطاعات السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي فقد سجلت نحو (٣٠,٤ في المائة، ٣٥,٩ في المائة، ١٧,٠ في المائة، ١٦,٨ في المائة، ١٢,٦ في المائة و٩,٨ في المائة) في الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت في عام ٢٠٠٩ على التوالي[1].

ومن الجدير بالذكر أن العام الأخير شهد تغيراً في نسبة مساهمة القطاعات السلعية في تكوين النواتج المحلية للاقتصادات الخليجية على الصعيدين التجميعي أو الانفرادي على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

❖ القطاعات الخدمية الإنتاجية: يلاحظ من الجدول السابق تفوق قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على حساب القطاعين الآخرين ضمن هذه القطاعات وهما قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع التمويل والتأمين والمصارف، ويعود ذلك إلى ما تشهده منطقة الخليج العربي من حركة تجارية كبيرة واحتضانها للمؤتمرات والبطولات الرياضية الإقليمية والعالمية، وهو ما أنعش كثيراً السياحة، وعلى هذا الأساس سجل القطاع الأول نسبة بلغت ٤٩,٣ في المائة ما انعكس على تحسن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي التجميعي في سنة ٢٠٠٩ بعد انخفاض هذه النسبة سنة ١٩٩٩.

❖ القطاعات الخدمية الاجتماعية: أعطت الدول الخليجية العربية أهمية كبيرة إلى هذه القطاعات التي تلامس المواطن المحلي مباشرة وعليه عملت الحكومات على توفير أفضل الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى توفير الأمن الاجتماعي والتعليم والصحة

جدول رقم ١: ملامح هيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (١٩٧٩، ١٩٨٩، ١٩٩٩ و٢٠٠٩)

القطاعات / السنوات	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٩٩	٢٠٠٩
القطاعات السلعية منها:	٦٢,٤	٥٦,٥	٥٥,٨	٥٧,٨
الزراعة والصيد والغابات	٣,١	٨,٤	٨,٤	٢,٩
الصناعات الاستخراجية	٦٦,٤	٥٨,٣	٥٧,٩	٦٥,٨
الصناعات التحويلية	١١,٠	١٦,٢	١٨,٥	١٨,٩
التشييد	١٨,٠	١٥,٤	١٣,٩	١٠,٢
الكهرباء والغاز والماء	١,٥	١,٣	١,٣	٢,٢
القطاعات الخدمية الإنتاجية منها:	١٨,٦	٢٢,٤	٢٠,٧	٢٠,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٤,٩	٤٠,٩	٤٣,٢	٤٩,٣
النقل والمواصلات والتخزين	٢٥,٣	٢٧,٩	٣٢,٢	٢٧,٢
التمويل والتأمين والمصارف	٢٩,٨	٣١,٢	٢٤,٦	٢٣,٥
القطاعات الخدمية الاجتماعية منها:	١٩,٠	٢١,١	٢٣,٥	٢١,٣
الإسكان والمرافق	١٩,٠	٦,٢	١٤,١	٣٠,١
الخدمات الحكومية	٥٨,٠	٧٠,٦	٦٤,٣	٥٧,٤
الخدمات الأخرى	٢٣,٠	٢٣,٢	٢١,٦	١٢,٥
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة

والسكان والوظائف العامة، ويستدل على هذه الأهمية من نسبة مساهمة هذه القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي المتسمة بالثبات النسبي تقريباً خلال سنوات (الجدول السابق)، ويعود ذلك إلى الاهتمام بالسياسة المالية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحجم الكبير للنفقات الحكومية لأغراض اجتماعية والتي سجلت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعات العربية نحو (١٥,٨) في المائة، ١٦,٩ في المائة، ٢٢,١ في المائة، ١١,٢ في المائة، ١٠,٧ في المائة و١٧,٩ في المائة في (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت) سنة ٢٠٠٩ على التوالي[٢]، وقد انعكس هذا الاهتمام الاستثنائي بالقطاعات الخدمية الإنتاجية على تغير البيئة الاجتماعية للسكان التي يشير إليها الجدول رقم (٢) للسنوات (١٩٨٥) - (٢٠٠٨). ويلاحظ تغير الحالة لصالح الحضر على حساب الريف، وبلغت النسبة في السنة الأخيرة (١٠٠ في المائة) في كل من قطر والكويت، والسبب في ذلك صغر حجم هاتين الدولتين، إذ تبلغ نسبة مساهمتها نحو ١,١ في المائة من مساحة هذه المجموعة العربية البالغة (٢,٦٧٣,٠٥٢) كم ٢.

جملة القول لقد وقفت عملية تنويع القاعدة الإنتاجية معضلة حقيقية أمام دول الخليج العربية في ظل هيمنة القطاع الاستخراجي على اقتصاداتها وهو ما جعلها ريعية بامتياز من جهة. وفي المقابل أن هذا الواقع لم يترك من دون محاولة جادة لتنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الصناعات التحويلية، ونلمس ذلك من ارتفاع نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ نحو (٣١ في المائة، ١٨,٩ في المائة، ١٩,٣ في المائة، ٣٠ في المائة و٢٠,٤ في المائة) في (البحرين، الكويت،

جدول رقم (٢): البيئة الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (١٩٨٥ - ٢٠٠٨)

البيان / الدولة	١٩٨٥			٢٠٠٨		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
الإمارات	٧٧,٨	٢٢,٢	١٠٠ ٪	٨١	١٩	١٠٠ ٪
البحرين	٨١,٧	١٨,٣	١٠٠ ٪	٨٩	١١	١٠٠ ٪
السعودية	٧٣	٢٧	١٠٠ ٪	٨١	١٩	١٠٠ ٪
عمان	٨,٨	٩١,٢	١٠٠ ٪	٧٢	٢٨	١٠٠ ٪
قطر	٨٨	١٢	١٠٠ ٪	١٠٠	-	١٠٠ ٪
الكويت	٩٣,٧	٦,٣	١٠٠ ٪	١٠٠	-	١٠٠ ٪

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (١٩٨٦-٢٠١٠).

شكل بياني يوضح هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (١٩٧٩-١٩٨٩-١٩٩٩-٢٠٠٩)

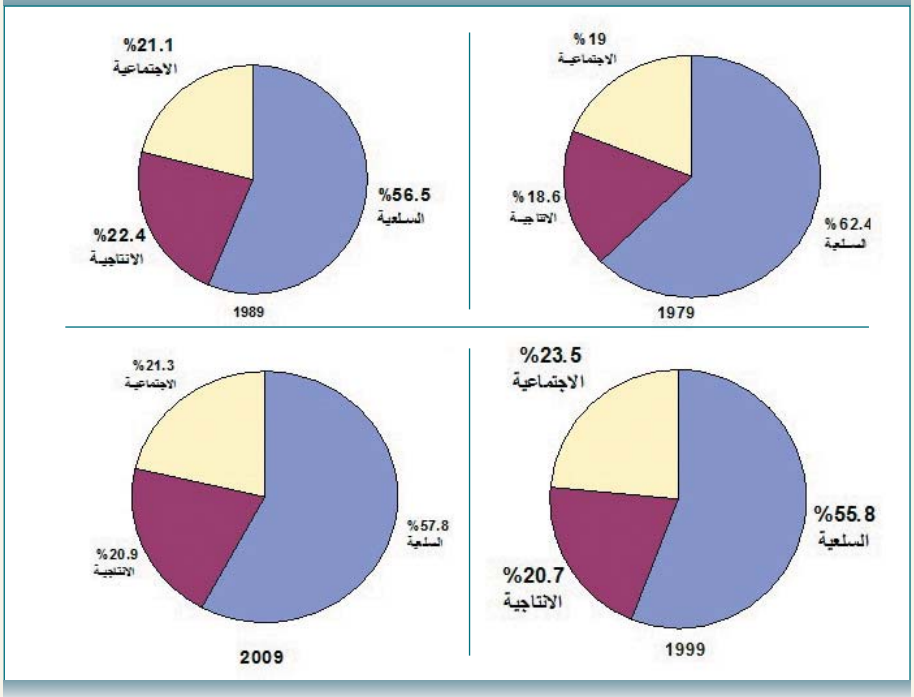

المصدر: الجدول رقم (١)

السعودية، قطر والإمارات) لسنة ٢٠٠٨ وعلى التوالي.[٣]

وأعطتنا البيانات أن كلاً من (البحرين وعمان والسعودية) تمتلك تنوعاً في مساهمة القطاعات السلعية في تكوين نواتجها المحلية أكثر من (الإمارات والكويت وقطر) وفي سياق الإدراك لهذه الحالة أضافت هذه المجموعة العربية إنجازات أخرى في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالتوجه نحو الاستثمار الزراعي في الدول العربية الزراعية مثل السودان والدول الصديقة ذات الإمكانات الزراعية (أوكرانيا، الهند، تايلاند وفيتنام).

ومن دون شك هو اتجاه لابد منه في ظل المعطيات الاقتصادية والجغرافية الثابتة لدول مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت نفسه يمثل خياراً استراتيجياً لتحقيق الأمن الوطني والغذائي باستخدام مواردها المالية التي أنعم بها الله على مواطنيها ●

*أستاذ العلاقات المالية والنقدية والدولية - جامعة القادسية- العراق

الهوامش:

(١) مصادر الجدول (١)

(٢) كذلك.

(٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠-الجدول (١٥)-ص ٢٠٦.

دور التكامل الاقتصادي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الخليجية

إن مجلس التعاون الخليجي يشكل قوة اقتصادية بارزة على مستوى العالم، نظراً للثروات الطبيعية والإمكانات المتميّزة التي تتمتع بها مختلف دول المنطقة، ما جعلها قادرة على التحكم في بعض أبرز الأسواق العالمية وعلى رأسها النفط، إلا أن القوة الاقتصادية لهذه المنطقة لا تتوقف عند ذلك، إذ إن مجالات الاستثمار فيها تتعدى مجالات الطاقة والثروات الطبيعية، لتتوسع باتجاه التطوير العمراني ومجالات التجارة المتنوعة.

د. قاسم شاكر الفلاحي*

على الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها كلّ دولة من دول الخليج العربية، فإنها تمتلك تاريخاً مشتركاً وعلاقات اجتماعية وثقافية متينة، تجعل التلاقي فيما بينها نتيجة حتمية، ما يسهم بفاعلية مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية وسياسية، خلال أقل من ثلاثين عاماً استطاع مجلس التعاون أن يكون أحد أقوى التكتلات الاقتصادية في المنطقة والعالم، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، فالإرادة السياسية تشكل السبب الرئيسي لنجاح تجربة مجلس التعاون، بالإضافة إلى الأسلوب الواقعي المتدرج الذي يعتمد على التوافق وعدم حرق المراحل.

إن السوق الخليجية المشتركة دخلت حيزّ التنفيذ كمرحلة متقدمة تحولت بموجبها دول المجلس إلى منطقة اقتصادية واحدة، حيث يستطيع المواطن الانتقال والعمل والاستثمار في أية دولة من دول المجلس من دون قيود، بالإضافة إلى وجود تعاون منظم وفاعل في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية بين دول مجلس التعاون، حيث إن هناك العديد من النشاطات والفعاليات التي تنفذ بشكل مستمر في مختلف هذه المجالات. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، هناك العديد من البرامج والنشاطات المشتركة التي تنفذ على مستوى التعليمين العام والعالي تفعيلاً للقرارات التي يتوالى صدورها عن المجلس الأعلى. ويشمل ذلك برامج متنوعة في تطوير مناهج التعليم العام، وتدريب المعلمين، وتحسين أساليب التدريس والتقييم، والتربية القيمية، والثقافة الإعلامية، وغيرها.

إن الاتحاد الجمركي الخليجي يعد من أبرز إنجازات مجلس التعاون الخليجي، وهو خطوة رائدة على طريق تسهيل الإجراءات والتبادلات التجارية بين دول المجلس، ما أسهم إلى درجة كبيرة في زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس، وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نمواً ملحوظاً من عام ٢٠٠٢ الذي سبق قيام الاتحاد الجمركي إلى عام ٢٠٠٩م فاق الـ ٣٠٠ في المائة، واستفادت معظم الصناعات الوطنية من المزايا التي وفرها الاتحاد الجمركي، خلال الفترة التي مضت منذ بدء العمل به، وتتطلع دول المجلس إلى الوصول بمشيئة الله تعالى لوضعه النهائي المتمثل في إنهاء الدور الجمركي في المراكز الجمركية البينية، وانتقال السلع عبر هذه المراكز من دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الإبقاء على الرقابة الأمنية والمحجرية.

كما أن التكامل الصناعي بين دول المنطقة يشكّل محطة كبرى على طريق التنمية الاقتصادية، حيث تعدّ الصناعة عنصراً مهماً في الاقتصاد، وأنّ التكامل الصناعي الخليجي من خلال التعاون والتنسيق القائمين بين دول مجلس التعاون قطع شوطاً لا بأس به حتى الآن، حيث تبنت سياسات اقتصادية تكاملية بينها في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز، وأسست عدداً من المشروعات المشتركة مع مراعاة المزايا النسبية لكل دولة.

كما أن حجم الاستثمار الصناعي قد زاد في عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ١٨٠ مليار دولار، ووصل عدد المصانع العاملة في نهاية ذلك العام إلى أكثر من ١٣٠٠٠ مصنع، يعمل فيها أكثر من مليون عامل، كما تبلغ نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس قرابة ١١ في المائة، وعلى الرغم من هذا النمو المتواصل، فإن دول المجلس ما زالت تتطلع إلى تحقيق مزيد من التطوير والنمو.

إن هذا التطور يلقي بآثاره الإيجابية على كل نواحي الحياة وذلك من خلال دفع جهود التنمية نحو تطوير المجالات الثقافية والتعليمية

مجلس التعاون الخليجي بات يشكل قوّة اقتصادية بارزة على مستوى العالم

والاجتماعية والخدمية والتنموية، ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الفردية للعامل، وهذا بدوره يقود الاقتصاد إلى مزيد من النمو والتطور.

وقد ازدادت الاستثمارات الخليجية البينية بشكل ملحوظ منذ ذلك الوقت، فقد ارتفع عدد المستثمرين الذين يستثمرون في دول أخرى من دول المجلس غير دولتهم الأم بنسبة تجاوزت ٨٠ في المائة حتى الآن، وهو إنجاز كبير خلال فترة وجيزة، ودول المجلس هي بالفعل تشكل قوة اقتصادية منافسة ومستمرة في النمو، فهي تعد واحداً من أكبر عشرين اقتصاداً عالمياً، ولها أهميتها ليس في مجال الطاقة فحسب، بل كوجهة للاستثمار المجزي، وخلال عمرها القصير أصبحت السوق الخليجية المشتركة إحدى أهم التجارب التكاملية في العالم.

وفي ما يتعلق بزلزال الأزمة المالية العالمية التي هزت عرش الاقتصاد العالمي في السنتين الماضيتين، فإن دول مجلس التعاون استطاعت بفضل الله أن تنفض غبار هذا الزلزال عنها، واحتفظت بسمعتها واحة استثمارية وبيئة جاذبة لرؤوس الأموال، وقامت دول المجلس باتخاذ الكثير من الإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية لديها وزيادة قدراتها التنافسية، خاصة في ظل توفر المقومات اللازمة لنجاحها، وعناصر الجذب التي تقدمها حكومات دول مجلس التعاون للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى مقومات والمحفزات الاستثمارية المتعددة، لأن سوق دول المجلس تعدّ حالياً أكبر سوق اقتصادية حرّة في منطقة الشرق الأوسط، فقد حتم عليها ذلك الاستمرار بتهيئة مناخها الاستثماري، حيث تم إنشاء هيئات مستقلة تعنى بتنظيم وتحفيز الاستثمار وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية لدول المنطقة.

ولم تكن الهجرة يوماً محصورة بالبشر وحدهم، فقد هاجرت كذلك رؤوس الأموال لتستثمر في الخارج، في الوقت الذي تحتاج إليها الأوطان، ولاسيّما أن الرساميل المذكورة وصلت إلى مبالغ طائلة تستطيع أن ترفع اقتصاد بلد ما أو تهدمه، حيث إن كثيراً من رؤوس الأموال الخليجية عادت بالفعل إلى دول المجلس منذ نشوء الأزمة المالية، نظراً إلى أن دول المجلس لم تتأثر بالدرجة نفسها التي تأثر بها الاقتصاد الأوروبي أو الأمريكي، كما أن دول المجلس تبنت الكثير من الإصلاحات التي أسهمت في تعزيز بيئتها الاستثمارية وزيادة تنافسيتها، ومع ذلك فإن هناك الكثير مما يمكن عمله لتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمار لاستعادة بقية الاستثمارات الخليجية الموجودة خارج دول المجلس، ومن ذلك زيادة الطاقة الاستيعابية، سواء من الناحية الفنية أو المؤسسية، وتبسيط الإجراءات والروتين الإداري.

إن برامج التكامل الاقتصادي التي تبنتها دول مجلس التعاون، تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تخدم المشاريع الكبرى على حد سواء، وتتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقدرتها على الحركة والانتقال بين دول المجلس، ولذلك فإنها قد تكون أسرع في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها السوق الخليجية المشتركة من الشركات الكبرى، ونظراً إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، فإن من المهم تقديم المزيد من التسهيلات المالية والإدارية لتشجيع هذه المشاريع ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

مقال araa@araa.net

مُستقبل دور النفط في التنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون

لا نبالغ إذا قلنا إن منطقة الخليج العربي تعد من أهم أقاليم العالم على الإطلاق في ما يتعلق بموارد الطاقة وخاصةً النفط الخام والغاز الطبيعي، لاسيما أن النفط يعد في عالم اليوم المصدر الأول والأساسي ومحور أغلب الإنتاج الصناعي والزراعي، كونه سلعة استراتيجية ومادة أولية لإنتاج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، لذلك يعد أهم سلعة في التجارة الدولية وفق متطلبات الاقتصاد العالمي.

محمد وائل القيسي *

ترجع أهمية الخليج العربي الاقتصادية إلى ما يحوزه من موارد وثروات، وخصوصاً مادة النفط، والتي تعد سلعة استراتيجية، وعصب حياة الدول الصناعية في أوقات السلم والحرب على حدٍ سواء، حتى بات يعد من أهم أركان القوة الاقتصادية للدولة، كونه أهم مصدر للطاقة. إذ تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من الاستفادة من النفط الخام وتحويله إلى منتجات في نهاية الثلاثينات ومنتصف الأربعينات عندما تم إنشاء أولى المصافي في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ثم دولة الكويت، لتتم تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي، ومن ثم تطورت صناعة التكرير لتشمل كافة دول المجلس للاستفادة منها محلياً وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية من أجل

جدول رقم (١): يبين حجم احتياط وإنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٦

الدول	كمية الاحتياطي مليار برميل	الإنتاج مليون ب/ي	الحقول			أمد النضوب سنة ٢٠٠٦
			الحالية	المتوقعة	المجموع	
السعودية	٢٦٤,٣	٨٨٩٧	١٠٠	١٢	١١٢	٨١
الكويت	١١٥,٠	٢٢٨٧	٣٢	٧	٣٩	١١٨
الإمارات	٩٧,٨	٢٣٥٣	٢٢	٧	٢٩	١١٤
البحرين	١٥,٢	١٨٤	٤	١	٥	٥٢
عُمان	٠,١	٧٦٧	٨	٥	١٣	٢٠
قطر	٥,٦	٧٨٢	٨	٤	١٢	٥٩
المجموع	٤٩٨	١٥٢٧٠	١٧٤	٣٦	٢١٠	٧٤
العالم	١١٦٠,٧	٧٢٤١٥	٩٤٤	٢٤٠	١١٨٤	٤٢,٤
نسبة الخليج العربي من العالم ٪	٤٢,٩٠	٢١,٠٨	١٨,٤	١٥	١٧,٧	-

المصدر: عمل الكاتب بالاعتماد على:

١- رسالة ماجستير للكاتب بعنوان: مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي (دراسة مستقبلية)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين- بغداد، ٢٠١٠.

٢- شبيب أحمد العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٠.

جدول رقم (٢): يوضح بعض مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٣

الدول	عدد الأطباء لكل ١٠٠الف شخص	الإنفاق العام على التعليم٪	الإنفاق العام على الصحة٪	الإنفاق العسكري ٪	حجم القوات المسلحة بالآلاف	معدل أمية لدي البالغين ١٥ سنة فما فوق ٪
الإمارات	٢٠٢	١,٦	٢,٣	٣,١	٥١	٢٢,٧
السعودية	١٤٠	٥,٨	٣,٣	١٢,٨	٢٠٠	٢٠,٦
قطر	٢٢١	٢,٥	٢,٤	غ.م	١٢	١٠,٨
الكويت	١٥٣	٤,٨	٢,٩	٩	١٦	١٧,١
البحرين	١٦٠	٤,١	٣,٢	٥,١	١١	١٢,٣
عمان	١٢٦	٤,٦	٢,٨	١٢,٢	٤٢	٢٥,٦
دول مجلس التعاون	١٦٧	٣,٩	٢,٨	٨,٤	٣٣٢	١٨,٢

المصدر: عمل الكاتب بالاعتماد على: منظمة الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

تحقيق زيادة في معدلات الدخل القومي، وذلك لارتفاع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد عليها.

وبسبب هذه المزايا وغيرها للقطاع النفطي فقد استطاع النفط أن يجعل لدول مجلس التعاون مكانة دولية متميزة، لما تتمتع به من احتياطي للنفط وقدرة إنتاجية، ينظر الجدول رقم (١)، وعائدات نفطية هائلة استطاعت تغيير المجتمع الخليجي بكامله لتحوله من شبه حياة البداوة وقسوة الصحراء إلى حياة الرفاهية في المدن الحضرية ومن ثم بات يؤدي دوراً مهماً ومميزاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية المستدامة لدول المجلس كافة.

ومن ملاحظة الجدول رقم (١) يتضح أن إقليم مجلس التعاون الخليجي يختزن نسبة كبيرة من احتياطي النفط الخام، فضلاً عن ضخامة كمية إنتاج هذا المورد من ذات الإقليم، لذا فقد لعب تركز النفط في دول المجلس الخليجي دوراً كبيراً في توظيف عائدات هذا المورد لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والتي تعني التنمية الاقتصادية ومستوى معيشياً لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وللأجيال القادمة. فالتنمية الاقتصادية المستدامة تهدف في جزء كبير منها إلى تحقيق التنمية البشرية التي تُعبر عن تفاعل ثلاثة مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل، أي مدى الإنجاز النسبي الذي تحققه الدولة لمواطنيها في كافة المستويات الثلاثة آنفة الذكر. وبالعودة إلى دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أن النفط كان المصدر الرئيسي لا بل الأساس في تحقيق ودعم مستويات التنمية البشرية للمكونات الثلاث (التعليم والصحة والدخل)، لذا نلاحظ أن بعض دول المجلس حققت تنمية بشرية مرتفعة مابين (٠.٨٤٤-٠.٨٤٩) وهي تشمل كلاً من قطر والإمارات والبحرين والكويت، علماً بأن هذه الدول الأربع تهيمن على زهاء (١٩ في المائة) من احتياطي النفط المؤكد عالمياً عام ٢٠٠٥، والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية للعام ذاته (٦٧) مليار دولار. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان فقد حققتا تنمية بشرية بدرجة متوسطة مقارنة بسابقيها، إذ تراوح دليل التنمية البشرية فيها بين .(٠.٥١٢-٠.٧٩٩) ويمكن ملاحظة بعض المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠٠٣ في الجدول رقم (٢).

والجدير بالذكر أن معظم ما ينفق من قبل دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بمفهومها الشامل متأت من عائدات النفط، ورغم كل ذلك فإن النفط لم يعزز أمنها الاقتصادي كونها دولاً ذات اقتصاديات سلعة أحادية هي النفط، زد على ذلك فإن دول مجلس التعاون لم تحقق استخداماً أمثل للإمكانات النفطية في تعزيز قوتها في الجغرافية السياسية، مما جعل المجلس

جدول رقم (٣): معدل النمو السكاني في دول مجلس التعاون للمدة (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) وحجم السكان المتوقع للسنوات (٢٠١٥ - ٢٠٢٥)

الدول	معدل النمو السنوي للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٧ ٪	السكان المتوقع ٢٠١٥	السكان المتوقع ٢٠٢٥
الإمارات	٦,١	٧٢٩٥	١٣١٨٩
البحرين	٢,٦	٩٣٩	١٢١٤
السعودية	٢,٥	٢٩٥٦٤	٣٧٨٤٥
قطر	٥,٤	١٣٤٣	٢٢٧٣
الكويت	٨,٤	٧٢٨٨	١٦٣٢٧
عمان	٠,٨	٢٧٧١	٣٠٠٠
إجمالي المجلس	٣,٣	٤٩٢٠٠	٧٣٨٤٨

المصدر: الجدول من حسابات د. شبيب أحمد العزاوي، توطن صناعة تكرير النفط بدول مجلس التعاون
جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية، بالاعتماد على:
١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، بيانات ٢٠٠٥، جدول (١)، بيانات ٢٠٠٨، جدول (١)
٢. استخدام الوسائل الإحصائية في حساب التوقعات المستقبلية لحجم السكان بالاعتماد على معدلات النمو السنوي للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٧).

يعيش حالة من التطورات والتغيرات المجتزأة والآنية، الأمر الذي لم يساعده على بناء قوة ذاتية اقتصادية وتكنولوجية وفنية على الرغم من امتلاكه أقوى سلاح سياسي واقتصادي واستراتيجي ألا وهو النفط. أضف إلى ذلك توافد العمالة الأجنبية إلى دول المجلس حتى وصلت الآن إلى أكثر من نصف سكان دول المجلس وبنسبة ٥٠,٢ في المائة ليقابلها ٤٩,٨ في المائة من إجمالي سكان دول المجلس ولعام ٢٠٠٧، ذلك أن وجود هذه الاختلالات الهيكلية في التركيبة السكانية يسبب حالة من عدم الانسجام بين مكوناته، إذ يبرز عنها ما نسميه طبقاً للمفاهيم الجيوبوليتيكية بحالة انحدار جيوبوليتيكي شديد يهدد الأمن القومي العربي بمنظور مناهج تحليل القوة، ومما يكشف واقعاً خطيراً متنامياً في دول مجلس التعاون، وعليه لابد من وضع سياسات سكانية متكاملة ضمن استراتيجيات تحدد سياسات علمية هادفة تأخذ في الاعتبار أنظمة التعليم الحديثة والأنماط التقانية.

ولذا فإن هذا الانحدار الجيوبوليتيكي يعد مؤشراً عكسياً إلى مواكبة المسيرة التنموية لدول المجلس، مما ينجم عنها من آثار سلبية تهدد الأمن الاجتماعي له، وخصوصاً كونها دولاً نفطية قابلة للنضوب، فيجب استثمار هذا المورد لبناء واجهة اقتصادية أساسها التنمية المستدامة، وتوجيه العنصر البشري الخليجي، وتحويله إلى عنصر منتج وليس عنصراً مستهلكاً.

ومن هنا تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات على مستويات عدة في ما يتعلق بتوظيف مادة النفط على المدى المستقبلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وكالآتي:

التحدي الاقتصادي:

لاشك في أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي له آثاره السلبية سواء بصورته المباشرة أو غير المباشرة، ذلك أن استهلاك دول مجلس التعاون من المنتجات النفطية سيزداد خلال السنوات العشر المقبلة، نتيجة للزيادة السكانية سواء أكانت زيادة طبيعية أم غير طبيعية، انظر الجدول رقم (٣)، وهي ناتجة عن الهجرة الوافدة لدول المجلس من مختلف دول العالم وخاصة النامية منها بحثاً عن فرص العمل، بالمقابل فإن هذه الزيادة السكانية ستنعكس آثارها السلبية على زيادة استهلاك المنتجات النفطية محلياً على حساب تصديرها وما يمثله ذلك من تراجع نسبي في عائدات النفط نتيجة لنقص التصدير، الأمر الذي سينعكس على تراجع نسبي في مستقبل عملية التنمية الاقتصادية. انظر الجدول رقم (٤).

من الجدول رقم (٤) يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي مُقبلة على استهلاك كميات ليست بالقليلة من مورد النفط مستقبلاً، لذا فهي بأمس الحاجة إلى عملية تخطيط استراتيجي دقيق لترشيد

جدول رقم (٤): معدل النمو السنوي لإنتاج واستهلاك المنتجات النفطية بدول المجلس للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٧) والتوقعات المستقبلية

الدول	معدل النمو السنوي للإنتاج ٪	معدل النمو السنوي للاستهلاك ٪	توقعات استهلاك المنتجات النفطية بدول مجلس التعاون للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٥ مليون برميل/سنوياً	
			٢٠١٥	٢٠٢٥
الإمارات	٢,٥	٣,٢	١٢٧,٢	١٧٤,٣
البحرين	٢,١	٠,٩	٣٤,١	٣٧,٣
السعودية	١,٣	١,٨	٢٩٢,١	٣٤٩,٢
قطر	٣,٨	٢,٤	٣٦,٢	٤٥,٩
الكويت	٠,٩	٣,٣	٦٧,١	٩٢,٩
عمان	٠,٨	٢,٩	٣٠,١	٣٩,٩
إجمالي المجلس	١,٤	٢,٤	٥٨٦,٧	٧٣٩,٥

المصدر: الكاتب بالاعتماد على-١: د. شبيب أحمد العزاوي، المصدر السابق.

٣ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، بيانات ٢٠٠١، ٢٠٠٨، الجداول ٥، ٦.

استهلاك النفط في عملية مفادها إدامة هذا المصدر القابل للنضوب لأكثر فترة ممكنة أملاً في حفظ حقوق الأجيال القادمة من عملية التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي والمعتمدة في معظمها على سلعة النفط.

والتحدي الآخر الذي تواجهه دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الاقتصادي يتمثل في شح مصادر المياه، إذا ما أخذنا في الاعتبار كون هذه المنطقة تعد من المناطق الصحراوية شديدة الجفاف، الأمر الذي اضطرها إلى الاعتماد على المياه السطحية والجوفية في متطلبات التنمية، وكذلك الاعتماد على عملية التحلية من مياه البحر، وما تتطلبه هذه العملية من تكاليف اقتصادية باهظة تؤدي إلى استنزاف مواردها النفطية، لاسيما إذا علمنا أن معالجة المتر المكعب من المياه المحلاة تكلف دولاراً ونصف الدولار تقريباً في الوقت الذي تكلف تنقية وتحلية الكمية نفسها في دول أخرى ٦٥ سنتات فقط، وعليه فإنه من المتوقع أن تقود عملية التحلية إلى استنزاف نصف دخل دول الخليج السنوي من مادة النفط في عام ٢٠٢٠م لتشغيل محطات التحلية، فقد استهلكت عام ٢٠٠٩ مليوني برميل من النفط لتحلية ٥٥ في المائة من احتياجاتها من المياه العذبة.

زد على ذلك الآثار غير المؤاتية للتقلبات في أسعار النفط والصدمات أو المفاجأة التي يمكن أن يتعرض إليها اقتصاد دول المجلس بسبب تزايد اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات النفطية، ومما يترتب على استمرار هذه الأوضاع أن تصبح دول المجلس تحت رحمة تقلبات أسعار النفط، ويجعل المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول برمتها غير محددة المعالم في ظل استمرار اعتمادها على مورد ناضب بطبيعته.

التحدي السياسي - الأمني:

يرى الخبراء الاقتصاديون والعسكريون الاستراتيجيون أنه من بين مصادر الطاقة جميعها ليست هناك سلعة أكثر من النفط قادرة على إثارة الصراعات الإقليمية والسياسية في القرن الحادي والعشرين، لطالما كان النفط ولم يزل يلعب دوراً بالغ الحيوية في الاقتصاد العالمي، ولم يعد مصدراً قيماً للطاقة فحسب بل أصبح سلعة استراتيجية سيظل العالم معتمداً عليها لعقود طويلة في القابل من الأيام، من هنا كان للنفط نصيبه من تطلعات الدول للاستحواذ على النفوذ والمكانة وما يتطلبه ذلك من السيطرة على موارد نفطية تعد ضرورية لذلك طالما أن توزيعه يتسم بسمة التركز الاحتكاري لا في الإنتاج فحسب بل في الاحتياط أيضاً في مناطق محددة من العالم، وهنا تبرز أهمية دور النفط في الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لإقليم مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إذ توقعت وكالة الطاقة الدولية (IEA) ارتفاع الطلب على النفط من مستواه الحالي لكي يتراوح بحلول نهاية عام ٢٠١٢ ما بين ٩٣ و٩٦

جدول رقم (٥): حجم الإنفاق العسكري ونسبته لدول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وإيران لعام ٢٠٠٧

الدول	عدد الدبابات	عدد الطائرات	إجمالي القوات المسلحة	حجم الإنفاق العسكري	نسبة الإنفاق العسكري
دول مجلس التعاون	٢١٠٩	٦٢٣	٣٥٧٠٠٠	٣٨,٦	٦,١
إيران	١٥٦٥	٢٨٣	٥١٣٠٠٠	٩,١	٥,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٠٠	١٠٣٥	١,٥٠٦٠٠٠	٥,٣	٤,١

المصدر: الكاتب بالاعتماد على:

١ عبدالخالق عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٩، ٢٠٠٨،ص٢٢.

٢ البيانات الخاصة بالولايات المتحدة وعلى الرابط التالي www.global secueity.com

مليون برميل يومياً، في حين يصل إلى ١١٠ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ١١٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠م، وأن الطلب على نفط الأوبك سوف يصل بحلول الأعوام المذكورة إلى ٤١ و٥٣ و ٥٩ مليون برميل يومياً على التوالي، وأن ست دول فقط من أعضاء أوبك سيكون بمقدورها الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط بحلول عام ٢٠١٢ من ضمنها خمس دول خليجية هي السعودية، الكويت، الإمارات، العراق وإيران، فضلاً عن فنزويلا. وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد على ٣٣ في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي بحلول عام ٢٠٢٠م. لذا يعد الوصول إلى منطقة الخليج العربي والبقاء فيها لأمد طويل من الأمور المهمة والتي تحظى بالأولوية في تطلعات القوى الكبرى واستراتيجياتها تتقدمها الاستراتيجية الأمريكية، لاسيما أن هذه الأهمية ستزداد عندما يعجز الإنتاج في مناطق أخرى من العالم عن مواجهة الطلب المتزايد باستمرار على هذه المادة الأولية ذات الأهمية الكبيرة والمتزايدة. ذلك أن النفط ليس مادة استراتيجية للدول الصناعية فحسب بل هو عصب الحياة اليومية في هذه الدول، وتوقفه يعني تهديداً حقيقياً لأمن الدول الصناعية واستقرارها لاسيما في ظل العجز النفطي المتزايد الذي تعانيه الدول النفطية الغربية. كما أن هذا العجز في تزايد مستمر، إذ بلغ نحو (١٩) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٧ إلى تقريباً (٢٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يصل إلى (٣١) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، ويتوزع هذا العجز بمقدار النصف تقريباً في الولايات المتحدة الأمريكية والنصف الآخر في أوروبا واليابان، ما سيدفع الولايات المتحدة وربما القوى الأخرى الصاعدة إلى ربط نفسها بدول الخليج العربية بألف رباط ورباط تحت وقائع ذرائعية من قبيل توفير الحماية الإقليمية أو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولذلك ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على وضع محددات ثابتة وموحدة للتعامل مع تلك القوى الدولية تقويضاً لمخاطر مستقبلية محدقة بما تمتلكه من ثروة المستقبل (احتياطي النفط).

التحدي العسكري:

على الصعيد العسكري ومن خلال رصد مقتربات الواقع العسكري نلاحظ أن هناك مسألة في غاية الأهمية تتعلق باختلال التوازن في استخدام الموارد والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي والأثر المترتب على مسألة التنمية الاقتصادية المستدامة لدول المجلس، ففي نظرة من كثب على حقيقة استثمار الموارد المالية والمتمثلة في العائدات النفطية وكيفية إنفاقها يتضح لنا الاختلال التام بين الإنفاق العسكري وحجم القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لاستخدام هذه الموارد، لاسيما إذا ما قارنا نسب الإنفاق العسكري مع نسب الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، نجد ضعف هذه النسبة تنفق على الجانب العسكري. فقد بلغت نسبة الإنفاق

العسكري بدول المجلس ٦,١ في المائة من إجمالي الإنفاق العام، وبحجم ٣٧٥ ألف مقاتل، وهذا يبين بوضوح مدى الاختلال الكبير بين مستوى الإنفاق وحجم القوات المسلحة، لاسيما إذا ما قارناه مع نسبة الإنفاق وحجم القوات المسلحة للولايات المتحدة والبالغ نسبته ٤,١ في المائة وبحجم ١,٥٠٦ مليون مقاتل، أو حتى مع إيران التي بلغ الإنفاق العسكري فيها نسبة ٥,٨ في المائة لحجم جيشها البالغ ٥١٣٠٠٠، انظر الجدول رقم (٥)، في الوقت الذي تعد فيه القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي عالية التجهيز من حيث المعدات العسكرية ذات الإنفاق العسكري الباهظ الثمن، وهي لا تعدو كونها حالة من تدوير العائدات النفطية نحو البلدان المتقدمة المجهزة لهذه المعدات والأسلحة والتي وجدت من دول مجلس التعاون الخليجي خير سوق تجاري لها. وهكذا تتحدد أبعاد حقيقية للتنمية في دول المجلس وانعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، إذ نجد أن الإنفاق العسكري يتفوق مرات عدة على مستويات الإنفاق الأخرى.

التحدي الصناعي:

لا يخطئ من يظن أن القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي لم يزل بمراحله المتواضعة نسبياً إذا ما قورن بغيره من الدول الأخرى ليست المتقدمة فحسب بل حتى تلك التي تعد في طريق النمو كالنمور الآسيوية مثلاً، إذ لا يزال هناك ترهل كبير في القطاع الصناعي لدول المجلس، خلافاً للقطاع النفطي المتطور فيها، وليس أدل على ذلك من القول إن نسبة كبيرة من البضائع المُصنعة يتم استيرادها من خارج دول المجلس، إذ سجلت دول مجلس التعاون ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الواردات الإجمالية وبنسبة ٥٥ في المائة من إجمالي التجارة في الوطن العربي مما يعطي صورة واضحة عن دول المجلس، باعتمادها على الاستيراد وخاصةً السلع والخدمات الاستهلاكية في الحياة اليومية، مما يعد مؤشراً سلباً في عملية سد الحاجة بوساطة الاكتفاء الذاتي. لذا فإن دول المجلس تعد أكثر الدول العربية استهلاكاً من دون النظر للمخاطر الاقتصادية والتي ترتبط بمستقبل دول المجلس وخاصة ما بعد نضوب النفط كونه مورداً مؤهلاً لذلك، وعليه يجب رسم خطط استراتيجية للحد من الاستهلاك المفرط للعائدات النفطية في قضايا وأمور لا تعطي استقراراً في أمنه الاقتصادي والسياسي. لاسيما أن اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي أحادية السلعة أساسها النفط في صادراتها بالدرجة الأولى، إذ تعتمد دول المجلس على العائدات النفطية في إشباع الحاجات الأساسية للسكان، لذا يجب العمل على تنويع مصادر الدخل، وتغيير شخصية الاقتصاد الخليجي من اقتصاد أحادي السلعة إلى اقتصاد متنوع السلع الصناعية، مما يحد من احتمالات تهدد الأمن الخليجي وتنميته الاقتصادية المستدامة.

إجمالاً لكل ما تقدم ينبغي التأكيد على ضرورة تحقيق توازن بيئي بين الموارد المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي (لاسيما الثروة النفطية) والاهتمام بحقوق الأجيال القادمة ضمن ما يسمى التنمية المستدامة التي غدت الأنموذج المطلوب عالمياً، ولذلك نرى من الضروري تحديد مفهوم التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة بتصورنا هي تلك التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية شريطة ألا تتعارض مع البيئة. وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب:

١- نظاماً سياسياً يؤمن بالمشاركة الفعالة للجماهير في صنع القرار.

٢- نظاماً اقتصادياً متطوراً قادراً على تحرير كافة القيود الاقتصادية والمالية.

٣- نظاماً اجتماعياً يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطورة.

٤- نظاماً تكنولوجياً يكفل استمرار تقديم الحلول للإنتاج والخدمات بسواء.

فضلاً عن النظم الإدارية والأولية بصيغة تهدف إلى الحد من ظاهرة الفقر، لطالما كانت التنمية المستدامة تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء ●

*ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية
- جامعة النهرين - بغداد

المراجع:

١- أ.د. محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية الوطن العربي، دراسة إقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٢- د. نصيف جاسم أسود، الوزن الجيوبوليتيكي لنفط مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٩.

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير

دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠- ٢٠٠٥

شهد العالم المعاصر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، تحولات استراتيجية وسياسية واقتصادية وعلمية كبرى، كان لها وقعها وتأثيرها في النظم الإقليمية والفرعية عموماً، وفي منطقة الخليج بوجه خاص، حيث عرفت هذه المنطقة، في خضم التحولات العالمية، حربين إقليميتين دوليتين واحتلال بلد عربي من قبل دولة عظمى، كما شهدت تحولات اجتماعية نتيجة للتطور الاقتصادي والعلمي والتأثيرات الخارجية أيضاً .

يسعى هذا الكتاب للبحث في انعكاسات التحولات العالمية والإقليمية والداخلية على المنظومة الخليجية، وهو ينطلق من سؤال محوري يفرض نفسه في هذه المرحلة، ففي ضوء بيئة دولية متغيرة، وإقليمية قلقة، وداخلية متململة، أين تقع دول مجلس التعاون الخليجي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما هو مستقبلها؟

التنمية الاقتصادية المستدامة في دول الخليج العربية: الطموح والتحدي

اهتمت المجتمعات الإنسانية منذ مطلع القرن العشرين بالتنمية الاقتصادية، متخذة في ذلك مسارين، أولهما اتخذ من التخطيط المركزي منهجاً له، مبنياً على أيديولوجية ترى أن المجتمع متأخر في جوانبه المختلفة مما يجعله يحتاج إلى التنمية الشاملة، ولابد من إيجاد الموجه المركزي لها وهو ما تبناه الاتجاه الاشتراكي بعد الثورة الروسية سنة ١٩١٧، واتخذ المسار الثاني من التنمية المحلية خطاً ارتقائياً لتحقيق التنمية القومية في مجتمعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، جاعلاً من الفلسفة الرأسمالية منطلقاً له، لتحقيق نمو اقتصادي قائم على الملكية الفردية والاستثمار، أي تحقيق تنمية اقتصادية يتحكم فيها القطاع الخاص لتقوم الدولة برعاية هذا الاتجاه ولا سيما في أوقات الأزمات الحادة.

د. عبدالواحد مشعل *

في حلول عام ١٩٥٥ انبثقت منظمة تحمل اسم منظمة (عدم الانحياز) لتتبنى طريقها الخاص في التنمية، وقد ضمت بعض الدول التي تتخذ من الفلسفة الاشتراكية موجهاً لها، مثل يوغسلافيا، وأخرى لها ميول رأسمالية مثل الهند، وقد اعتبرت معظم الدول، التنمية الاقتصادية الطريق الأكثر عقلانية في تنمية المجتمعات الإنسانية، واعتبرت في وقت لاحق الاهتمام بالجانب الاجتماعي ضرورة قصوى لرفاهية الإنسان، باعتباره هدف التنمية، وأن حصول تطور اقتصادي من دون حصول تغيرات اجتماعية يبقى عملية ناقصة، لذا كان التركيز على التعليم والصحة والخدمات وغيرها، سياسة متبعة في كثير من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وجدت دول الخليج العربية نفسها أمام تجارب عالمية فاتخذت من الميول الرأسمالية طريقاً لها في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما بعد استخراج النفط ودخوله في السوق العالمي مما جلب لهذه الدول أموالاً كبيرة، وكان لا بد من اتخاذ الوسائل الملائمة لتنمية الإنسان ونقله من الحالة التقليدية إلى حالة حديثة، فقد ركزت هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية ابتداء من التنمية المحلية صعوداً، وبإشراف مباشر من زعمائها وبمعاونة الخبرات العربية والعالمية واستقدام العمالة الأجنبية لتلبية حاجة السوق الجديدة، وقد حققت الدول الخليجية خطوات مهمة في الارتقاء بالحياة الاجتماعية وقد تعامل زعماؤها مع التراث الثقافي بطريقة تتلاءم وسبل تطويره بطريقة لا تحمل بوادر الانقلاب الشامل، أي لم تتبن وسائل التغير الجذري إنما اتخذت من التطور التدريجي والإقناعي طريقاً في نقل هذه المنطقة إلى مستوى الدولة الحديثة، كما اتخذ زعماء الخليج ومنهم الشيخ زايد (رحمه الله) سياسة عقلانية في ولادة دولة عصرية فكان اتحاد الإمارات السبع ثمرة جهود بذلها الشيخ زايد مع زعماء الإمارات الأخرى في ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة، وهكذا ولدت دول حديثة لها اقتصاد مميز لتؤسس حداثة في زمن قياسي متبنية تنمية اقتصادية حولت الصحراء إلى مدن أضحت الآن تضاهي المدن العالمية ذات التاريخ العريق من حيث طرز الحياة العصرية، وكل هذا بفضل الطموح الخليجي في تبني نمو اقتصادي موجه ومبني على الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ.

أضحى الاهتمام بتنمية الإنسان الخليجي في دول الخليج من صميم سياسة التنمية المتكاملة

الجامعات الخليجية تخرج الآلاف من الطلبة دون قدرة مؤسسات المجتمع الحالية على استيعابهم

أولاً: طموح تنموي يتزايد

تصاعد الطموح الخليجي سريعاً بعد طفرة ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣، وأضحى الاهتمام بتنمية الإنسان الخليجي من صميم سياسة التنمية المتكاملة، تلك التنمية التي ارتبطت بمتغيرات أضحت مؤثرة في عملية التطور الاقتصادي، ولعل أبرز هذه المتغيرات، المتغير الثقافي الذي شكل عامل تحد للتنمية الاقتصادية في كل مراحلها. فعملية تحول الأسرة الخليجية من نمطها التقليدي إلى النمط الحديث منذ بداية التفكير لتحقيق النهضة الاقتصادية، كانت محط اهتمام المخططين الخليجيين لا سيما أنها مرتبطة ببنية القبيلة وتقسيماتها وأصولها ونواميسها الاجتماعية وسيطرتها على عقلية الإنسان الخليجي مما جعل المجتمع وهو يعيش حالة التحول الاقتصادي يعاني صراعاً بين البنى التقليدية والبنى التحديثية التي بدأت، الأخيرة، بالظهور استجابة لعملية التحول الاقتصادي السريع، فكان لابد من إيجاد مؤسسات رسمية لها قوانينها المقننة التي لا تتفق مع البنى التنظيمية الاجتماعية التقليدية، ولذلك وجد المشهد الخليجي نفسه أمام حالات عدة لكل واحدة منها تصوراتها ورؤيتها، فهناك (حالة القبيلة) بثقافتها الموغلة في القدم والتي تعكس أصالة المجتمع الخليجي وهويته الثقافية، وهناك أيضاً (حالة المدينة) بنسقها الثقافي المتنوع والذي يجمع الناس في بيئة محددة من أصول قبلية مختلفة، وهناك (حالة التحول الاقتصادي) المرتبط بالريع النفطي. وبهذا المعنى نحن أمام قضية مختلفة عن عملية التحول الثقافي في مصر أو العراق وإن تقاربت مع بعض حالات المشهد الخليجي، إذ بدأ التحديث في تاريخ العراق الحديث -على سبيل المثال- مع تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ لتتفاعل الحياة الحضرية في مجتمع يتكون- على حد وصف الملك فيصل الأول (رحمه الله) - من تجمعات مختلفة، لتكون عملية الانصهار في المجتمع الوطني من أهم المشكلات التي واجهت الدولة العراقية آنذاك، فهناك العرب والأكراد والتركمان والآشوريون والايزيديون الذين ينتمون إلى الديانات الإسلامية والمسيحية والصابئة وغيرها، فضلاً عن وجود أنماط ثقافية فاعلة في المجتمع، كالحضريين والريفيين والبدو، لذا فإنها اختلفت في تفاصيلها عن عملية التحول الثقافي الخليجي الذي مثل المتغير الثقافي فيها متغيراً بارزاً متمثلاً في الانتقال من النمط البدوي أو من نمط الصيد إلى النمط الحضري خلال فترة قصيرة من الزمن لتكون عملية التحول الاقتصادي عملية مرتبطة بتغير العقلية. لذا فإن الصراع بين البداوة والحضارة لم يكن بالحدة التي ظهرت -على سبيل المثال- في تاريخ المجتمع العراقي الطويل، والتي انعكست على بنيته الثقافية، لذا فإن حالة التحول إلى حياة المدينة أخذت تطرح مفاهيم ثقافية جديدة وتبلور وعي اجتماعي وديني متلائم مع حياة المدينة بمنابرها الفكرية التي أفرزت أيضاً اتجاهات علمانية أخذت تنتقد نمط القبيلة، ولاسيما في قضية قيادة الدولة ومؤسساتها المختلفة، هذا على أقل تقدير بالنسبة للأجيال الحاضرة، وقد تكون لدى الأجيال القادمة مواقف حازمة واضحة إزاء الحياة الاجتماعية وطرزها العصرية. كما شكل المتغير السياسي عامل دفع حقيقياً للتحول

الاقتصادي في المجتمع الخليجي في تاريخه الحديث، إذ كان لأصحاب القرار في المجتمع الخليجي من الشيوخ إرادة سياسية صارمة ومصممة على تحقيق عملية تحول اقتصادي سريع مع مراعاة الخصوصيات الثقافية في المجتمع الخليجي، حيث عملت على تحديثها من دون أن تلحق بها أذى مباشر. لذا فإن عملية التحول الاجتماعي والثقافي ارتبطت بشكل مفصلي بالتنمية الاقتصادية في المجتمع الخليجي، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى وضع الأسس والمرتكزات الأساسية للمؤسسات المختلفة في الدولة الخليجية، وتحقيق قفزة عمرانية جبارة، فضلاً عن ولادة تنظيمات تحديثية دفعت الإنسان الخليجي إلى التفاعل معها ولا تزال العملية مستمرة محققة إنجازات ملحوظة مع تزايد وتيرة التحولات الاقتصادية في المجتمع الخليجي إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الإخفاقات الإدارية عندما تصطدم مع العقلية التقليدية هنا وهناك، كما أن النشاط الاقتصادي الخليجي تعدى حدود دول الخليج العربية في مجالات الاستثمارات إلى العديد من دول العالم، فضلاً عن الاهتمام بتشكيل فرق أبحاث علمية وعقد المؤتمرات من أجل البحث عن الطاقة البديلة والنظيفة، فضلاً عن البحث عن أفضل السبل لتطوير الحياة العصرية، حيث تمكنت معظم دول الخليج العربية من تحقيق مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

حصول تطور اقتصادي دون إحداث تغيرات اجتماعية يبقى عملية ناقصة

وفي هذا الصدد يشير الدكتور إدريس لكريني في بحث له منشور على شبكة الإنترنت، بعنوان «النفط والتنمية في دولة قطر» إلى تقدم برامج التنمية الاقتصادية في دولة قطر، ففي الجانب الاقتصادي استطاعت تحقيق مرتبة متقدمة في ارتفاع مستوى الدخل الفردي، فهي «تعتبر من ضمن الدول المرتبة ضمن خانة الدخل المرتفع، حيث تجاوز نصيب الفرد ٤٢ ألف دولار عام ٢٠٠٤، كما أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري والبالغة ٢٩ في المائة لعام ٢٠٠٤ تفوق نظيراتها في عدد من الدول المتقدمة، فيما نجد نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر والبالغة ١٢,١ في المائة جيدة مقارنة بمثيلتها في عدد من الدول الغربية التي بلغت ٥,٣٥ في المائة سنة ٢٠٠٥». وفيما يتصل بالجانب الاجتماعي يذهب الدكتور لكريني إلى القول «صنف تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٦ دولة قطر وفق مؤشر خط الفقر الدولي ضمن الدول المتقدمة، ذلك أن نسبة السكان ممن هم دون خط الفقر الدولي، تتراوح بين الصفر في الدول المتقدمة و٨,٧٥ في بعض الدول النامية، كما تصنف أيضاً من ضمن الدول المتقدمة التي تتوفر فيها خدمات المرافق الصحية ١٠٠ في المائة والشيء نفسه بالنسبة لمياه الشرب المأمونة للسكان ١٠٠ في المائة». كما تعدى طموح دول الخليج العربية إلى خارج حدودها المحلية، إلى إنشاء الصناديق الخاصة بتمويل مشاريع تنموية في العديد من الدول العربية والنامية، وقد جاء في كلمة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ندوة «الصناديق الخليجية والتنمية البشرية المستدامة» بمنتدى أصيلة الثقافي الدولي الثالث والثلاثين بالمملكة المغربية والمنشورة على موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبكة الإنترنت في ٢٠١١/٧/١٨م «لقد آلت دول مجلس التعاون على نفسها الاهتمام بإنشاء العديد من الصناديق الخاصة بتمويل مشاريع وبرامج التنمية في الدول النامية، ومن تلك الصناديق المهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، حيث تأخذ هذه الصناديق شكل المؤسسات العامة، فضلاً عن مساهمة دول المجلس في العديد من الصناديق ومؤسسات التمويل مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وقد تعددت عمليات الصناديق الخليجية في تدعيم وتمويل المشاريع المرتبطة بالجوانب التنموية المختلفة. وانسجاماً مع الأهداف التنموية للألفية للأمم المتحدة» وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي حققته الدول الخليجية من خطوات متقدمة في مجال التنمية الاقتصادية في بيئتها المحلية، وأن قدراتها الاقتصادية وإمكاناتها المصرفية التي أخذت تتعامل بثقة عالية في تمويل مشاريع تنموية على درجة عالية من الأهمية في العديد من الدول النامية.

ثانياً: تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة

لا يمكن الكلام عن تنمية اقتصادية مستدامة تأخذ في الاعتبار الأجيال الحاضرة والأجيال التي لم تلد بعد، من دون أن تكون لها تحديات ضخمة، بعضها يتصل بالأوضاع الداخلية وما يواجه الإنسان الخليجي من مشكلات أسرية واجتماعية وسياسية واقتصادية تتفاعل مع بعضها بعضاً مما يؤثر في مسار التنمية الاقتصادية، كما أن منطقة الخليج العربية ولاسيما في المرحلة الحالية محاطة بظروف سياسية وثقافية متعددة الأهداف والغايات، فالمنطقة العربية بشكل عام تعيش عملية صراع عنيف مع تنامي موجة (الربيع العربي) الذي لا أحد يعرف إلى أي مدى سيأخذ العرب مع تعقد ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية في خضم تصارع الأيديولوجيات والمشاريع الإقليمية والدولية وما ينتظر المنطقة من تداعيات خطيرة جراء أحداث سياسية باتت متوقعة في المنطقة العربية، ولاسيما بالمحيط الخليجي وبالتأكيد سيؤثر ذلك في الوضع الخليجي، وبالتالي سيشكل تحدياً صارخاً للتنمية الاقتصادية المستدامة، فهذه التنمية لا تزال تعيش آثار الحروب والصراعات التي حصلت في المنطقة العربية خلال العقود الخمسة الماضية، وهي عمر

تمكنت معظم دول الخليج من تحقيق مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي

التنمية الخليجية نفسها، لذا يمكن القول إن للتنمية الاقتصادية الخليجية تحديين اثنين: أولهما داخلي والثاني خارجي، وعلى الرغم من اختلاف منطلقاتهما، إلا أنهما قد يتفاعلان، رغم كونهما يسيران في خطين متوازيين:

١- التحديات الداخلية

يمكن القول إن المجتمع الخليجي يعيش في المرحلة الراهنة مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية باتت تظهر بشكل واضح لدى الأجيال الصاعدة مع ارتفاع مستوى طموحها الحياتي الذي يتطلب مزيداً من الإجراءات الاقتصادية من أجل عيش أفضل، فالجامعات تخرج الآلاف من الطلبة من دون قدرة مؤسسات المجتمع الحالية على استيعابهم، كما تزداد مشكلات النقلة الصناعية في المجتمع الخليجي مع ضعف تقبل هذا المجتمع (للعمل الفني التقني) الذي تخرجه المعاهد الفنية والتكنولوجية، كما أن هذه الأجيال لا تنفصل عما يجري في محيطها الإقليمي والعالمي من استقبال قنوات الاتصال الحديثة التي أخذت تبلور ثقافة ما يسمى (ثقافة الإنترنت)، الأمر الذي بات يهدد بتفكك المنظومة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي تغير السلوك من وضعه الجمعي إلى وضعه الفردي، مما ينذر بإيجاد ثقافة جديدة تريد التعبير عن نفسها عن طريق الاختيار الفردي مما يجعل أصحابها يتصارعون مع الثقافة الأسرية والمجتمعية التقليدية، وبالتالي فإن آلية التفكير عند تلك الأجيال، ستنعكس على مستقبل التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يجعل الحاجات المخطط لها لا تتوافق مع طموحات الأجيال القادمة خلال جيلين أو ثلاثة أجيال، لاسيما إذا عجز المجتمع الخليجي عن توفير العمالة الفنية الوطنية، مما يعد تحدياً واضحاً للتنمية الاقتصادية، لا سيما مع تنامي الرأسمال الأجنبي في البلدان الخليجية وسيطرته على بعض المرافق الحيوية. كما أن هناك تحدي البحث عن الطاقة البديلة والنظيفة، وهو أيضاً مرتبط بالعجز الحاصل بالصناعات التحويلية، (تصنيع وطني)، وكذلك بالصناعات الخفيفة والمتوسطة على غرار الصناعة الصينية وغيرها من الصناعات الآسيوية، مما يهدد برامج التنمية الاقتصادية إذا لم تمتلك دول الخليج العربية القدرة على نقل اقتصادها إلى حالة الإنتاج، وعندئذ لا يستطيع المجتمع تحقيق معدلات اقتصادية مشجعة، كونه مجتمعاً استهلاكياً أكثر من كونه مجتمعاً منتجاً قادراً على إيجاد أسواق إقليمية وحتى عالمية، كما أن الأزمات الاقتصادية الداخلية المتأثرة بالمناخ العالمي، باتت تشكل تحدياً للتنمية الاقتصادية في منطقة الخليج العربي بكاملها. وهناك تحديات أخرى كثيرة مثل ضعف قدرة الجامعات ومراكز الأبحاث على ربط أبحاثها بالمؤسسات الاقتصادية لتقدم لها حلولاً علمية مناسبة، ولذلك لابد من دراسة هذه التحديات وغيرها من أجل أن تكون التنمية الاقتصادية قادرة على أن تؤدي غاياتها الآنية والمستقبلية.

٢- التحديات الخارجية

تحيط بمنطقة الخليج العربي تحديات ضخمة سواء التحديات الإقليمية أو التحديات الدولية، ولاسيما في المرحلة الحالية، وعلى مدى المستقبل القريب، فهناك الصراع الإيراني-الغربي، والثورات العربية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط نظراً للنظم والتوجهات الجديدة التي أخذت تبرز على المشهد السياسي العربي وبخاصة صعود التيارات الإسلامية وتنامي قدراتها وما يمكن أن يشكله ذلك من واقع جديد يختلف عن واقع التوجهات العلمانية التقليدية في العالم العربي، فالمتغيرات السياسية والثقافية، ربما تفرض حالة جديدة من التوتر في المنطقة العربية ولاسيما مع تردي الموقف في سوريا واتجاهه نحو التصعيد، وما يمكن أن يقود إلى صراعات عديدة يكون لها تأثير مباشر على دول الخليج العربية، لاسيما مع وجود التوترات الاجتماعية والسياسية في بعضها، كما أخذت الأزمة المالية العالمية تلقي بظلالها على حركة التنمية الاقتصادية الخليجية، ولاسيما ما يتصل بالاستثمارات المختلفة، ومنها الاستثمارات العقارية، وخلاصة القول: تتمثل التحديات التي تواجه حركة التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية حاضراً ومستقبلاً بالمتغيرات التالية:

أ- الثورات العربية ونتائجها الثقافية على المجتمع الخليجي.
ب- مستقبل الصراع الإيراني- الغربي.
ج- الأزمة الاقتصادية العالمية.
د- أسعار النفط.
هـ - الصراعات الداخلية المحتملة في العديد من البلدان المجاورة.
و- قضية فلسطين وتداعياتها.
ز- الصراعات الإقليمية المحتملة في المحيط الخليجي ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

التحديات الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي عن كثير من مناطق العالم بأمور مثل النمو السكاني المرتفع وتراجع تمثيل الشباب من جهة وارتفاع نسبة تشكيل الأجانب لمجموع السكان من جهة أخرى. ولنبدأ الحديث حول آخر الأرقام المتوافرة في ما يخص السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

د. جاسم حسين *

استناداً إلى دراسة مستفيضة من إعداد وحدة الاستقصاء بمجموعة الإيكونوميست البريطانية لحساب مركز قطر المالي، فقد ارتفع حجم السكان في دول الخليج الست من ٣٩,٦ مليون في ٢٠٠٨ إلى ٤١,٤ مليون في ٢٠١٠. كما توقعت الدراسة نفسها ارتفاع عدد السكان إلى ٤٧,٥ مليون في ٢٠١٥ وصولاً إلى ٥٣,٤ مليون في ٢٠٢٠م.

نمو مطرد

وهذا يعني ارتفاع حجم السكان في دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر من الثلث في الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠٢٠، أي في حدود ٣ في المائة سنوياً. وحقيقة القول، يشكل النمو السكاني ضغطاً على توجهات مصروفات الموازنات العامة الأمر الذي يتطلب تخصيص المزيد من الأموال على أمور مثل التعليم والصحة.

وحقيقة القول، تعتبر هذه النسبة لافتة في الوقت الذي تعاني بعض دول العالم نسباً محدودة، بل لا تذكر كما هو الحال مع اليابان والعديد من الدول الأوروبية. كما تتميز دولة مثل روسيا بالنمو السلبي للسكان بسبب خيارات المجتمع الروسي وعدم الرغبة في تحمل تبعات الإنجاب مثل تربية الأطفال.

في المقابل، تشمل سلبيات النمو السكاني المحدود خسارة المجتمع وبالتالي الاقتصاد من الطاقات الشبابية المسلحة بآخر ما توصل إليه العلم الحديث. ولغرض التعويض، توفر العديد من الدول الغربية للأجانب المؤهلين فرصة الهجرة والعمل إليها بقصد الاستفادة من قدراتهم. ولا شك لا يمكن توجيهه للمهاجرين كونهم يرغبون في تطوير ظروفهم المعيشية وتأمين مستقبل أفضل لأبنائهم. بيد أنه تشكل مسألة مغادرة عقول وطاقات للدول النامية ظاهرة مقلقة والتي ربما تكون أحوج إليها من الدول الغربية، لكن لكل إنسان ظروفه.

مهما يكن من أمر، يشكل حجم السكان في دول مجلس التعاون أقل من واحد في المائة من مجموع سكان العالم. وعلى هذا الأساس فإن دول المجلس الست معاً لا تتمتع بثقل مميز في ما يخص عدد السكان في العالم، بل إن سكان عدد غير قليل من دول العالم أكثر من حجم سكان دول مجلس التعاون مجتمعة.

مجتمع شبابي

إضافة إلى ذلك، كشفت دراسة الإيكونوميست عن ملاحظة جديرة وهي التراجع النسبي للسكان دون سن الخامسة عشرة، مشكلين فيما بينهم ٢٩ في المائة من المجموع في ٢٠٠٨ مقابل ٢٤ في المائة من السكان في ٢٠٢٠م. ويمكن ربط الأمر ولو بشكل جزئي بتقدم الخدمات الطبية الأمر الذي يسمح بطول متوسط أعمار المواطنين وبالتالي تقليل الأهمية النسبية للشباب من مجموع السكان. لكن سوف يبقى تمثيل الصغار في السن لافتاً، حيث من

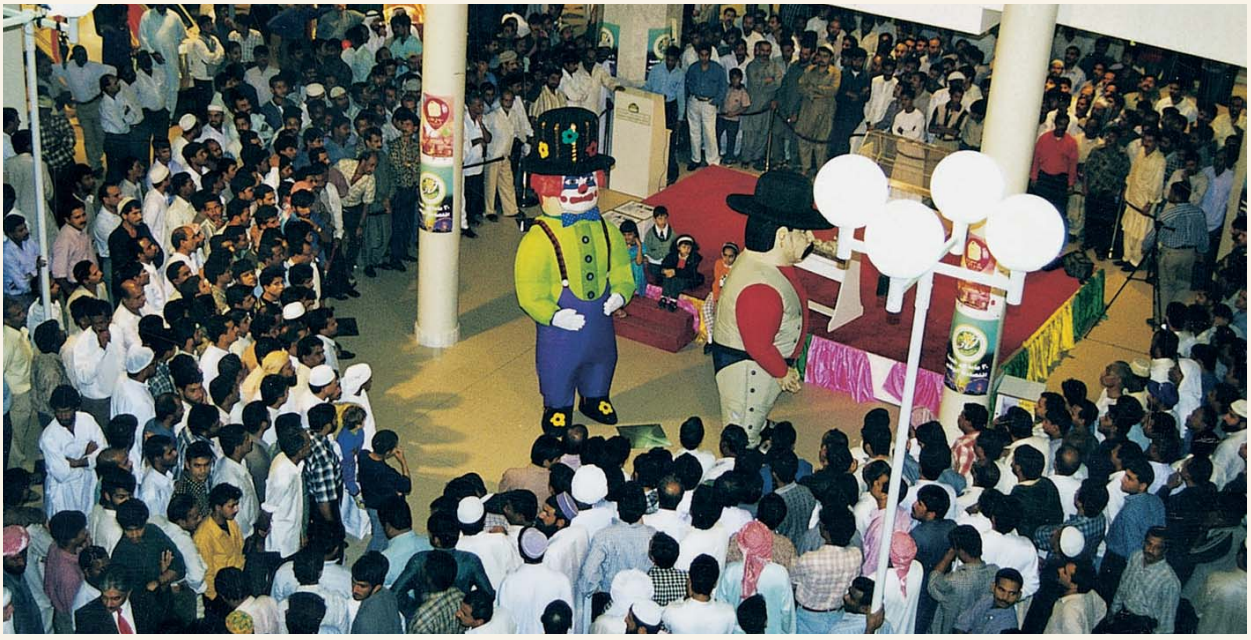

تتميز دول مجلس التعاون بارتفاع نسبة تشكيل الأجانب لمجموع السكان

المتوقع أن يشكل أصحاب الفئة العمرية حتى ١٤ عاماً نحو ٢٦ في المائة من السكان في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٠ في المائة في ٢٠٠٨.

وفي التفاصيل، يمثل السكان دون سن الخامسة عشرة في حدود ٣٩ في المائة من السكان في المملكة العربية السعودية. وتشكل هذه الحقيقة الديموغرافية تحدياً في ما يخص التخطيط للتعليم والتدريب والعمل على تعزيز سوق العمل بوظائف تتناسب وتطلعات المواطنين. لذا يتطلب من الاقتصاد السعودي إيجاد أكثر من ١٦٠ ألف وظيفة جديدة سنوياً للداخلين الجدد إلى سوق العمل.

من جهة أخرى، يلاحظ وجود تمثيل محدود للأفراد المتقدمين في العمر. حيث يشكل المواطنون من ٦٥ سنة فما فوق أقل من ٥ في المائة من متوسط السكان في دول الخليج، لكنها في ارتفاع مستمر لأسباب تشمل تطور الخدمات الطبية. وبالمقارنة، تتميز غالبية الدول الأوروبية بتمثيل كبير نسبياً للكبار في السن، حيث يمثل السكان من ٦٥ سنة فما فوق نحو ١٧ في المائة من السكان في ألمانيا.

التنوع السكاني

من جملة الأمور اللافتة، يشكل الأجانب أكثرية السكان في أربع دول خليجية وهي قطر والإمارات والكويت والبحرين ما يعد أمراً لافتاً على مستوى العالم. وبشكل أكثر تحديداً، يمثل الأجانب ٨٧ في المائة و٨١ في المائة و٦٨ في المائة و٥١ في المائة في كل من قطر والإمارات والكويت والبحرين على التوالي.

المفاجأة بكل تأكيد هي تشكيل الأجانب لأغلبية السكان في البحرين خلافاً لما كان متوقعاً قبيل تنفيذ التعداد السكاني في ٢٠١٠. والجدير ذكره، تتميز البحرين باحتضانها أعلى كثافة سكانية في المنطقة، حيث يعيش أكثر من ألف شخص في الكيلومتر الواحد، ولا غرابة تعد ضمن قائمة الدول العشر الأولى صاحبة أعلى كثافة سكانية على مستوى العالم. ولذلك يزيد الأجانب من عبء تحدي الكثافة السكانية في البحرين فضلاً عن أمور أخرى مثل منافسة المواطنين في الوظائف المتوفرة والاستفادة من الخدمات والمرافق العامة تماماً كما هو الحال مع المواطنين دونما تمييز.

لكن نظراً للضآلة النسبية للتمثيل السكاني في السعودية، يشكل الأجانب أقل من نصف السكان في مجلس التعاون. فحسب دراسة الإيكونوميست، يشكل الأجانب حوالي ٢٧ في المائة من السكان في المملكة، مع الإشارة إلى أن ٦٣ في المائة من السكان في الخليج يعيشون في السعودية. كما يعيش نحو ١٣ في المائة من السكان بالخليج في الإمارات، الأمر الذي يحد من التداعيات المرتبطة بحجم العمالة الوافدة على الإحصائيات.

ضخامة العمالة الوافدة

وحسب تصريح لأحد المسؤولين الخليجيين المعنيين تشكل العمالة الوافدة نحو ٩٠ في المائة من حجم القوى العاملة في الخليج. وربما تكون النسبة الفعلية أقل من ذلك، لكن بكل تأكيد تتمتع العمالة

بالغالبية العظمى من مجموع سوق العمل في الدول الست.

واللافت في هذا الصدد هو حدوث تغييرات مادية في تشكيلة العمالة الوافدة حيث نجح الآسيويون في السنوات الماضية بتعزيز وجودهم في مجلس التعاون الخليجي على حساب الرعايا العرب. ويعتقد أن العرب شكلوا ٧٥ في المائة من العمالة الوافدة في ١٩٧٥ لكن تراجعت هذه النسبة لنحو ٢٠ في المائة في الوقت الحاضر. في المقابل، يشكل الآسيويون وجلهم من الهنود ما بين ٦٦ - ٧٠ في المائة من العمالة الوافدة.

كما يلاحظ وجود تمركز لجاليات معينة في بعض الدول الخليجية، حيث يشكل النيباليون الذين يشتهرون بالعمل في مجال الخدمات الأمنية قرابة ١٤ في المائة من مجموع العمالة الوافدة في قطر. وربما يمكن تفهم الأمر بالنظر للنمو الاقتصادي اللافت في قطر على خلفية تطوير قطاع النفط والغاز. ويعتقد على نطاق واسع أن الاقتصاد القطري سوف يحافظ على نسبة نمو تفوق ١٢ في المائة سنوياً إلى حين الانتهاء من فعاليات كأس العالم ٢٠٢٢م.

> يشكل حجم السكان في دول المجلس أقل من 1٪ من مجموع سكان العالم

تنوع ثقافي وفوائد اقتصادية

من جملة الإيجابيات المختلفة، تساهم العمالة الوافدة في تعزيز التنوع الثقافي في دول مجلس التعاون ما يعد مكسباً يضاف إلى الرصيد الدولي للدول الست، بل يعد هذا الأمر تميزاً ودليلاً مادياً على انفتاح الدول الخليجية على الثقافات المختلفة. وحسب تقارير صحافية تعود إلى سنوات عدة مضت، تعمل في دبي عمالة أجنبية لأكثر من ١٠٠ دولة الأمر الذي يفسر انفتاح هذه الإمارة على العالم الخارجي.

بدورنا، نرى صواب فتح اقتصادات دول مجلس التعاون أمام العمالة الأجنبية لأنها تعزز من حالة التنافسية الاقتصادية وتشكل ورقة ضغط على الرعايا لاكتساب أفضل المهارات لغرض المنافسة على فرص العمل. ويلاحظ في هذا الصدد توجه الكثير من الناس نحو اكتساب المهارات بقصد الحصول على فرص عمل تتناسب وطموحاتهم. وفي نهاية المطاف، فإن الاقتصادات الخليجية هي الرابحة من هذه المعادلة، والأمر سواء بالنسبة للمؤسسات التجارية وللمستهلكين الذين بدورهم يحصلون على خدمات بأسعار غير مكلفة.

ويمكن ربط إفساح المجال للعمالة الوافدة بمبدأ فتح قطاع الخدمات المالية للأسواق الخليجية أمام المؤسسات المالية الأجنبية. والنتيجة الحتمية هي إصرار البنوك المحلية على تقديم أفضل الخدمات الممكنة حتى يتسنى النجاح في سوق تنافسية مفتوحة، ما يعني أن الاقتصادات الخليجية هي الرابحة في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، يوجد مقترح حديثاً من شأنه وضع سقف لعدد سنوات بقاء العامل الأجنبي بهدف تعميم الفائدة، ومنح فرص لأكبر عدد ممكن للعمل في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ويفترض المقترح أن الأجانب يأخذون مصالح مواطنيهم في الاعتبار بكل الأوقات.

توسيع دول مجلس التعاون

وربما تحدث قفزة نوعية في عدد السكان على خلفية انضمام كل من الأردن والمغرب إلى المنظومة الخليجية. وكان قادة دول مجلس التعاون الخليجي قد قرروا في ختام القمة التشاورية رقم ١٣ في مايو ٢٠١١ توجيه الدعوة للأردن والمغرب للانضمام إلى المنظومة. ومن جملة الأمور، سيترك انضمام الأردن والمغرب تداعيات متشعبة على التركيبة السكانية لمجلس التعاون. فحسب أفضل الإحصائيات المتوافرة، يساوي عدد السكان في الأردن والمغرب معاً عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبكل تأكيد، سيترك الأمر برمته آثاراً على أمور حيوية منها مسألة فرص العمل في ظل وجود تحدي إيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين في الوقت الحاضر في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وللأسف، تعاني ثلاث دول خليجية، وهي: السعودية والبحرين وسلطنة عمان، على وجه التحديد من معضلة البطالة في أوساط مواطنيها. حيث تتراوح نسبة البطالة في حدود ١٠ في المائة في أوساط القوى العاملة الوطنية في السعودية. كما تبين وجود دور ملموس لمشكلة البطالة في الأحداث الأمنية والسياسية التي اندلعت في كل من عمان والبحرين بداية ٢٠١١.

باختصار، تشكل الإحصائيات السكانية من قبيل النمو السكاني المرتفع نسبياً تحدياً لمسألة التنمية المستدامة في الدول الست. ويقتضي الصواب بأن تستخدم دول الخليج إمكاناتها المالية على خلفية بقاء أسعار النفط مرتفعة لفترة زمنية لمواجهة متطلبات النمو السكاني وذلك بالنظر إلى ضخامة حجم المسؤوليات التي تتمثل في توفير فرص عمل تتناسب وتطلعات المواطنين من حيث الرواتب وظروف العمل. بل يشكل النمو السكاني المرتفع نسبياً تحدياً لمتخذي القرارات في ما يخص التخطيط الاقتصادي وضمان توافر الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية ●

*اقتصادي بحريني

دول الخليج من استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية إلى استراتيجية التنمية المستدامة

اكتشفت المملكة العربية السعودية ومعها بقية دول الخليج الأخرى مؤخراً أن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية القديمة غير كافية، حيث اعتبرت أن الصناعات البتروكيماوية حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي، كما تهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط. رغم ذلك وبعد عقود عدة فلا تزال تمثل عائدات النفط نسبة ٩٠-٩٥ في المائة من إيرادات دخل الدولة و٤٠-٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

عبدالحفيظ محبوب *

تشهد السعودية وبقية دول الخليج الأخرى نمواً ضخماً وتحولاً كبيراً جعل المملكة بمفردها تستهلك نحو ٣ ملايين برميل من النفط والغاز. وإذا ما استمر نمو هذا الاستهلاك بمعدله الحالي من دون التوجه نحو البدائل الأخرى أو استخدام تقنيات تقلل من حجم هذا الاستهلاك الذي يعد استنزافاً للموارد، فإن معدل الاستهلاك سيرتفع إلى ٨ ملايين برميل بعد حوالي ٢٠ عاماً «حسب تصريح لرئيس أرامكو المهندس خالد الفالح في إحدى المناسبات».

وبالنظر إلى هذه التحديات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها، ويجب ألا ينظر إلى هذه التحديات بأنها نظرة تشاؤمية بقدر كونها نظرة استشرافية للمستقبل ما يجعل اللجوء إلى الطاقة النووية السلمية وبدائل الطاقة الأخرى مصيراً وليس خياراً لأن إنتاج الكهرباء من الغاز والنفط أعلى بـ ١٧ مرة أو أكثر بحسب أسعار النفط والغاز من تكلفة التوليد بالطاقة النووية.

لذا ينبغي علينا مواجهة التحديات من خلال تحديد مواضع الألم، فلماذا نحن مستمرون في استنزاف مواردنا الطبيعية الناضبة في عالم شديد التنافسية وسريع التطور؟، فإيجاد الحلول التي ترتكز على التقنيات لتحسين الوضع الذي يعاني خللاً وظيفياً ضرورة ملحة.

فالدول المتقدمة تقارن دائماً بين وضع العالم حالياً بكيف يجب أن يكون عليه مستقبلاً؟ فإذا كان الإبداع مهماً لاختراع منتجات جديدة فإن العالم المتقدم بدأ يعتمد على الخيال العلمي لأنه يرتبط بإبداع الأهداف، أو ما هو الهدف للوصول إلى نماذج أكثر تطوراً من الرأسمالية الحالية الذرائعية إلى الرأسمالية الموضوعية التي تقرن بين المجتمع والسوق وهو هدف أساسي لتعميق دور المواطنة المؤسساتية المفقودة في دولنا أو المتواضعة والهشة، ونحن نعتبر في طور النشوء والتطور فيجب ألا نجعل واردات النفط هي التي تتحكم في الاقتصاد والمجتمع بل يجب أن يكون العكس.

ولطالما دخل العالم مرحلة اقتصاد المعرفة، وأصبح رأس المال الفكري أكثر أهمية من رأس المال المادي الذي يمنح رأس المال الفكري أدوات جديدة تمكنه من مواجهة التحديات ومعالجة الألم والاختلالات من منطلق أن الموارد الطبيعية محدودة والإمكانات والقدرات العقلية غير محدودة، وهنا نستطيع الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة على أرض الواقع.

ويضم الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات في عضويته حالياً سبع شركات تصنف ضمن أكبر عشر شركات في مجال البتروكيماويات والكيماويات في العالم.

ويتوقع رئيس هذا الاتحاد المهندس محمد الماضي أن يصل إجمالي حجم الاستثمارات الخليجية في مجال البتروكيماويات إلى نحو ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥، ويتوقع خالد الفالح الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو أن تصل قيمة إنتاج البتروكيماويات في منطقة الخليج ما بين ١٥٠ ملياراً و٢٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠م ارتفاعاً من ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

وارتفع حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية في دول الخليج إلى ٢١٩ مليار دولار خلال عقد من الزمان مرتفعة من ٨٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠م وارتفع عدد المصانع من ٧٤٩٠ مصنعاً إلى ١٣٠٣٥ مصنعاً، وتستحوذ السعودية على ٣٦ في المائة من إجمالي عدد المصانع بنحو ٥ آلاف مصنع ولكن باستثمارات بنحو ثلثي إجمالي الاستثمارات في دول الخليج (٥٠٨ مليارات ريال).

وبحلول عام ٢٠٢٠م ستنمو صناعة البتروكيماويات والكيماويات في المنطقة خمسة أمثالها في عام ٢٠١٠، ولكن هل ستكون هذه الصناعة بمثابة العصر الذهبي لمنطقة الخليج من حيث الظروف

الاقتصادية والفرص التجارية للكثير من العقبات والتحديات الهيكلية؟

لكن إذا أرادت أن تتحول المنطقة إلى العصر الذهبي فعليها أن تأخذ الدرس من (أوبك) التي اتهمت بأنها (كارتيل) من الدول الغربية رغم أنها ١٢ دولة إلا أن قوتها الاقتصادية أقل من سبع شركات نفطية غربية عالمية لأن الفارق الاقتصادي والتجاري بينهما كبير جداً، فأوبك لا تسيطر إلا على ٤٠-٤٣ في المائة من الحصة السوقية، بينما وصلت سيطرة الشركات السبع إلى ٧٠,٩ في المائة من حصة السوق في عام ١٩٧٢، وحالياً قلّت هذه الحصة، ولكن الفرق بينها وبين أوبك أن الأخيرة لا تسيطر إلا على الجزء الأعلى من الصناعة والمتعلق بالتنقيب والإنتاج بينما الشركات السبع تسيطر على الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي من التنقيب والإنتاج إلى النقل والتوزيع والتسويق والسيطرة على أسواق النفط وتقسيمها فيما بينها.

فعلى الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات أن يتجه إلى السيطرة على هذه الصناعة بالكامل عن طريق التكامل الرأسي ولا يكتفي بالاعتماد على الميزة النسبية المستمدة من توافر الغاز فقط بل عليه أن يتجه إلى تنويع المنتجات وتهيئة بيئة ديناميكية تحقق النجاح التجاري وتعزز روح المبادرة.

ومن أجل استدامة هذه الصناعة المعتمدة على الغاز كلقيم فإن دول الخليج تمتلك ٢٣ في المائة من احتياطي الغاز في العالم وتعاني نقصاً في الغاز باستثناء قطر بسبب النمو المتسارع في اقتصادياتها.

ومن جانب آخر أن يتجه الاتحاد إلى الصناعات الكيماوية التي تولد صناعات أخرى على غرار (سابك) التي تدرس شراء أنشطة البولي يورثين من شركة باير الألمانية وهي مواد عازلة وبلاستيك تستخدم في صناعة أقراص تخزين البيانات ومصابيح السيارات.

ونجد أن قطاع الأعمال الأمريكي كان له الفضل في تأسيس مشاريع تنافسية على المستوى العالمي، غير أن نجاح الاقتصادين الصيني والألماني يعتمد على قدرة البلدين على التكيف مع أسواق عالمية سريعة التغير.

فشركات البتروكيماويات في الخليج يجب أن تستفيد من الطاقة المدعومة، وتحصل على المواد الخام مثل الإيثان المستخدم لإنتاج معظم المنتجات البتروكيماوية، ووفقاً لتقرير من شركة (KPMG) عام ٢٠٠٨ كان متوسط سعر المليون وحدة حرارية بريطانية من الطاقة يبلغ ٧-٨ دولارات في الولايات المتحدة، لكنه كان ٧٥ سنتاً فقط في السعودية وهو ما يبرر أرباح شركة سابك عام ٢٠١٠ التي تساوي أرباح شركة باسف الألمانية رغم أن إنتاج شركة سابك أقل من نصف إنتاج شركة باسف، وأرباح شركة سابك للسنة نفسها أكثر من ثلاثة أضعاف شركة داو كيميكال رغم أن إنتاج شركة سابك أقل من إنتاج شركة داو كيميكال، وأرباح شركة سابك أكثر من ستة أضعاف شركة كيميكال وهي تنتج كمية الإنتاج نفسها التي تنتجها سابك. لكن نجد الصين التي لا تمتلك الميزة النسبية نفسها التي تمتلكها دول الخليج أنها أكبر منتج للبتروكيماويات في العالم بقيمة ٧٤٨ مليار دولار تليها الولايات المتحدة بنحو ٥١٤ مليار دولار ثم اليابان بنحو ١٩٩ مليار دولار.

وارتفع إنتاج دول الخليج من ٤ ملايين طن عام ١٩٨٥ إلى ١٠٥ ملايين طن عام ٢٠١٠، و٥٠ في المائة من إجمالي الإنتاج ينتج في السعودية، ويتوقع أن تنتج دول الخليج عام ٢٠٢٠م نحو ٢٠ في المائة من الإنتاج العالمي للبتروكيماويات، وتنتج دول الخليج من البلاستيك ٦٢ مليون طن، ٤٠ مليون طن منها ينتج في السعودية، ويتوقع أن يرتفع إنتاج دول الخليج من البلاستيك عام ٢٠١٢ نحو ١١١ مليون طن سيكون نصيب السعودية ٧٢ في المائة من إجمالي الإنتاج.

يجب ألا نجعل واردات النفط هي التي تتحكم في الاقتصاد والمجتمع بل العكس

إن مشكلة دول الخليج أن صناعاتها البتروكيماوية لا تمتلك الميزة التكنولوجية التي تتميز بها الشركات الدولية النظيرة على اعتبار أنها كانت تركز على المنتجات منخفضة التكلفة التي تستفيد من مواد اللقيم الرخيصة، لذلك نجد أن شركة سابك لا تنفق على البحث والتطوير سوى ٠,٣٤ في المائة من إيرادات المبيعات، بينما شركة باسف الألمانية تنفق نحو ٢,٣٤ في المائة من إيرادات المبيعات، وهناك شركات يرتفع إنفاقها إلى ٧ في المائة من إيرادات المبيعات، وقد يكون سبب انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير في سابك يعود إلى إنتاج بتروكيماويات سلعية محددة لأن اللقيم مدعوم محلياً، ولكن لماذا لم تفكر الشركة حتى الآن في إنتاج بتروكيماويات متخصصة بسبب أنها لا تملك الميزة التكنولوجية، وإن كان الإنفاق على البحث والتطوير سيولد ميزة تكنولوجية؟ لكن من المرجح أن تتجه الشركات الخليجية إلى عمليات الاستحواذ على التكنولوجيا وعلى الخبرة المكتسبة في مجال المنتجات الخاصة بشركات معينة، ولا يمكن الوصول إلى تلك الميزات إلا من خلال الاستحواذ على الشركة المالكة أو المطورة.

فإذا أردنا أن نستفيد من الميزة النسبية المرتبطة بالمواد الخام في دول الخليج من أجل أن تسهم في بناء القيمة المضافة والنمو المستدام لعملياتها الإنتاجية فعليها أن تتجه نحو قطاعات الصناعات التحويلية النهائية والتي ترتبط عادة بتطوير التجمعات الصناعية في منطقة الخليج بهدف تصنيع مخرجات الصناعات الأساسية في قطاعي البتروكيماويات والمعادن الأساسية ليس بهدف الاكتفاء الذاتي فحسب، بل أيضاً بغرض التصدير إلى الأسواق المجاورة والعالمية حتى يكون لدول الخليج مكان في الخريطة الصناعية العالمية في ظل سوق تنافسية عالمية لا ترحم ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة أم القرى - مكة المكرمة

التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي

إذا ما تتبعنا التجارب التنموية في البلدان النامية على مدى ستين عاماً، يمكننا بسهولة ملاحظة أن هناك تنوعاً في هذه التجارب، فقد قفزت بعض الدول بتجربتها الناجحة إلى مصاف البلدان المتقدمة، واكتسحت منتجاتها بلدان العالم المختلفة، بما في ذلك البلدان الصناعية، وانتقلت بلدان أخرى من مؤخرة الصفوف في مستويات التنمية البشرية إلى مقدمة هذه الصفوف في فترة زمنية قصيرة نسبياً، في الوقت الذي فوتت بلدان نامية أخرى على نفسها عقوداً من الفرص الضائعة لتبقى في ذيل قائمة البلدان التي ما زالت تعاني فقراً وتخلفاً.

شريف شعبان مبروك *

تقف تجربة دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى تجربة النمور الآسيوية والصين والهند والبرازيل، لتشكل نموذجاً تنموياً لا يشبه غيره من النماذج التنموية في العالم؛ حيث تتميز التجربة الخليجية بخصوصيتها التي تحمل في طياتها جوانب تاريخية وموضوعية عديدة. فمنذ البداية واجهت عملية التنمية الخليجية تحديات كبيرة، فعلى الرغم من تدفق عائدات النفط وتراكم رؤوس الأموال، فإن هذه البلدان كانت تعاني نقصاً كبيراً في الأيدي العاملة المدربة وفي البنية التحتية، الأمر الذي أوجد تناقضاً بين مكونات عناصر الإنتاج استطاعت دول المجلس التغلب عليها بسياسات اقتصادية مرنة شكلت إحدى أهم خصوصيات التجربة الخليجية.

وفي هذا السياق استخدمت عائدات النفط بصورة مكثفة جداً في تطوير البنية التحتية بشقيها الصلب والناعم، حيث تمت إقامة محطات الكهرباء والماء، وإنشاء المطارات والموانئ الحديثة، وجرى ربطها بمواقع الإنتاج بطرق ووسائل نقل ذات مواصفات عالية، كما أقيمت مئات المدارس والمستشفيات والمعاهد والجامعات التي لم تعرفها دول المجلس قبل خمسين عاماً. وشكل ذلك دعوة غير مباشرة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في دول مجلس التعاون بمختلف المشاريع التنموية، كما أسهمت شركات النفط القادمة من وراء البحار في إقامة البنى التحتية الخاصة بها، بما في ذلك البنى التحتية الناعمة، من مدارس ومعاهد ومستشفيات، والتي شكلت فيما بعد جزءاً مهماً من البنى التحتية في دول المجلس.

ويبدو أن دول المجلس أدركت في بداية نموها أن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة في ظل النقص الحاد في مكونات البنية الأساسية، وهو ما لم تنتبه إليه العديد من البلدان النامية، بما فيها بعض البلدان العربية المنتجة للنفط والتي ظلت بنيتها التحتية تعاني صعوبات ولا تلبي متطلباتها التنموية.

وفي جانب آخر، واجهت دول المجلس مع تدفق عائدات النفط نقصاً آخر تمثل في قلة الأيدي العاملة المحلية، وبالأخص في مجال المهارات الفنية والمهنية، وهو ما هدد عملية التنمية بشكل عام، إلا أن هذه المعضلة حلت من خلال استقدام ملايين من الأيدي العاملة الأجنبية التي أسهمت مساهمة فعالة في تنفيذ برامج التنمية الخليجية.

الاقتصاد الخليجي شكل في عام 2010 أكثر من 50 ٪ من الناتج الإجمالي للبلدان العربية

ومع أن استقدام هذه الأعداد الهائلة من العاملين أفرز تعقيدات أخرى تتعلق بالتركيبة السكانية والخلل الديموغرافي، إلا أنه زود المجتمعات الخليجية بأحد أهم مكونات عناصر الإنتاج، وأوجد تناسباً بين متطلبات التنمية والتركيبة المجتمعية، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المتزايدة من الأيدي العاملة.

لقد أوجد مثل هذا التوجه تكاملاً بين رؤوس الأموال المتدفقة من عائدات النفط والحاجة المتنامية إلى البنى التحتية والمهارات من الأيدي العاملة التي توافدت من مختلف بلدان العالم، وهذا ما فتح الطريق أمام إحداث نقلات تنموية شاملة وسريعة.

ونتيجة لذلك برزت في العقود القليلة الماضية عشرات المشاريع التنموية الحيوية وتحولت دول المجلس إلى مركز لبعض الصناعات الحديثة، ونقطة ارتكاز أساسية للنقل والتجارة في العالم، ومركز مالي مهم، ما ساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الدخل وارتفاع مستويات المعيشة.

وإذا كانت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس لم تتجاوز ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في بداية السبعينات، فإن الاقتصاد الخليجي شكل في عام ٢٠١٠ أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج الإجمالي للبلدان العربية، في الوقت الذي لا يزيد فيه سكان دول مجلس التعاون عن ١٢ في المائة من مجموع سكان العالم العربي.

وإلى جانب السياسات الاقتصادية لكل دولة والتي أسهمت وفق مرئياتها وسياساتها في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، فقد شكل قيام مجلس التعاون قبل ثلاثة عقود وما تلاه من إقرار للعديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي، كالاتفاقية الاقتصادية الموحدة واستراتيجية التنمية الصناعية والاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، عاملاً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص كثيرة لتنويع مصادر الدخل في دول المجلس.

وإذا ما استكملت أوجه التكامل الاقتصادي في سنوات العقد الحالي، بما في ذلك إصدار عملة خليجية موحدة بمشاركة كافة البلدان الأعضاء في المجلس، وتم توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية، فإن دول المجلس سوف تنتقل إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي ستتيح تحول الاقتصاد الخليجي إلى واحد من أهم الاقتصادات العالمية التي ستحدد مسار الاقتصاد العالمي في القرن الحالي.

ولا تتمثل هذه الأهمية في حجم إنتاج دول المجلس من النفط والغاز فحسب، فهي كانت حاضرة على مدى الخمسين عاماً الماضية، بل ستصبح العملة الخليجية الموحدة عملة احتياط عالمية إلى جانب العملات الرئيسية الأخرى، كالدولار واليورو، في حين ستصبح دول المجلس ببنيتها المتطورة مركزاً تجارياً ومالياً رئيسياً، في الوقت الذي ستشكل فيه البلدان الستة مجتمعة موقعاً لوجستياً لا غنى عنه لخطوط الاتصالات والمواصلات بكافة أنواعها.

وضمن عملية التنوع الاقتصادي سيصبح العالم أكثر اعتماداً على دول المجلس في التزود باحتياجاته من السلع المعتمدة على الطاقة، وبالأخص المنتجات البتروكيماوية، حيث يتوقع أن تفتح المزيد من الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص الخليجي والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع الصناعي الواعد.

ومن هنا تنبع الأهمية الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية للتجمع الخليجي، الذي أصبح بتجربته التنموية يمثل نموذجاً ليس للبلدان العربية فحسب، وإنما لبلدان العالم النامي بشكل عام، التي شهدت في السابق تجارب مماثلة لم يحالفها الحظ في النجاح والتقدم.

العملة الخليجية الموحدة ستصبح عملة احتياط عالمية إلى جانب العملات الأخرى

ولا ندعي هنا أن الأمور في التجمع الخليجي تسير من دون عوائق وبالسرعة المطلوبة، لكن دول المجلس أثبتت في السابق قدرتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها بين فينة وأخرى، وتعمل على تذليلها بما يخدم مصالحها المشتركة؛ حيث تزداد القناعة مع مرور الوقت على المستويين الرسمي والشعبي بضرورة تطوير التكتل الخليجي للمستوى الذي بلغه الاتحاد الأوروبي، ولاسيما أن التجمع الخليجي يملك الأسس اللازمة لمثل هذا التحول.

إضافة إلى التطورات المرتقبة في التكامل الاقتصادي الخليجي، فإن الإنجازات التي تمت حتى الآن، والتي نقلت دول المجلس لتصبح في مقدمة البلدان التي تساهم حالياً في إعادة الانتعاش للاقتصاد العالمي وفق تقارير المنظمات الدولية، تؤكد أن دول المجلس تسير بثبات في تدعيم مكانتها الاقتصادية العالمية، وبالتالي فإن حماية هذه المكتسبات أصبحت بدورها ضرورة موضوعية في ظل الأوضاع غير المستقرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

أخيراً إن تعميق هذه الإنجازات لا بد أن يسير جنباً إلى جنب مع حمايتها، خصوصاً أن هذا التقدم الاقتصادي الخليجي يتم في منطقة معروفة ببطء برامجها التنموية ونموها الاقتصادي، ما يفرض إلقاء مزيد من الأضواء على التجربة الخليجية التي ستكتسب المزيد من الأهمية في المستقبل القريب ●

*باحث في الشؤون السياسية

دور الشباب الخليجي في تحقيق التنمية المستدامة

تحاول هذه الورقة التعرف إلى مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم ظهر خلال العقد الأخير من القرن العشرين ودراسة أبعاد هذا المفهوم والكيفية التي يمكن من خلالها للمجتمعات التي تصنف تقليدياً بأنها جزء من العالم الثالث أو عالم الجنوب أو تستثمر هذا المفهوم بحيث تحقق قفزات نوعية في اقتصاداتها في الحاضر مع وجود تراكم للاستثمار في المستقبل.

علاء عبدالرزاق *

تواجه دول الخليج العربية تحديات كبيرة على صعيد ترسيخ وتجذير هذا المفهوم على صعيد الممارسة العملية لا سيما أنها بلدان يتوفر فيها مصدر الطاقة الذي يشكل عصب الحياة الصناعية في عالم اليوم واحتمال نضوب هذا المصدر في العقود المقبلة أو إيجاد مصادر طاقة بديلة تحل محل النفط، الأمر الذي يلقي على عاتق بلدان الخليج عبئاً يتجلى بتأمين الرفاه للأجيال الحالية وضمان استمرار هذا الرفاه والنمو الاقتصادي مكسباً للأجيال القادمة، وغير مندوحة عن القول أن أفضل استثمار يمكن أن يضمن الرفاه للأجيال القادمة هو تعزيز دور الشباب وإعطاؤهم مركزاً وأولوية في رسم سياسات بلدانهم وفي التخطيط للسياسات الاقتصادية ذات المديات البعيدة والتي سوف تعطي ثمارها في العقود المقبلة.

واستحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام الأوساط السياسية والاقتصادية منذ أن طرح في المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة والذي عرف باسم مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو عام (١٩٩٢) أو ما عرف بقمة الأرض وقد أحدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعي حقيقة أن عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية فإن كثيراً منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماماً، بل إن التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية.

وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، ويقصد بالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، لذلك فإنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق

أفضل استثمار يمكن أن يضمن الرفاه للأجيال القادمة هو تعزيز دور الشباب في رسم سياسات بلدانهم

يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

ولقد أشار واحد من أكثر التعاريف شيوعاً لمفهوم التنمية المستدامة إلى كونها «التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها وتطلعاتها». ولقد تم تحديد ثلاثة عناصر أو ركائز أساسية يفترض أن تتم الموازنة بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهذه العناصر هي الإنسان والكوكب (الأرض) والربح، بمعنى أن الحافز نحو تحقيق الربح والمنفعة الاقتصادية ينبغي ألا يطغى على قيمة الإنسان أو يضر بالبيئة بحيث لا تجد الأجيال القادمة ما تنتفع به وما يكون بمثابة استثمار في المستقبل لها.

ويعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية وهو مفهوم شهد جدلاً واسعاً سواء على الصعيد الأكاديمي أو الصعيد العملي، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (١٩٦٠-١٩٧٠) اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية بحتة مثل الدخل القومي ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلاً في الدولة، وفي العقد الثاني للتنمية (١٩٧٠-١٩٨٠) اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية لا تعني النمو الاقتصادي فقط وإنما تشمل إحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع، وخلال عقد التنمية الثالث (١٩٨٠-١٩٩٠) اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الصالح الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية وأن الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرارات والمشاركة هي أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة، وقد شهد عقد التنمية الرابع ١٩٩٠ نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ والتي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية.

تواجه دول الخليج تحديات كبيرة على صعيد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة

وانطلاقاً من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي من دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم، يمكن القول إن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: أولاً العنصر الاقتصادي، ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة، ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية إلى فقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى. ثانياً العنصر الاجتماعي، ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. ثالثاً العنصر البيئي ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها.

التنمية المستدامة ودور الشباب في تحقيقها

من الطبيعي أن الفئة التي يقع على عاتقها عبء ترسيخ وتجذير مفهوم التنمية المستدامة في مجتمعاتها هي فئة الشباب الذين يكونون همزة الوصل بين ما سوف يتحقق في حاضر الأيام وما سوف تجلو به قوادمها، ولقد لعب الشباب الخليجي في الواقع وفي أكثر من بلد من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون دوراً بارزاً ومؤثراً في صياغة وبلورة مفاهيم التنمية المستدامة وفي إقامة ورش العمل والمنتديات التثقيفية الخاصة بالتعريف بها وبمجالاتها وكيفية ترسيخ أبعادها في المجتمع، وتركز أغلب المنتديات وورش العمل التي أقيمت في عواصم خليجية عدة على تحقيق جملة من الأهداف لعل من أبرزها:

١- إطلاق الإبداعات الشبابية ودعمها من خلال توسيع ورش العمل المتكاملة والشاملة والمستمرة والتي تأخذ بعداً استراتيجياً، يتم من خلاله تعزيز دور الشباب في المجتمع.

٢- إنشاء برامج خاصة يتم فيها إشراك الشباب في عملية الحوار وصنع القرار ودفعهم نحو وضع النقاط على أهم المشكلات التي تواجه المجتمع ومن ثم إيجاد الحلول المقترحة والمناسبة لهذه المشكلات.

الشباب هم الفئة التي يقع على عاتقها عبء ترسيخ وتجذير مفهوم التنمية المستدامة في مجتمعاتها

٣- العمل على دعم الأنشطة التي يبرز فيها دور الشباب كعامل فاعل ورئيسي في العملية التنموية والبناء الاجتماعي الصائب وتلعب وسائل الإعلام دوراً بارزاً ومؤثراً في صيرورة هذه العملية الوظيفية.

٤- تعزيز دور الشباب في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية من خلال إعادة بناء النظام التعليمي وفق منظور حديث وواع يتناول أهمية المشاركة السياسية والتنشئة الاجتماعية في عملية بناء الثقافة السياسية ذات المحتوى الإيجابي، والعمل على إعادة النظر في مخرجات التعليم وفق ما يعزز متطلبات السوق والبعد عن الاتكالية وبحث القضايا الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الخليجي وإيجاد حلول ناجعة لها.

كما سعت بعض البلدان الخليجية إلى تنشيط دور القطاع الخاص باعتباره القاعدة التي سوف تستوعب اختصاصات الشباب وتوفر فرص عمل مناسبة لهم، وسعت أيضاً إلى إعداد البرامج التدريبية المناسبة لهم، وذلك من خلال التنسيق مع منشآت الأعمال ومراكز التدريب المعتمدة، ودعم تمويل هذه البرامج من خلال صناديق التنمية البشرية.

وتسعى هذه البرامج التوظيفية كما ذكرنا آنفاً إلى تشجيع العمل الحر، ويتم ذلك من خلال بعدين أساسيين هما:

١- التعاون التام مع الجهات التي تقوم بإعداد جيل متميز من رجال أعمال المستقبل في مجالات الإبداع والابتكار ونشر مفهوم الفكر الريادي بين أوساط الشباب الخليجي من الجنسين في مجال اقتصاديات المعرفة التي تحتاجها برامج التنمية المستدامة في بلدان الخليج العربية.

٢- العمل على تبني ومتابعة برامج تطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات التي تنظم عمل المنشآت الصغيرة وذلك لتلافي الصعوبات التي تواجه تلك المنشآت في تأدية دورها في الاقتصاد وتسهيل إجراءات بدء المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى تقديم حزمة متكاملة من الحوافز التي تساهم في تهيئة وتوفير بيئة مناسبة لتطوير أعمال تلك المنشآت.

ولابد من التأكيد في نهاية المطاف على حقيقة أساسية وهي بروز أهمية الشباب الخليجي كعنصر رئيسي في التنمية المستدامة من خلال الدفع نحو توجه اجتماعي واقتصادي وسياسي يساهم في إعادة التصور والنظر إلى المشكلات التي تواجه المجتمع بشكلٍ أكثر موضوعية والانطلاق نحو الخيارات الصائبة بعيداً عن القوى التقليدية الموجودة في المجتمع والدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه قوى تحاول أن تكون بمثابة حجر عثرة في طريق تحقيق وتائر التطور والتنمية المستدامة في بلدان الخليج العربية ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

التنمية والأمن الإنساني الخليجي: دراسة مستقبلية

يبدو أن الخليج العربي بدوله الست قد اتجه بشكل نهائي نحو مسارات النمو وليس التنمية، لأنه هجر مواضيع الفقر والحرمان، وانتقل اليوم إلى التمكين للفرد البشري في كيفية إدارة الحياة لمجتمعات نامية مزدهرة اقتصادياً وقادرة على الحد من أي تهديد حقيقي للأمن الإنساني في الخليج العربي.

د. حسين علاوي خليفة *

إن الخليج العربي اليوم يعمل بصورة متفانية نحو التقدم بالانتقال بالأمن الإنساني الخليجي من مرحلة تقليدية إلى مرحلة متقدمة أو تطلع نحو الأمام من أجل مساواة الإنسان - المواطن- في الخليج بالدول المرتفعة الدخل، وهذا ما سيجعل المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة تعمل على الوقوف من خلال دول مجلس التعاون الخليجي للمساهمة معاً من أجل الحد من المؤشرات المؤثرة في استراتيجية التنمية والأمن الإنساني الخليجي.

أولاً: فلسفة الأمن الإنساني

يعود تاريخ السعي إلى الأمن الذي ما زال أبرز شاغل في عصرنا إلى تاريخ أقدم رواية كتبها الإنسان (ملحمة جلجامش)، التي يكافح فيها قائد بطل من أجل حماية شعبه بتشييد جدار ضخم حول المدينة، ويعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغيير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات كافة لإدراك دالة الأمن في السياسة الدولية، فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في السياسة الدولية حكراً على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة الوطنية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة كما يفترض أنصار المنظور الواقعي.

فالدولة أصبحت تواجه الآن بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي والأمراض والأوبئة كالإيدز وانتشار الفقر والتلوث البيئي.. إلخ وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح.

كما أن القوة العسكرية لا تصلح كآداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر، فلا يمكن مثلاً لأية دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشار الأمراض، كما أن الخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد تقتصر آثاره على المواطنين فقط، بل تمتد تلك الآثار إلى خارج الحدود في صورة تلوث، وأمراض، وأوبئة وإرهاب، ولاجئين ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاوناً على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة.

على جانب آخر حدث تحول في الصراعات ذاتها، إذ أصبحت معظمها داخلية بين الأفراد والجماعات وليس بين الدول، ومن ثم تطلب التعامل معها تعاوناً على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة، فتشير الإحصائيات إلى أنه من بين ٦١ صراعاً شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين كان ٥٨ منها صراعاً داخلياً، أي بنسبة ٩٥ في المائة تقريباً، و٩٠ في المائة من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال، فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين وتتسم هذه الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك

وارتباطها بخلفيات وجذور ممتدة وغاية في التعقيد، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف، والانتهاك الشديد لحقوق الإنسان، وبهذا يتضح أن أمن الشعوب حول العالم مترابط، فهناك أكثر من ٨٠٠ ألف شخص يفقدون حياتهم سنوياً نتيجة للعنف، وهناك ٢,٨ مليار شخص يعانون من الفقر والأمية وسوء الصحة وأمراض أخرى، فالنزاع والحرمان أمران مترابطان، وهذا ما جعل الإجراءات الوقائية في الخليج لإدارة وتطوير المنظومة الأمنية الإقليمية مستمرة من خلال تطوير آليات التعاون في الرصد والتحليل والإدارة والتنفيذ لاستراتيجية الأمن الإقليمي بدلالة حماية الأمن الإنساني الخليجي.

ثانياً: الأمن الإنساني الخليجي

إن أمن الإنسان الخليجي لا يعني الحفاظ علي حياته فقط، وإنما أيضاً الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق، والتي تتعرض إليها حياته وحريته وكرامته وفقاً لقيم إدارة الحكم والسلطة في الخليج.

من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الإنساني يعد مفهوماً دينامياً وليس جامداً، يختلف باختلاف المجتمعات. وفي أدبيات السياسة الدولية التي تعرف مفهوم (الأمن الإنساني)، نجد اتفاقاً حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين أساسيين، هما:

١- الحماية: تتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديداً بالغاً، وأنه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديداً خطيراً سواءً كانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

٢- التمكين: إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس المكنين يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.

وقد برز من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٤ مدرستان:

١- التحرر من الخوف (Freedom from want): تركز هذه المدرسة على توفير الأمن الإنساني عن طريق حماية الأفراد من العنف، والنزاع المسلح، والحروب الأهلية، والإرهاب الداخلي والخارجي، ووفقاً لهذه المدرسة تعتبر عملية صناعة السلام ونزع السلاح هي أهم الركائز لتوفير (الأمن الإنساني).

٢- التحرر من العوز (Freedom from want) : تركز هذه المدرسة على قضايا مثل الجوع، الأمراض والأوبئة، والكوارث الطبيعية لأن أياً من هذه الأمور ربما تقتل أعداداً كبيرة وربما أكبر من الحروب، حيث يفقد الملايين حياتهم ليس بسبب الحروب فقط وإنما بسبب الجوع والمرض والتشرد والعيش في العشوائيات، ومن ثم ووفقاً لهذه المدرسة تكون التنمية البشرية أهم الركائز لتوفير الأمن الإنساني. «أمل مختار، التحول نحو الأمن الإنساني-٢٠١١».

وجاء مفهوم الأمن الإنساني أو الأمن البشري (Human Security) كمفهوم أوسع للزمن يقوم على التحرر من الخوف والتحرر من العوز (الحاجة)، ويضيف البعض شق العيش في كرامة وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

١- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

٢- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

٣- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.

٤- الأمن الإنساني محوره الإنساني ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

> التنمية لا تكتفي بتوليد النمو فقط بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً

ثالثاً: وشائج العلاقة بين التنمية والأمن الإنساني

يشير تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن التنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، الطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة، إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.

ومن هنا نجد قوة العلاقة ما بين الأمن الإنساني والتنمية، إذ إن نموذج التنمية البشرية يربط بين كل من الأمن الإنساني والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة، بما أن التنمية تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع. فمفهوم الأمن الإنساني يتطور إذن والنقاش المتولد يشكل فرصة ممتازة لإعادة تحديد

فشل التنمية البشرية يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض

مخططات الأمن السابقة المبنية على القوة العسكرية ولإعادة تحديد الحاجات في كل أنحاء الأرض بكل تنوعها ولاسيما المظاهر التي نادراً ما كانت تؤخذ في الاعتبار في السياسات العامة، وبحسب مفوضية الأمن الإنساني (Commission on Human Security) يعني الأمن الإنساني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم، ويعني كذلك إيجاد النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا حياتهم وبقاءهم وكرامتهم.

إن مفهوم الأمن الإنساني الخليجي اليوم يمثل جهداً يستهدف إعادة بناء مفهوم الأمن الإقليمي الإنساني للمنطقة بطريقة أساسية، لكي يصبح أداة تركز على أمن الفرد الخليجي وليس على أمن الدول الخليجية ككل، أي أنه عملياً يستهدف التخفيف من كل أثر لكل عامل يمكن أن يولد حالة اللاأمن في منطقة الخليج العربي، معبراً عن الحاجة إلى التركيز على بؤرة اللاأمن ضمن كل سياق محدد، وبالتالي فإن الأمن الإنساني الخليجي بمعناه الأوسع، صار يشمل ما هو أبعد من غياب النزاع العنيف، فهو يضم حقوق الإنسان والحاكمية الرشيدة والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان أن يكون في متناول كل فرد خليجي ذكراً كان أم أنثى الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي والحيلولة دون نشوب النزاعات سواء بين دول الخليج ودول الجوار أو مع دول العالم، كما أن التحرر من العوز والخوف وكذلك تحرر أجيال المستقبل سيمكنهم من وراثة بيئة طبيعية صحية، فهي كلها تشكل لبنات متداخلة لبناء الأمن الإنساني والأمن الوطني تالياً.

إن تحقيق الأمن الإنساني بدرجة من الفاعلية والكفاية يتطلب عدداً من الرؤى تتمثل في:

❖ أن تتبلور مرجعية واضحة تنظر إلى أمن الإنسان الخليجي وأمن المجتمع الخليجي، وأمن الدولة الخليجية، باعتبارها وجوهاً متعددة لحقيقة واحدة لا يمكن فصل عناصرها إلا لأغراض تحليلية.

❖ درجة عالية من المأسسة التي تستطيع أن تنجز وظائف تحقق الأمن للإنسان والمجتمع والدولة الخليجية عبر مجلس التعاون الخليجي، فالمأسسة تعني درجة عالية من التواتر والانتظام التي تجعل التنبؤ بما سيكون عليه الغد من حديث مجريات أحداثه واضحاً وممكنا (د. عدنان ياسين، الأمن الإنساني والتنمية البشرية-٢٠٠٩).

ولذلك فإن العلاقة بين الأمن البشري الخليجي والتنمية علاقة جدلية واضحة، فالتقدم في أي مجال من هذين المجالين يعزز إحراز تقدم في المجال الآخر، والتنمية البشرية مفهوم أوسع نطاقاً، حيث تعني عملية توسيع نطاق خيارات الناس على مر الأجيال، أما الأمن وفق المدرك الخليجي فمعناه أن يكون باستطاعة المواطنين ممارسة اختياراتهم بأمن وحرية، إدراكاً أن فشل التنمية البشرية يؤدي إلى تراكمات من الحرمان البشري تأخذ شكل الفقر أو الجوع أو المرض أو تفاوتات مستمرة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والعيش عيشة

مقال araa@araa.net

لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر الخطر الوحيد لأمن الدولة كما يفترض أنصار المنظور الواقعي

مستقرة آمنة، وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى العنف، وعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر مهدد فإنهم يصبحون عادةً أقل تسامحاً.

وهناك مكونان أساسيان للأمن البشري : التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

ففي البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أي التحرر من الخوف حيزاً كبيراً من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون بأن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات التلوث.

أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى. وأكثر المشكلات موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من مليار إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولا ر واحد (نضال عبود، مفهوم الأمن الإنساني - ٢٠١١).

رابعاً: تحديات التنمية في الخليج

هنالك العديد من المؤشرات التي تمثل تحدياً لمسارات التنمية في الخليج تتمثل في:

١- اختلال البنية الإنتاجية نتيجة لضعف الإنتاجية الزراعية والصناعية: لا تزال البيئة الإنتاجية والزراعية في دول الخليج تشق طريقها، وعلى الرغم من النجاح في افتتاح مجمعات صناعية وزراعية إلا أنها مازالت لا تؤمن الأمن الغذائي بصورة تامة وهذا ما يجعل من الحكومات الخليجية تعجل بخطط النمو الاقتصادي لاغتنام الفرص الكبيرة لتطوير هذا القطاع الحيوي الزراعي ؟ الصناعي والعمل على استصلاح الأراضي في الدول العربية وحتى الأجنبية لتأمين الأمن الغذائي الخليجي.

٢- اعتماد دول المجلس أساساً على النفط: إذ لا تزال هذه الاقتصادات الريعية تعاني مشكلة حقيقية في تطوير القطاعات الاقتصادية كالسياحة والاتصالات والعقارات، وتحتاج إلى خطوات كبيرة من قبل الحكومات الخليجية لتعزيز جذب الاستثمارات وفتح مراكز توطين للاستثمارات بدلالة المشاريع من أجل تحديث منظومة الاقتصادات الوطنية لدول الخليج من جهة وتنويع عائدات الموازنة المالية لدول الخليج من جهة أخرى.

٣- إشكالية العمالة الوافدة: لا تزال هذه المشكلة تمثل تحدياً أساسياً للأمن الإنساني في الخليج نتيجة لتأثيرها في البنية الاجتماعية والديموغرافية، ولكن رغم أن هذا كان يمثل تحدياً إلا أن الاستجابة التشريعية لتنظيم عمل العمالة الوافدة جعلت دول الخليج تتقدم في بيئة تمكين الوافدين من الحصول على فرصة حقيقية وبالمقابل تطوير الكفاءات المحلية من خلال تلاقح الأفكار بين الهوية الوافدة والهوية الوطنية لتحريم سوق العمل الخليجية.

خامساً: مستقبل إدارة الأمن الإنساني الإقليمي

هنالك العديد من المشاهد المستقبلية التي من الممكن أن تستقرئ مستقبل الأداء في إدارة الأمن الإنساني الإقليمي من خلال:

١- الاتجاه الهادف نحو التكاملية: وهذا الاتجاه يستند إلى رؤية مفادها أن الأمن الإنساني الإقليمي استطاع بناء وشائج الالتقاء وميكانيزم العلاقة للارتقاء من مرحلة إلى مرحلة أمنية أخرى في إطار تكامل السياسات لإدارة الأمن الإنساني الخليجي.

٢- الاتجاه التنازلي اللاهدفي: وهذا الاتجاه يذهب إلى رؤية مفادها أن الأمن الإنساني المشترك بدأت عوامل تحد من روح الشراكة الجماعية في إدارة تحديات البيئة الإقليمية والدولية مما يتطلب منا العمل على بناء الذات (الدولة الخليجية القطرية) وهذا ما يجعل اللاهدف عنواناً للأداء الاستراتيجي في إدارة الأمن الإنساني الخليجي خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة.

٣- الاتجاه التشاركي في إدارة الأهداف: وهذا الاتجاه يذهب إلى فكرة أن القرن الحادي والعشرين هو قرن التحولات السريعة في إدارة العالم، وبما أن المصلحة الذاتية لـ «الدولة القطرية» فإنها تتطلب تفاعلاً مع مشروع الإدارة الإقليمي من جهة لتقاسم أعباء الإدارة للأمن الإنساني الخليجي من جهة والعمل على التشارك في إدارة الأهداف الاستراتيجية العليا لإدارة الأقاليم الحيوية في منطقة الخليج العربي.

وفي الختام نجد من خلال ما تقدم أن المشهد الثالث «الاتجاه التشاركي في إدارة الأهداف» هو عنوان الأداء الاستراتيجي للدول الخليجية في إطار التفاعل لتقاسم أعباء وتحديات الأمن الإنساني الإقليمي الخليجي من أجل الولوج نحو المستقبل خلال السنوات العشر المقبلة ●

*مدرس مساعد-أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين - بغداد

نحو مؤشر إسلامي للتنمية المستدامة

مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات التي تلقى رواجاً في واقعنا المعاصر، وتتعدد تعريفات التنمية المستدامة، ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك التعريف الوارد في تقرير بروندتلاند الذي نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها».

د. أشرف محمد دوابة *

التنمية المستدامة في الإسلام:

إذا كانت التنمية المستدامة في المنظور الغربي جعلت جلّ همها الجانب المادي، فإن التنمية المستدامة في الإسلام تتميز بالسعة والتوازن والشمول، فالإسلام ينظر للتنمية على أنها الحياة الطيبة، وتنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف وفلسفته في العلاقة بين الإنسان والكون ومالكهما رب العالمين. وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والمادية ويُعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يُمَكِّنها من أداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده. قال تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة» (البقرة/٣٠)، وقال تعالى: «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها»(هود/٦١)

إن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد ويمتد إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة. وفي الإسلام تهدف التنمية المستدامة بصفة أساسية إلى تحقيق الأمن المادي من الجوع والأمن المعنوي من الخوف «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ» (قريش/٤-٣) فالإسلام يريد من خلال عملية التنمية المستدامة توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان «مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ» (النحل/٩٧) حياة تسمو بالروح والجسد، ويسودها روح الإخاء والتكافل والمودة والرحمة، وترفرف عليها مظلة الأمن والعدل والحرية والمساواة، وتخلو من شبح الجوع والخوف والكراهية والبغضاء والأثرة، وتراعي العدالة في توزيع الدخول والثروة حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم، حياة توازن بين منافع الأجيال الحالية والمستقبلية.

وبذلك سبق الإسلام تعريف وتطبيق التنمية المستدامة قبل أن يعرفها الغرب بعشرات القرون، فالأجيال القادمة في المنهج الإسلامي لها حق في ثروات الأجيال الحاضرة. وتطبيقاً لذلك حث الإسلام الآباء على ترك أولادهم أغنياء لا فقراء، ففي الحديث الشريف «إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» (رواه البخاري)، «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» رواه مسلم، ويشير القرآن الكريم إلى الترابط بين الأجيال في صورة من التراحم والتعاطف في قوله تعالى: «والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان» (الحشر/١٠).

ولقد استند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على هذه الآية في عدم تقسيم أراضي العراق على الفاتحين، بل فرض عليها الخراج لمصلحة الأجيال المتعاقبة وقال لمن خلفه «تريدون أن يأتي آخر الزمان ناس ليس لهم شيء؟ فما لمن بعدكم؟»

إن الإسلام بقدر حرصه على تحقيق النفع للأجيال الحالية فإنه يضع نصب عينيه منافع الأجيال القادمة، ومن ثم يجعل من التنمية المستدامة واقعاً عملياً ملموساً، فتكون الأمة على مر العصور حلقات

الدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية على أرض الواقع في أنظمة التعليم

متماسكة يعمل أولها لخير آخرها، ويغرس سلفها ليجني خلفها، ويعمل خلفها على نهج سلفها.

وقد كان النبي -صلى الله عليه وسلم- خير من أسس مفهوماً واضحاً جلياً للتنمية البشرية من خلال بناء الإنسان الصالح، فقد بنى رجالاً بلغت سيرتهم عنان السماء، ووطأت أقدامهم أنحاء المعمورة فتحاً وعدلاً، وعلى نهجه سار خلفاؤه الراشدين، حتى إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- ضرب مثلاً عملياً لقيمة بناء الرجال، فذات يوم «قال لأصحابه: تمنوا. فقال أحدهم: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت دراهم فأنفقه في سبيل الله. فقال: تمنوا. قال آخر: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت ذهبا فأنفقه في سبيل الله. قال: تمنوا. قال آخر: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت جواهر أو نحوه فأنفقه في سبيل الله. فقال عمر تمنوا: فقالوا: ما نتمنى بعد هذا. فقال عمر: لكني أتمنى أن يكون ملء هذا البيت رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان، فأستعملهم في طاعة الله».

التنمية المستدامة والعالم العربي:

يحتاج العالم العربي إلى وضع التنمية المستدامة واقعاً ملموساً في ظل ما تشير إليه بيانات تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م من أنه «لا يزيد استثمار الدول العربية في البحث والتطوير عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي أقل من ربع المتوسط العالمي، ويبلغ متوسط نسبة البطالة في الدول العربية ١٥ في المائة، وهي من أعلى النسب في العالم، كما أن مواطناً من كل خمسة مواطنين يعيش على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم وفقاً لتقديرات البنك الدولي الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوجد سلسلة متصلة من مظاهر الفقر تنتشر على نطاق واسع في الدول العربية لا تقتصر على الفقر المادي وحده، بل تمتد لتشمل الرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة، وانحسار فرص الحصول على التعليم الجيد، وتدهور البيئة السكنية- سواء كانت حياً فقيراً ملوثاً في منطقة حضرية أو بيئة ريفية على تربة مستنزفة - وضعف شبكات الأمان الاجتماعي أو غيابها».

وهذا يضع على عاتق الدول العربية أهمية تكاتف الحكومات مع مؤسسات المجتمع المدني لإحداث التنمية المستدامة والتقدم والاستقرار في العالم العربي، والقيام بدور رئيسي وفاعل في الارتقاء بالخدمات العامة، وفي مقدمتها التعليم والصحة والرعاية والعدالة الاجتماعية، ومن ثم محاصرة دائرة الفقر والجهل والمرض.

مؤشر إسلامي للتنمية المستدامة:

إذا كانت التنمية المستدامة لن تتحقق إلا بوجود الإنسان الصالح في كل شيء في سلوكه وإنتاجه وتوزيعه وعلمه وعمله، فإن الإسلام في ظل اهتمامه بتكوين الإنسان الصالح يسر الله تعالى له سبل العيش الطيب وربط ذلك بالسعي والأخذ بالأسباب مع الإيمان بالله وتقواه فقال تعالى: «هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور» (الملك/١٥). «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا

لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» (الأعراف/٩٦). وقد شهد تاريخ المسلمين أمة مسلمة ذات قوة في الاقتصاد، وازدهار في المعرفة، ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال بالأموال، ولم يجد الخلفاء من الفقراء من يعطوه فزوجوا الشباب، وعتقوا العبيد والإماء.

والإسلام يريد بذلك أن تتوفر في المجتمع متطلبات الحياة الكريمة بالقدر الذي يجعل الفرد في سعة من العيش وفي غنى عن غيره، وهو ما يعرف بحد الكفاية لا حد الكفاف، فحد الكفاف يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد أو أسرته بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل مستوى متواضعاً للرفاهية. أما الإسلام فيوجه جهود التنمية المستدامة إلى رفع مستوى معيشة البشر، وتحسينه بانتظام؛ بما يكفل توفير حد الكفاية لجميع الأفراد، وذلك يعني إغناء كل فرد بحيث يكون قادراً على الإنفاق على نفسه وعلى من يعول؛ حتى يلحق بالناس في مجتمعهم وتصبح معيشته في المستوى المتعارف عليه الذي لا ضيق فيه.

وإذا كانت مؤشرات التنمية الخاصة بالأمم المتحدة اهتمت بالجوانب المادية وأغفلت الجوانب الروحية، فإنه يمكن تكوين مؤشر مركب للتنمية المستدامة في العالم العربي يعكس الجوانب المادية والروحية من خلال عدد من المتغيرات التي أشار إليها النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا» (رواه الترمذي). فضلاً عن غيره من المتغيرات الأساسية لبناء الإنسان وفقاً للفكر الإسلامي. ويتكون هذا المؤشر من المتغيرات الآتية:

١- المعرفة: وهي سر نهضة الأمم وتقدمها وعامل رئيسي في زيادة القيمة المضافة، وقد نزلت أول آية من القرآن الكريم حثاً على ذلك فقال تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق» (العلق/١)، ويقول تعالى: «الرحمن، علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان» (الرحمن/١-٤). فالمعرفة وجودتها تأتيان في أولويات التنمية بما تتضمنه من محو الأمية سواء أكانت أمية القراءة والكتابة أو أمية الكمبيوتر والإنترنت، فضلاً عن البحث العلمي في المجالات كافة فالإسلام يحترم العقل ويتخذ منه أداة للمعرفة ولا تناقض مطلقاً بين العقل والوحي. يقول تعالى: «إنما يخشى الله من عباده العلماء» (فاطر/٢٨) «يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان» (الرحمن/٣٣)

٢- الصحة: وهي تاج على رؤوس الأصحاء لا يحس بها إلا المرضى، فالصحة عنصر رئيسي في الإنتاج ومحدد رئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري، وكان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري» (رواه أبو داود). ويدخل في هذا المتغير العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى الإنفاق على الصحة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والرعاية الوقائية والعلاجية، ومدى تفشي الأوبئة والأمراض.

٣- الأمن المادي: وما يتطلبه ذلك من توفير الغذاء والمياه والكساء والسكن والمركب وكل ما يصل بالإنسان إلى حد الكفاية ويخرجه من دائرة الفقر التي استعاذ منها النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر» (رواه أبو داود). ومن هنا تبدو أهمية معرفة الدخل القومي وتوزيعه للوقوف على العدالة الاجتماعية، مع مراعاة حسابياً عوائد إنتاج المرأة في بيتها التي تهملها مقاييس الاقتصاد الوضعي عند حساب الدخل القومي.

٤- الأمن النفسي: بتوفير الطمأنينة للإنسان وما يتطلب ذلك من إرساء مبادئ العدل والمساواة والشورى والحرية، وهذا الأمر ليس منة من الحاكم بل حق للمحكوم باعتبار الحاكم أجيراً عند رعيته. والحرية في الإسلام حرية منضبطة تقف عند حدود الآخرين. ويدخل في ذلك الحرية السياسية وما تتضمنه من حق النقد وإنشاء الأحزاب ومنع الاعتقال والاستعباد، فلا يجوز استعباد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. كما يدخل في الحرية: الحرية الاقتصادية اعتماداً على اقتصاد السوق لتوليد فرص الدخل وتوزيع الثروة من دون غش أو تدليس أو احتكار أو قمار أو ربا، مع مراعاة حق الفقير في مال الغني من خلال الزكاة والصدقات. وكذلك يدخل في الحرية: الحرية الاجتماعية بإتاحة إقامة الجمعيات الأهلية، وتحقيق التكامل لا التناحر بين الرجال والنساء بصورة تحكمها المساواة، مع مراعاة الفروق الفطرية.

يحتاج العالم العربي إلى وضع التنمية المستدامة في إطـــار الواقع الملموس

ووفق هذا المؤشر نضع خريطة طريق للوقوف على واقع التنمية المستدامة في الدول العربية ومن ثم العمل على معالجة همومها بما يحقق الحياة الكريمة للمواطن العربي وللأجيال اللاحقة من بعده، وذلك من خلال توفير الاحتياجات البشرية كافة من سبل المعرفة والصحة والمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وتوفير فرص العمل وترسيخ مفاهيم العدل والمساواة والشورى والحرية. فالدول العربية مطالبة بإحداث تغييرات جذرية على أرض الواقع في أنظمة التعليم بما يرسخ المعرفة التي تنشئ جيلاً حاملاً لهويته، محافظاً على لغته، مستفيداً من كل علم نافع بغض النظر عن مصدره، مع ربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل، والاهتمام بالصحة والوسائل الوقائية والعلاجية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمساواة والشفافية وحرية الرأي، والتأكيد على استقلالية القضاء وفاعليته، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان ●

*أكاديمي وخبير اقتصادي إسلامي

تداعيات الأزمة المالية على صناعة النفط عربياً وعالمياً

يمكن القول إن سوق النفط العالمية تعكس في أغلب الأحيان - وإن لم يكن دائماً- آليات العرض والطلب، فارتفاع الطلب وبغض النظر عن كونه طلباً حقيقياً أم مفاجئاً - لأسباب قد تكون مضاربية أحياناً- فإن زيادة الطلب تؤدي إلى تحفيز قوى العرض للاستجابة وزيادة الكميات المعروضة في السوق قدر الإمكان استجابة لارتفاع السعر، وهذا هو جوهر قانون العرض.

د. مثنى مشعان المزروعي *

من الآثار الإيجابية التي يولدها الاتجاه التصاعدي في سعر النفط هو دخول ما يعرف بالآبار الحدية - التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج وتكون مساوية للإيرادات أي يكون المردود بالتالي صفراً- وتسود مثل هكذا آبار في مناطق البحار العميقة، لذا ترتفع تكلفة إنتاج البرميل في كثير من الدول المنتجة فضلاً عما تتطلبه من تكنولوجيا تكون خاضعة دائماً لقانون تزايد التكاليف، ومنطقتنا العربية عموماً ومنطقة الخليج العربي خاصة لا ينطبق عليها هذا الوصف، لأنها من أقل الأماكن تكلفةً في العالم التي يمكن استخراج النفط منها خاصة في المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات.

والفائدة الثانية التي تجنيها الدول المتقدمة والأكثر استهلاكاً للطاقة من الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط على المدى الطويل،

جدول رقم (١): حجم الاستثمارات المطلوبة في دول الخليج لقطاع الطاقة (مليار دولار)

دول الخليج	صناعة المنبع	صناعة المصب	إجمالي الصناعة الهيدروكربونية	القوة الكهربائية	الإجمالي	نسبة التأجيل في المائة
البحرين	٣,٨٨٠	٤,٤٢٣	٨,٣٠٥	١,٧٣٦	١٠,٠٤٠	٣٢,٤
عمان	٢٠,٥٥٠	٧,٦٣٥	٢٨,١٨٥	٢,٤٣٠	٣٠,٦١٥	١٤,٧
الكويت	٣٠,٢٨٥	٥,٥٧٠	٣٥,٨٥٥	٨,٢٠٠	٤٤,٠٥٥	٢٤
الإمارات	٢١,٤٧٠	٢٣,٦٥٠	٤٥,١٢٠	١٥,٠٧٣	٦٠,١٩٣	١١,٧
قطر	١٤,٩٠٥	٥٤,٢٩٠	٦٩,١٩٥	٣,٧٥٨	٧٢,٩٥٣	٣٤,٥
السعودية	١٠٠,٣٠	٤٠,٢٢	١٤٠,٥٢	٢٢,٨٨٩	١٦٣,٤٠٩	١٢,٨
الإجمالي	١٩١,٣٩٠	١٣٥,٧٩٠	٣٢٧,١٨٠	٥٤,٠٨٦	٣٨١,٢٦٦	٢٠ (في المائة)

المصدر: عدنان شهاب الدين، متغيرات الطاقة العالمية وانعكاساتها على الصناعة النفطية: حالة أقطار مجلس التعاون، من كتاب (الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، تحرير علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : لبنان، نوفمبر- ٢٠٠٩- ص١٤٦.

جدول رقم (٢): متوسط أسعار النفوط العربية

أنواع الخامات	متوسط ٢٠٠٧	متوسط ٢٠٠٨	نسبة الارتفاع
العربي الخفيف السعودي	٦٨,٨	٩٥,٢	٣٨,٤
مربان الإماراتي	٧٢,٩	٩٩,٠	٣٥,٨
خليط الصحراء الجزائري	٧٤,٧	٩٨,٩	٣٢,٤
الخام الكويتي	٦٦,٤	٩١,٢	٣٧,٣
السدرة الليبي	٧١,٤	٩٦,٧	٣٥,٤
البصرة العراقي	٦٦,٤	٩٢,١	٣٨,٧
قطر البحري	٦٩,٣	٩٤,٩	٣٦,٩
خليط السويس المصري	٦٦,٧	٩٢,٧	٣٩,٠
عمّان	٦٨,٩	٩٤,٣	٣٦,٩

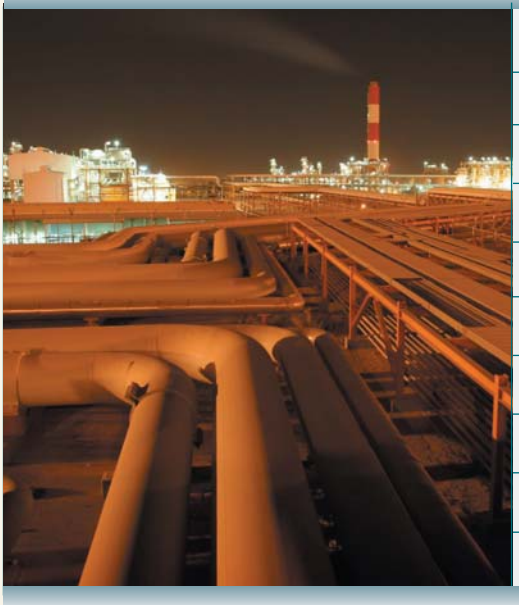

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (ص٩٤)

هي إمكانية تطوير بدائل الطاقة إذ قد لا تكون المشكلة فنية أو تكنولوجية بقدر ما تكون المشكلة اقتصادية، إذ يصعب تسويق بدائل عن الطاقة الحالية المتمثلة في النفط والغاز لارتفاع الكلف الاقتصادية مما يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون بمتناول المستهلكين في الدول النامية.

ولكن رُب سائلٍ يسأل، ألا يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى عرقلة النمو العالمي خاصة أن الدول المتقدمة صناعياً هي الأكثر استهلاكاً، والآن دخلت الصين والهند كمستهلكين مهمين إلى جانب الدول المتقدمة الأخرى؟

والجواب باختصار أن الاستقرار في أسعار سوق النفط العالمي هو ما تنشده كل من الدول المنتجة والمستهلكة، كيما تبعد الاقتصاد العالمي عن خطر الصدمات الاقتصادية وموجات التضخم، كما حدث في عامي (١٩٧٤-١٩٧٩) و٢٠٠٨ قبل حدوث الانهيار العالمي ونشوب الأزمة الاقتصادية العالمية.

وإذا كان الحال كذلك، أي أن الاستقرار هو المطلوب في الأجل القصير والارتفاع العقلاني هو المرغوب في الآجال المتوسطة والطويلة، يبقى السؤال قائماً، كيف تتصرف الدول المنتجة والمستهلكة في حال حدوث انهيار في الأسعار كما حصل نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩.

يمكن الإجابة عن حالة الدول المستهلكة أولاً، لأنه من مصلحتها - في الأجل القصير- وعند حدوث أزمة اقتصادية عالمية كما يشهدها عالمنا اليوم، أن تخفض فواتير وارداتها من الطاقة وأن تبني خزيناً استراتيجياً في حال بعض الدول المتقدمة التي لها القدرة على ذلك، أما الدول النامية المستهلكة فقد تجني فوائد محدودة ولأجل قصير أيضاً مع إمكانية ظهور فوائض في موازينها التجارية نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وبقاء صادراتها على حالها أو انخفاض أسعار هذه الأخيرة بصورة أقل من الواردات.

أما إذا أردنا ان نعرف بعض آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة النفطية على مستوى الدول العربية وتحديداً دول الخليج العربية، فيمكن الرجوع إلى الجدول (١) الذي يوضح نسب التأجيل في مشاريع النفط والغاز في دول الخليج العربية بصورة عامة، ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة تأجيل كانت في كل من قطر والبحرين، وسبب ذلك أن تراجع سوق الغاز بنسبة أكبر من مثيلته للنفط - في ما يخص- قطر يجعل من غير المجدي التوسع في الاستثمارات في هذا القطاع في المدى القصير وحتى المتوسط إذا ما طال أمد الأزمة العالمية نسبياً، «لذلك كانت نسبة التأجيل عالية رغم كونها ثاني أكبر حجم للاستثمارات في قطاع الطاقة بين الدول الخليجية يقدر بـ٧٣ مليار دولار»، وفي ما يخص البحرين فإنها بدرجة أقل كثيراً في الاعتماد على قطاع

جدول رقم (٣): النفقات الاستثمارية في قطاع الطاقة في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠

السنة	قطاع النفط	قطاع الكهرباء	مجموع النفقات الاستثمارية الكلية	نسبة القطاعين إلى اجمالي النفقات الاستثمارية
٢٠٠٦	٣,٤	-	١٤,٩	٪٨,٢٢
٢٠٠٧	٨,٤	٦	٤٣,١	٪٣٣,٤
٢٠٠٨	٨,٧	٤,٤	٤٥,٤	٪٢٨,٨
٢٠٠٩	٩,٣	٣,٥	٤٩,٧	٪٢٥,٧
٢٠١٠	٩,٦	٢,٦	٤٩,٥	٪٢٤,٦
المجموع	٣٦	١٦,٥	١٨٧,٧	٪٢٧,٩

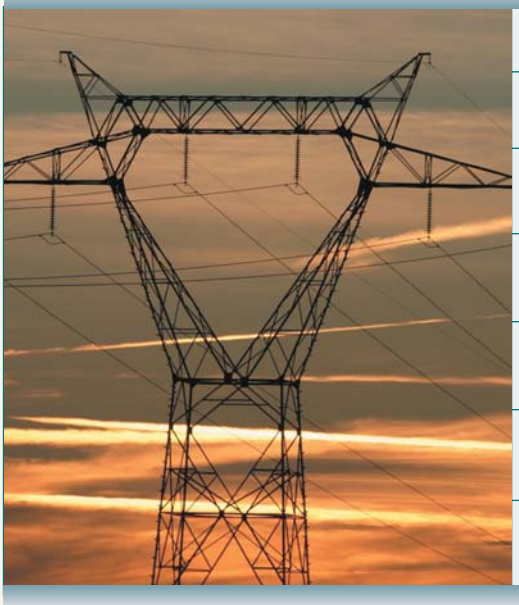

المصدر: استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧-٢٠١٠)،ص٢٢.

النفط في دخلها القومي، ولضعف مصادر الطاقة فيها أصلاً قياساً إلى بقية دول الخليج العربية.

أما نسب التأجيل الأقل فكانت في كل من السعودية والإمارات، وبما يتماشى مع أهمية دور السعودية بالذات كلاعب أساسي في سوق النفط العالمي، وأغلب التأجيل ناجم إما عن التأخير أو التأجيل في صناعات المصب وليس المنبع.

وهكذا يمكن القول، إن نسب التأجيل في قطاع الغاز هي الأعلى، فضلاً عن أن نسبة التأجيل في مشاريع صناعات المصب (لقطاعي النفط والغاز) أعلى منها في مشاريع صناعات المنبع.

ومع ذلك يبقى متوسط نسب التأجيل والبالغة ٢٠ في المائة في دول الخليج العربية، هي أقل من مثيلاتها في شركات النفط العالمية والمقدرة بين إلغاء وتأجيل بأكثر من ٣٠ في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن هيكل التمويل السائد لمشاريع المنبع في بلدان المنطقة بشكل عام، مقارب لما يسود في شركات النفط العالمية، إذ إن التمويل الذاتي عادةً من الأرباح المتراكمة (١٠٠ في المائة للنفط و٩٠ في المائة للغاز)، في حين لا تتجاوز نسبة التمويل الذاتي لمشاريع المصب النفطية ٣٥ في المائة، و٤٠ في المائة لمشاريع المصب للغاز، وتتراجع لتصل إلى ٢٠ في المائة لمشاريع القوة الكهربائية، مما يفسر ارتفاع نسب التأجيل وأحياناً الإلغاء، في مشاريع المصب في المنطقة عنها في مشاريع المنبع، نظراً إلى صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وارتفاع تكلفته الحالية.

في حين واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشكلات كبيرة منذ عام ١٩٨٠، ولعلها كانت بدايات الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة العسكرة، إذ حدث تراجع كبير في كافة القطاعات تقريباً نتيجة ما تعرض له القطاع النفطي من انتكاسات كبيرة، ونتيجة للضغوط وسوء الإدارة واتباعها طرقاً وأساليب متخلفة في الاستكشاف والإنتاج والتصدير، وعدم الاستفادة من المستجدات العلمية الحديثة.

كل ذلك يجري في بلد يعتمد على ريع القطاع النفطي بصورة أساسية سواء كمصدر أساسي لإيرادات الموازنة الحكومية، أو من خلال مساهمته العالية في الناتج القومي الإجمالي للبلد.

ولو نظرنا إلى المطلوب للنهوض بواقع الصناعة النفطية في العراق تحديداً بفروعها المتعددة مع الصناعات الساندة والمكملة لها - كصناعة الكهرباء- لوجدنا أن هناك فجوة كبيرة على أرض الواقع يجب ردمها أولاً كي نستطيع الكلام عن البنى التحتية المتوفرة لهذه الصناعة، وبالتالي الكلام عن آفاق وإمكانية ازدهار الصناعة النفطية وما يلزمها من استثمارات أجنبية.

ومن زاوية اقتصادية فإن تطور صناعة وطنية لتكرير النفط في بلد كالعراق تنطلق أهميتها من اعتبارات عدة؛ أهمها سد

جدول رقم (٤): حجم التمويل ومصادره لصناعة النفط في العراق

التمويل	مليار دولار	نسبة في المائة
١- التمويل المحلي	٧٨,٥	٤١,٨
- الادخار الحكومي	٦٠,٨	٣٢,٤
- الادخار الخاص	١٧,٧	٩,٤
٢- التمويل الخارجي (منح وقروض ميسرة واستثمارات أجنبية مباشرة)	١٠٩,٢	٥٨,٢
المجموع	١٨٧,٧	١٠٠

المصدر: د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي- المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي - ٢٠٠٧

احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية، وكذلك الحصول على موارد إضافية من خلال عمليات تصدير الفائض من المنتجات، وهذا يعني تنويع صادرات العراق والدخول إلى ميدان تصدير المواد المصنعة وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وهذا يعني إحداث التوازن الذي يعد هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.

وبين انتظار صدور قانون أو تشريع للثروة النفطية والمعدنية وبين الاستعجال في إبرام الاتفاقيات، قد يكون من المفيد الاستعانة ببعض التجارب الدولية في عملية منح التراخيص، كي لا تواجه الحكومات المحلية أو الحكومة المركزية مشكلات مستقبلية من خلال إصدار تشريعات وقوانين متعجلة لا تراعي مصالح العراق في الأمد البعيد والمتوسط والقريب. ونورد في هذا المجال النموذج النرويجي في منح التراخيص والمشاريع المشتركة، والذي يتصف بالسمات الآتية:

- ❖ مدة الاستكشاف ست سنوات، ويمكن تمديدها إلى عشر سنوات وفق شروط محددة.
- ❖ صيغة التعاقد هي مشاريع مشتركة تكون الدولة شريكاً فيها.
- ❖ تصر الدولة على أن تختار جهة التشغيل، وعلى غيره من الحاصلين على التراخيص أن يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركة.
- ❖ تستطيع الدولة أن تقرر حصتها من المشروع.
- ❖ النظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة إلى الدولة.
- ❖ لا تطلب أية علاوات مالية.
- ❖ يتم التفاهم مقدماً على كل شيء أثناء عملية التعاقد ما عدا برنامج العمل، إذ إنه قابل للتفاوض.
- ❖ تصر الحكومة على تنوع المرخص لهم في كل مشروع من المشاريع، ويشمل ذلك توليفة من شركات نفط وطنية ودولية ، لأن كل شركة منها تجلب إلى المشروع خبرة مختلفة وتعمل كل منها رقيباً على الأخرى.
- ❖ تنفذ الدولة قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط ومن خلال مديرية النفط الوطنية، مسحاً زلزالياً وتقييماً للمخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد. وعندما تدعى شركات النفط لتقديم عطاءاتها، فإنها تطالب بتقديم تقييماتها وبرامجها المقترحة ●

*أستاذ الجغرافيا السياسية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية

مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه

يعتقد أنه قد آن الأوان لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة التي لا توفر للعرب أوضاعاً اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب وإنما توفر أيضاً أوضاعاً سياسية وتفاوضية يصعب تجاهلها، وليس هناك أسلوب يصلح لإعادة فتح ملف السوق العربية المشتركة سوى أسلوب المصارحة والمكاشفة من دون أية حساسيات، ولتكن البداية مجرد إشارة تستند إلى لغة الأرقام والإحصائيات التي لا تكذب أبداً والتي تؤكد أن عدد سكان العالم قد عبر حاجز السبعة مليارات فرد قبل أيام قليلة، وأن نصيب العالم العربي من هذه الزيادة السكانية كان كبيراً.

د. أحمد محمد فراج قاسم *

من العجيب أن يهددنا تزايد السكان في العالم العربي رغم أن الأرض العربية مملوءة بموارد طبيعية يحسدنا عليها الآخرون من نفط ومعادن وخامات في بعض الدول وأنهار وأراض صالحة للزراعة في دول أخرى. والحقيقة أن عدم النجاح في استغلال وتوظيف الموارد العربية الضخمة يرجع إلى أن العالم العربي رغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل مازال مقسماً ومفتتاً في شكل كيانات صغيرة تعكس بكل أسف واقع التردي وغياب الحيوية في الفهم والإدراك السياسي والاستراتيجي، لذا يتحتم على العالم العربي في ظل رياح ثورات (الربيع العربي) أن يتفق على ضرورة الخروج المبكر من خندق الأنانيات الإقليمية الضيقة التي يستحيل على أية دولة عربية مهما تعاظمت قدراتها أن تواجهها بمفردها، ومن حسن الحظ أن معظم القيادات الحاكمة في العالم العربي الآن باتت على اقتناع كامل بأهمية إنشاء سوق عربية مشتركة على أساس أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ضرورة حتمية فقط وإنما التكامل الاقتصادي هو الخيار الوحيد، وأظن أن الحاجة إلى السوق العربية باتت أشد إلحاحاً من أي وقت مضى. وأن هذه السوق هي بمثابة إشارة إلى أن هذه الأمة مازالت تملك حيوية إثبات الوجود والقدرة على تجنب أية محاولات محتملة في الغد للتشهير أو الابتزاز في ظل العولمة التجارية والاقتصادية أو تحت وطأة الحاجة لمجاراة احتياجات الاقتناء لمنتجات العولمة التكنولوجية والعلمية، وليست كل دوافع الدعوة إلى إقامة السوق العربية المشتركة مجرد تعبير عن مشاعر سياسية طارئة وإنما أغلبها يعكس إحساساً بضرورة تأمين احتياجات الحاضر والاستعداد لأي مجهول يختبئ في تلابيب المستقبل، والأمم العظيمة هي التي ترى الأخطار العظيمة وتتحسب لها قبل وقوعها.

التكامل الاقتصادي العربي:

في ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، علاوة على ترابط الدول العربية بوحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، لذا فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية، وموقعه الاستراتيجي، تتوفر له أكبر الإمكانات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي.

معظم القيادات الحاكمة في العالم العربي الآن باتت على اقتناع كامل بأهمية إنشاء سوق عربية مشتركة

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي العربي بمكانة متميزة في اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٤ بعضوية الدول السبع المستقلة آنذاك وهي: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام بقية الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من تعدد المعاهدات والاتفاقيات والقرارات التي أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية، والتي استمد منها العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجعيته على مدار نصف القرن الماضي، أي منذ تأسيس جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك على النحو التالي:(١) اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام ١٩٥٣. (٢) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. (٣) اتفاقية السوق العربية المشتركة. (٤) اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية عام ١٩٥٤. (٥) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١. (٦) منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى. (٧) المشروعات العربية المشتركة. (٨) المنظمات العربية المتخصصة والتي نشأت بعد قيام المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٠ ومن أهمها: صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمات عربية تعمل في نطاق قطاعي على المستوى القومي العربي مثل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمنظمة العربية للدول المصدرة للنفط، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للثروة المعدنية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالإضافة إلى العديد من الاتحادات العربية المتخصصة، والتي بلغ عددها خمسة عشر اتحاداً). (٩) الاتفاقيات الثنائية والتي بلغ عددها ١٢٢ اتفاقية منذ الخمسينات، وتهدف معظمها إلى تنشيط التبادل التجاري العربي، وتحرير عدد من السلع المتبادلة، وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية، فإن آثارها الإيجابية على تدفق الصادرات العربية البينية ظلت محدودة للغاية. (١٠) التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي بدأت منذ عقد الثمانينات في محاولة لإعادة بناء وصياغة محاولات التكامل الاقتصادي العربي على أساس إقليمي، نظراً لمحدودية وتواضع النتائج التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، وتأثر الدول العربية بظاهرة انتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة على الساحة الدولية. وتماشياً مع هذا المنهج التكاملي الجديد، والذي يعمل خارج نطاق جامعة الدول العربية، تمت إقامة ثلاثة تجمعات إقليمية عربية، وهي: مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١، مجلس التعاون العربي الذي تم الإعلان عنه عام ١٩٨٩، اتحاد المغرب العربي الذي تم الإعلان عنه عام ١٩٨٩.

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من توافر الإمكانات، والطاقات، والثروات الطبيعية، والموقع الاستراتيجي للوطن العربي، والعديد من الاتفاقيات، والمداخل التكاملية فإن تجربة التكامل الاقتصادي العربي سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية، أو من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية لم تستطع تحقيق إنجاز يذكر في هذا المجال، بسبب العديد من المعوقات، من أهمها: عدم توفر الإرادة السياسية، وتفاوت درجات النمو الاقتصادي، وتباين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية القائمة، وعدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية العربية، وخاصة شبكة النقل والمواصلات، وضعف آليات التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، وتناقض خطط التنمية العربية، وأساليب تنفيذها، وسيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية، والتبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة، وغياب المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومتابعة تنفيذه على المستويين المحلي والقومي.

تقليل تكاليف النقل بين الدول العربية سوف يساهم في تخفيض أسعار السلع

مقومات التكامل الاقتصادي العربي:

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة. وفي الظروف الراهنة فإن الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطاراً عاماً لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل، لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية، وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصاد العربي وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعل حركة النتاج بين الدول العربية، أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية، والتعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية. وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

❖ تعدد وتنوع الموارد الطبيعية: حيث يمتلك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي والصناعي. فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جداً تبلغ حوالي

مقال araa@araa.net

العالم العربي رغم كل ما يتوافر له من عناصر الوحدة والتكامل مازال مقسماً ومفتتاً

١٤ مليون كيلومتر مربع، وفي إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس ونوعية التربة وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي ٣٧٠ مليار متر مكعب يستغل منها حالياً حوالي ١٧٥ مليار متر مكعب فقط.

ونتيجة لذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. فالوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملاً اقتصادياً يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

❖ حجم السوق العربية: تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، وتعتبر السوق العربية عاملاً مساعداً لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية ودول العالم ارتفاعاً كبيراً خلال العقد النفطي، أي بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٢ وبلغ ذروته عام ١٩٨١، حيث بلغ حجم التجارة النفطية حوالي٧،٣٧٩ مليار دولار، وفي عام ١٩٨٠ بلغت الصادرات النفطية ذروتها، حيث وصلت إلى حوالي ٦،٢١٧ مليار دولار، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى اليابان حوالي ٦٣ في المائة عام ١٩٨٥. والجدير بالذكر أن نصيب التجارة البينية العربية متواضع جداً بالمقارنة بالتجارة العربية مع الخارج حيث تبلغ حوالي ٦،٩ في المائة من جملة الصادرات وحوالي ٨،٧ في المائة من جملة الواردات لعام ١٩٨٥.

وتعتبر سعة السوق العربية مجالاً رحباً للتكامل العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية، ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل. ولابد من الإشارة إلى أن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة لا تقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه، وإنما تقاس أيضاً بمعيار كثافة الاعتماد الثنائي عليه والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها على الرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي الذي يمكن الاستغناء عنه في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة، للاستثمار المنتج. وكذلك فإن قدراً كبيراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجها في المنطقة لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية فتشكل قضية تستحق الوقوف عندها وذلك للأسباب التالية:

(١) انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي مما يسهم في خفض الحاجة إلى هذه الواردات. (٢) تساهم السياسة الإنتاجية المشتركة في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي. (٣) تؤدي إعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية إلى خفض الموازنات الدفاعية، خاصة أن قسماً كبيراً من ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حالياً غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي، كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية.

❖ توافر الكوادر: يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أو الإداري. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية. ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي ٣٣٧ مركز بحث علمياً وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، الإعدادية والثانوية والجامعية. وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة، البرية والبحرية والجوية.

معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

يمكن حصر أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي في ثلاث مجموعات رئيسية، هي: مجموعة أسباب اقتصادية، وسياسية، وتنظيمية:

١- الأسباب الاقتصادية: سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولي على الاقتصادات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية التي تعتمد على القيمة المضافة للمنتج، وتفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى

لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية، وعدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول.

٢- الأسباب السياسية: التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وأزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث مهمة مثل معاهدة كامب ديفيد، وغزو الكويت، ومقتل الحريري، وانتشار الفتن الداخلية في العراق، لبنان، السودان والصومال، وأخيراً ثورات (الربيع العربي).

٣- الأسباب التنظيمية: افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيات الدول العربية الأخرى أو ميثاق الجامعة العربية، وازدواجية المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

> المنطقة العربية واحدة من مناطق قليلة جداً لا تملك ربطاً فعلياً عبر السكك الحديدية

مقترحات لإحياء التكامل الاقتصادي العربي:

في الوقت الراهن تتجدد الدعوة لإحياء التكامل الاقتصادي العربي وذلك من خلال إقامة السوق العربية المشتركة نظراً لكونها تمثل تكتلاً عربياً لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة لتجد الدول العربية مكاناً متميزاً لها بجانب التكتلات العالمية، وفيما يلي بعض المقترحات والتوصيات لإحياء هذا المشروع:

١- تكثيف الاهتمام العربي الرسمي بمشروع ربط الدول العربية بشبكات سكك حديدية، والتحرك الجدي لوزراء النقل العرب باتجاه الدفع نحو بناء شبكات تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية عديدة على دول العالم العربي، وذلك لأهمية دور السكك الحديدية في النمو الاقتصادي القطري والإقليمي، فالمنطقة العربية واحدة من مناطق قليلة جداً لا تملك مثل هذا النوع من الربط فعلياً بين دولها، أو حتى على الأقل بين الاثنتين من دولها. فالقطارات تعتبر من أهم سبل المواصلات بين الدول الأوروبية، ولم يقف البحر حاجزاً أمام تطوير هذا النوع من الربط بين دولها، فالنفق الرابط بين بريطانيا وفرنسا تحت بحر المانش، يشكل شرياناً حيوياً لقطاع النقل بين الجزيرة البريطانية والقارة الأوروبية.

٢- الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربي من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربية وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة.

٣- تحقيق المزيد من الاستثمارات والتوظف داخل الوطن العربي، مما يعني المزيد من الإنتاج وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في الوطن العربي.

٤- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية واتساع حجم السوق العربي أمام المنتجات العربية. وتعتبر المبادرة لتعزيز هذا المقترح أن من شأنه أن يحقق فرصاً أكبر للتنمية بين الدول العربية، علماً بأن حجم الاستثمار العربي البيني بلغ (١٩٨٥- ٢٠٠٠) حوالي ١٥ مليار دولار فقط في حين بلغ حجم الاستيراد العربي من الدول الأجنبية حوالي ١٥٤ مليار دولار للفترة نفسها.

ولمواجهة العقبات التي تحول دون قيام هذا التكتل العربي نجد أن هناك أموراً عدة يجب أخذها في الاعتبار وهي:

١- التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة عربية على حدة وبين السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادية العربية.

٢- التنسيق بين أي تكتل اقتصادي عربي مصغر وبين التكتل الاقتصادي الشامل بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما.

٣- الاتجاه إلى تحقيق زيادة في حجم التجارة البينية بين الدول العربية وإعطاء الأفضلية للأسواق العربية في تسويق المنتجات العربية.

٤- ضرورة الحفاظ على كيان كل دولة عربية داخل التكتلات الاقتصادية العربية.

٥- الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي العربي للوصول إلى التكتل الاقتصادي الفعال.

٦- العمل على توفير البعد التكاملي بين الاقتصادات العربية ومحاولات تقليص التنافسية بين الاقتصادات العربية.

آفاق مستقبل السوق العربية المشتركة:

يمكن طرح بعض المقترحات التي نرى عند تبنيها أو تطبيق بعض من بنودها أنها قد تساهم في تحقيق تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة، والتي نوجزها على النحو التالي:

١- التأكيد على وضع تصور واضح لتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة يحمل في طياته استراتيجية خطة شاملة مستقبلية، تتضمن بنوداً للخطوات والتوصيات ذات أولويات واضحة، وآليات التنسيق التي تكفل التطبيق وقبول مشاركة كافة الدول العربية بقطاعيها الحكومي والخاص، وأن تحرص الجهات المختصة في الدول العربية على أن تضع مصلحة قيام السوق العربية المشتركة فوق مصالحها القطرية، وأن تحرص الدول العربية أيضاً على الاستغلال الأمثل لكافة الموارد

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة

الاقتصادية المتوفرة لديها، وأن يسعى المجلس الاقتصادي الأعلى العربي إلى ضرورة إحداث هيئة عامة مسؤولة عن المنتجات العربية والاهتمام بالخصائص التي لها علاقة بالمواصفات النوعية والجودة.

٢- أن يبذل المجلس الاقتصادي الأعلى العربي جهوداً نحو الاهتمام بالبحوث والتطوير في بنك المعلومات عن كل ما يتعلق بالتبادل التجاري البيني، خاصة التصدير والاستيراد، وأن يحرص على تحديث هذه المعلومات بصفة سنوية ويقوم بتوزيعها ونشرها.

٣- أن تحاول الجهات المعنية في الأقطار العربية تخفيض تكاليف النقل بين دولها لأن هذا يساهم في تخفيض أسعار السلع، مما يجعلها في وضع أفضل أمام المنافسة العالمية، ولتعزيز وتفعيل التجارة العربية البينية لابد أن تحرص الجهات المختصة في كل دولة عربية على تخصيص نسبة تتراوح ما بين ٥ -١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لها وضخه في مشاريع استثمارية داخل الدول العربية، لأنه من الضروري تنويع الإيرادات الحكومية للأقطار العربية، وذلك من خلال توجه الحكومات العربية نحو التعاون مع القطاع الخاص في الدول العربية المختلفة في الاستثمار بمشروعات مشتركة، خاصة في المجالات غير التقليدية، مثل الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية، وتطبيق التكنولوجيا في الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية، حيث إن مجال التقدم في الثورة المعلوماتية متاح للدول العربية، وقد يكسبها ميزة نسبية نظراً لعدم وجود حواجز أو منافسة شديدة مقارنة بالمجالات التي تتعلق بالثورة الصناعية على الساحة الدولية.

٤- إن تبني هذه المقترحات أو بعضها قد يساهم في تحقيق تنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة، وقد يلعب دوراً كبيراً في الوصول إلى المرحلة الأخيرة في التكامل الاقتصادي العربي وهي الوحدة الاقتصادية العربية، التي تعتبر من أهم الطموحات والحلم الكبير لكل مواطن عربي داخل الوطن العربي وخارجه مما يشكل حافزاً قوياً للعقول العربية المهاجرة لعودتها إلى ديارها، التي هي أحق بها من غيرها، وسيحد من هجرتها في المستقبل، كما أن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لابد أن يفضي إلى تعزيز ثقة رجال الأعمال والمستثمرين العرب بقوة ومتانة الاقتصاد العربي، وأن الأموال والاستثمارات العربية الضخمة في الخارج والتي قدرت حسب الإحصائيات الأخيرة بنحو ٨٥٠ مليار دولار سيتوجه جزء كبير منها إلى السوق العربية المشتركة والتي ستتحول مستقبلاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وسيصبح حجم التجارة العربية البينية ٥,٣٠٦ مليار دولار، وحجم التجارة العربية الخارجية ٥,٢٨ مليار دولار، أي عكس التقديرات الحالية، وهذا بالتالي سيتولد عنه ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي للأقطار العربية، مما سينعكس إيجابياً على رفاهية المواطن العربي من المحيط إلى الخليج ●

* أستاذ مساعد – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – جمهورية مصر العربية – كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار – ليبيا

«الثائرون» من أجل المال والسلطة: القذافي نموذجاً

ثبت بالأدلة والشواهد أن معمر القذافي وعائلته، كانوا يمتلكون أموالاً وثروات هائلة باسمهم، تقدر قيمتها بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، نهبت من الشعب الليبي على مدار اثنين وأربعين عاماً هي مدة حكم القذافي الذي انتهى الآن، تحت ضربات الثورة الشعبية الليبية.

د. صدقة يحيى فاضل *

هذه الثروة الضخمة يمتلكها القذافي وعائلته، وعدد محدود من المقربين إليه، وقد حرم الشعب الليبي منها، ولم يحصل من موارده إلا على فتات. ففي الوقت الذي استمتع فيه القذافي ومن حوله بهذه الثروة الطائلة، ظلت غالبية الشعب الليبي تقبع في فقر نسبي أو فقر مدقع، رغم أن بلدهم يعتبر خامس أكبر منتج ومصدر للنفط، ويجني من ذلك التصدير مليارات الدولارات سنوياً كان يذهب جلها للقذافي ورجاله، وينفق جزءاً منها على مغامراته وسياساته العجيبة، وأعماله القمعية ضد شعبه.

كان في ليبيا، قبل تفجر ثورتها الشعبية في ١٧ فبراير ٢٠١١ م، أكثر من ١,٥ مليون ليبي عاطل عن العمل، في بلد لا يزيد عدد سكانه على حوالي ٦ ملايين نسمة. وحوالي ٣٠ في المائة من الشعب الليبي يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي ٢٠ في المائة منهم أميون، وغالبية الشعب لا تجد الرعاية الصحية الضرورية.

وقد تكشفت هذه الحقائق المرة، وهذه الثروة الكبيرة مؤخراً، وعرف جزء من مخابئها، وما زال جزء كبير من المال المنهوب لاتعرف مخابئه. ومع كل هذه الثروة الأسطورية ادعى العقيد بأنه «ثائر من الصحراء.. لا يملك سوى بندقيته وخيمته!» ثم ادعى، في خطب أخرى، أنه (ملك ملوك إفريقيا)، بل معبود الجماهير في كل العالم.. وكل ذلك لا يستقيم وادعاءه (الثورية)، إلا أن كان مصطلح (ثورة) يعني (في عرفه) أنثى الثور - كما علق أحد الليبيين.

وفي كل الأحوال، فإن القذافي أثبت أنه (ثائر) مجنون من أجل السلطة والمال والنفوذ، وأنه لم يستخدم المال لإسعاد شعبه، ولبناء بلاده، وإنما لتدميرها، وقتل أبنائها، وتمويل مشاريعه السياسية العجيبة، ومغامراته المريبة.

وفي الواقع، فإنه يصعب حصر الأموال المسروقة من ليبيا بالتمام، على مدار حكم القذافي، لكن هناك (تقديرات) بأن ما نهبه القذافي وعائلته يزيد على ٣٠٠ مليار دولار، بينما تقدر سرقات المحسوبين عليه بحوالي ١٠٠ مليار دولار. وحسب وثائق (ويكيليكس)، فإن للقذافي وعائلته استثمارات تجارية هائلة في

في عهد القذافي حوالي 30 في المائة من الشعب الليبي يعيشون تحت خط الفقر و20 في المائة منه أميون

كان في ليبيا قبل تفجر (ثورة ١٧ فبراير) أكثر من ١,٥ مليون عاطل عن العمل

قطاعات مختلفة، موزعة في أرجاء عدة في العالم الغربي وغيره. وتشمل هذه المصالح استثمارات في مجالات النفط والفندقة والعقارات وشركات المنتجات الغذائية وغيرها. إضافة إلى ما كان يمارسه القذافي وأعوانه من سيطرة على معظم مفاصل الاقتصاد الليبي بكل قطاعاته.

بعد حوالي أسبوع من فرض الحظر الدولي على القذافي وعائلته والمقربين منه، وتجميد الأموال المودعة في أوروبا وأمريكا، أعلنت كل من بريطانيا وأمريكا والنمسا أنها جمدت أموالاً للقذافي وأقاربه، تصل قيمتها إلى ٤١ مليار دولار. كما أعلن جون كيري، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن حكومة أمريكا جمدت ثروة للقذافي في أمريكا، تبلغ قيمتها أكثر من ٣١ مليار دولار. وأعلنت دول أوروبية أنها جمدت أصولاً استثمارية للقذافي وعائلته المتسلطة تصل قيمتها إلى ما يزيد على ١٣ مليار دولار.

هذا، وهناك استثمارات وإيداعات كبيرة أخرى عائدة للثائر من الصحراء، ساكن الخيمة، القذافي، في دول أخرى غير التي ذكرت، وتم حصرها وتقديرها (بالتقريب).

وليت أذى القذافي وزبانيته، اقتصر على نهب أموال الشعب الليبي، بل إنه حكم ليبيا بالحديد والنار والعبث، لأكثر من أربعة عقود، مستعبداً الشعب الليبي، وسالباً إرادته، وحارماً إياه من حقه في حكم نفسه – كما يشاء. وعندما طالبت غالبية الشعب الليبي بحقوقها، ثم برحيله، استخدم السلاح الذي اشتراه بأموال الليبيين في قتلهم، وتدمير مدنهم وقراهم، رافضاً الرحيل ومدعياً أنه «لا يتولى منصباً، حتى يرحل عنه»، ولولا التدخل الغربي المشبوه «الذي سيدفع الشعب الليبي ثمناً باهظاً له» لارتكب مذابح رهيبة ضد أبناء شعبه الصامد.

وتلك هي جريمته الأكبر، التي تضاف إلى النهب، الأقل فظاعة وخطورة، فسلب الحرية والكرامة أقسى وأمر من سلب المال ولقمة العيش. وبأفعاله هذه أضحى مثلاً صارخاً للدكتاتورية الخادعة والدموية، التي ابتليت بها بعض البلدان العربية في هذا العصر. فما ذكرناه عن القذافي ينطبق «مع اختلاف في الكم والكيف والتفاصيل» على سائر الجمهوريات الدكتاتورية العربية، التي نشهد الآن قرب تداعيها وأفولها، لكن بدائلها لم تتبلور بعد، وما زالت في علم الغيب.

ويجب ألا ننسى أن خطايا الدكتاتور تمتد لما بعد إزاحته، وتتمثل في أمور شتى، منها: مأزق الوصول إلى بديل مناسب للحكم، خاصة عندما يكون الطاغية المزاح قد اختصر (الدولة) في شخصه وأعوانه، وتعمد عدم وجود مؤسسات تدير البلاد، بشكل مناسب، في حالة رحيله ●

*عضو مجلس الشورى – أستاذ العلوم السياسية

ثورات التغيير العربي:
سقوط للعظمة والسلطان (1-2)

قصة تدور أحداثها على مدى التاريخ. بسقوط إمبراطوريات وممالك وإمارات ودول بكل ما تملكه من مقومات، سقوط للرموز من القادة والزعماء وكل ما يحملونه من المبادئ والقيم، بل سقوط للكبرياء والعظمة والسلطان، إنه مشهد تاريخي درامي في لحظة زمنية للسقوط بكل تداعياته.

د. محمود سالم السامرائي *

أما الدرس فإنه لمن يتحلون بالحلم والحكمة والتبصر لزعامات من ملوك وأمراء ورؤساء وأحزاب قابضة على السلطة في أن يتذكروا في لحظة زمنية من قوتهم ومجدهم وعظمتهم، ذلك المشهد المريع، الهاوية والسقوط، إنه حقاً مشهد رهيب بكل ما تعنيه الكلمة.. بين لحظة العظمة والسلطان والقوة والنفوذ، ولحظة من اللجوء تحت ظلال الخوف والفزع اليومي والهروب واللجوء، والتأنيب والتعنيف بعد فوات الأوان. ومن هنا نؤكد على تلك المقولة أن أسطورة القوة كانت وستبقى على مدى التاريخ في المجتمع الإنساني موضوعاً وتاريخاً.. موضوعاً كيف ينبغي المحافظة على نظافته منهجاً وسلوكاً وفلسفة؟ وتاريخاً كيف ينبغي التغني بحضارته وأمجاده وأحداثه وعظمته؟

وأمام هذا المشهد المعبر من تاريخ المجتمع الإنساني، يشهد عالمنا العربي المعاصر (ثورات التغيير) التي تعبر بمعنى الكلمة عن مفردات القصة والدرس بصورتها المجسمة في الواقع العربي لتقدم رؤية لقادة وزعماء، أن منطق القوة والتسلط، ليس هو الطريق الوحيد للسلطة، وأن إرادة الشعوب في التغيير هي الأقوى من كل ترسانات الأسلحة.

في إشكالية الشرعية

النظم السياسية في الدول العربية أياً كان شكلها، ملكي، جمهوري، أميري، وأياً كانت فلسفتها السياسية شمولية اشتراكية رأسمالية ليبرالية قومية دينية، لا تستطيع القيام بمهامها على الوجه الأكمل ما لم تكتسب شرعيتها ومشروعيتها المستمدة من الشعب أولاً ودستور الدولة ثانياً، وإن كانت تلك الشرعية قائمة على أساس الأغلبية من أفراد المجتمع. كما أن الحكم الاستبدادي القمعي مهما تباينت صوره وأشكاله لا يمكن أن يستمر على أساليب القوة والإكراه إلى الأبد، مع الإقرار بقبول وجود القوة اللازمة بقصد ممارسة السلطة، في كل دولة بقصد فرض وتنفيذ القواعد القانونية في المجتمع انطلاقاً من القاعدة الدستورية الممثلة في الحقوق والواجبات. والحقيقة لا بد من الاعتراف هنا بأن معظم دول العالم، قد مارست سلطة الإكراه بأشكال وأساليب متباينة ومنها المفرط، في وقت مبكر لنشأتها بهدف تثبيت كيانها السياسي وفرض إرادة الدولة وبسط سلطتها، سواءً في الغرب أو الشرق في الشمال أو الجنوب. وما الدول الديمقراطية المتحضرة في عالم اليوم إلا نتاج لتلك الصورة البشعة من العبودية لكل القيم الإنسانية، أي أن الديمقراطية ولدت من رحم معاناة الشعوب المقهورة والمسلوبة لحقها في الحياة على مدى قرون من الزمن من قبل سلطات القهر والاستغلال.

أما الأنظمة السياسية العربية وهي بشكل عام حديثة العهد، فعجزت على مدى عقود عن قيامها في إرساء مشروعيتها وشرعيتها في إدارة السلطة[1]، الأمر الذي تبنت فيه وسائل الإكراه بأجهزة قمعية لمصلحة الحكام، وأهملت شرعية وجودها في السلطة ألا وهو الشعب ولا بد من الاعتراف هنا بأن الأنظمة العربية بشكل عام أنظمة مستبدة وإن اختلفت درجة الاستبداد فيها، وفي كونها أنظمة قابضة على السلطة ومتشبثة باستخدام القوة، كما يمكن ملاحظة أن بنية

النظم السياسية في الدول العربية أياً كان شكلها لا تستطيع القيام بمهامها ما لم تكتسب شرعيتها من الشعب والدستور

أغلب النظم السياسية العربية قائمة على القبلية أو العائلية أو المناطقية أو القومية أو الطائفية، وأخرى حزبية بديمقراطية شكلية وهذه النظم تجتمع بقواسم مشتركة.

❖ الأسرة الحاكمة (سيدة مطلقة) من حيث النفوذ والسلطة والثروة.

❖ تركيز السلطة و(شخصنة السلطة) زعامات وقيادات قابضة على السلطة وأدواتها من المحسوبين والمنسوبين. وفي الأنظمة الشمولية من القيادات الحزبية وقواعدها.

❖ (مافيا الدولة) ممثلةً في أجهزة القمع والإكراه ذائعة الصيت.

❖ (الفئوية النافذة) أي التابعة للسلطة وفي خدمتها، ممن يتمتعون بالثروة والنفوذ من الأشخاص الموالين والمشاركين في السلطة والقرار السياسي.

❖ (التكنوقراط) الشريحة المهمشة والمغيبة عن عمد في المشاركة السياسية.

❖ (الخوف والريبة) من الأحزاب الدينية السياسية.

❖ (الديمقراطية) في الأنظمة العربية تعبير أجوف وهي هبة من السلطة السياسية والصانعة لها، وفي النظم الشمولية الموجهة من قبل السلطة بـ «ديمقراطية مركزية».

إن معظم هذه السمات هي ما تتصف بها النظم السياسية العربية والتي استمرت وأمسكت بقبضتها على السلطة عقوداً من الزمن. وحين انطلقت شرارة ثورات التغيير اندفعت الشعوب العربية برغبة ظلت محبوسة على مدى عقود من الزمن لتعبر عما كانت ترغب فيه والذي يتوافق مع تطلعاتها إلى التحرر من سلطة الاستبداد والقهر والتحكم في الثروة والنفوذ والجاه والسلطة لتشق طريقاً جديداً معبراً يشبع إلى حد ما حاجات الجماهير بالحياة السياسية وإقامة العدل والمساواة والمشاركة في إدارة السلطة لغد أفضل.

إشكالية غياب فهم السلطة

تشهد الدولة العربية (القطرية) بشكل عام ظاهرة تركيز السلطة السياسية كما ذكرنا. وكما هو معلوم، فإن السلطة ظاهرة اجتماعية إذ لا توجد خارج إطار المجتمع. كما أنها ظاهرة طبيعية جذورها عميقة في المجتمعات الإنسانية. ولهذا تبدو للإنسان أمراً عادياً[٢]. ولكي تكون السلطة سياسية يجب أن تحتكر وحدها القوة، هذا هو المفهم التقليدي السائد في مجتمعاتنا بشكل عام. وانطلاقاً من هذا المفهوم تجبرت النظم السياسية العربية على شعوبها باستخدام القوة وأساليب القهر والإكراه عقوداً من الزمن وتم فيه ترويض الشعوب على قبول سلطة «الأمر والطاعة».

أما السلطة السياسية في العالم المعاصر المتحضر الآخذ بالنظم الديمقراطية، فأخذت شكلاً آخر عرف بـ «السلطة النسبية» من خلال اعتماد أساليب كثيرة متوافقة من حيث رضا أفراد المجتمع وقناعتهم القائمة على المشاركة مع مؤسسات المجتمع في السلطة. وعليه إذا كانت السلطة تقوم على القوة في الماضي، فإن دور هذه القوة أصبح ثانوياً في المجتمعات الحديثة وأياً كان دور القوة والإكراه فإنهما لا يستطيعان أن يكونا أساساً متيناً للسلطة. فالأساس المتين هو في التوافق بين آمال المجتمع وأهداف السلطة[٣].

وأمام هذه الرؤية لابد للدولة العربية (القطرية) من التعامل ومن منطلق الحكمة السياسية وليس من (التجبر السلطوي) لكي تحافظ على استمرارية وجودها، في أن تتبنى نظماً دستورية تمنح قدراً للمؤسسات السياسية المشاركة في السلطة، أي بعبارة أخرى في تضمين دساتيرها مواد تقر حق تلك المؤسسات المشاركة في السلطة السياسية، لاسيما أن الدساتير العربية حديثة ومازالت تتسم بالتغير المستمر، وهذا في واقع الأمر يجنب الوقوع في إشكالية الشرعية.

> مفهوم الثورة المخملية يبقى ناقصاً إذا كان القصد منه سهولة قيام الثورات

وخلاصة القول هنا، عندما نشير إلى أن الواقع السياسي للنظم العربية يقوم على تركيز السلطة، أي نظم فردية غير ديمقراطية، وإن ادعت الديمقراطية فهي شكلية وظاهرية. ويمكن ملاحظة اتساع صلاحيات الحاكم. «حتى موضوع العدل يصبح وقفاً على إرادة الحاكم[٤]».

إننا لسنا بالضد من النظم السياسية العربية عندما تدرك بوعي أنها من موقع مسؤوليتها خادمة لشعوبها، وتجد في الحقوق والواجبات مسؤوليتها العليا، تلك التي كفلها دستور الدولة باعتباره الأساس لمشروعية السلطة، ومن هنا تنطلق مسؤولية تطبيق القواعد القانونية التي ارتضاها الشعب لذاته طوعاً على السلطة السياسية، وما على أفراد الشعب إلا الامتثال، وبعكس ذلك يرتب وجوب ممارسة وسائل التأديب ومنها وسيلة القهر والإكراه على من يقوم بعمل ما من شأنه الإخلال بالصالح العام.

وفي ضوء ما تقدم ينصب اهتمامنا وتركيزنا في ظل ثورات التغيير العربية على وجوب وحتمية مغادرة النظم العربية نزعتها السلطوية التي ظلت عقوداً تمارس سلوكاً قهرياً، لأن الشعوب العربية غادرت عقدة الخوف من السلطة وجبروتها، الأمر الذي أصبحت فيه حتمية تبني الإصلاحات السياسية وفي إعادة تشكيل السلطة، بالتأكيد على حق المشاركة مع مؤسسات المجتمع الأخرى وفي مقدمتها المعارضة السياسية، وبالمشاركة الفعلية في إدارة السلطة، ومن جهة أخرى لم يعد هناك مجال للمناورة في طمس الديمقراطية والانفراد في ممارسة السلطة بشكل مطلق، بل بات مطلب الشرعية في السلطة هو الأساس لمقياس معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان. فإجراء الانتخابات

البرلمانية، النيابية، البلدية. هو خير تجسيد للسلوك الديمقراطي تجاه المجتمع المدني. وبذلك يكون كل من سلطة الدولة ومؤسسات المجتمع متوافقة إلى حد ما في تجسيد الفلسفة السياسية للدولة، لأن كليهما استمد شرعيته من قاعدة دستورية باتجاه الخير والصالح العام.

حركة التغيير العربية.. تحديات وآفاق

تواجه ثورات (الربيع العربي) نوعاً من التخبط المتباين والاضطراب في الرؤية للمنهج والسلوك السياسي، بسبب كثرة الأحزاب والتيارات والحركات والمنظمات التي شاركت في إنجاحها، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الثورات نوعاً من الصراع والرؤى المختلفة في قيادة البلاد، ولذلك فإن الزمن كفيل بترشيح نوعية القيادة والقوى التي ستتولى مهامها في الحياة السياسية الجديدة والتي يمكن لنا رسم صورتها بـ «التوافقية» والتي لا يمكن الحياد عنها بسبب انعدام القدرة لحزب سياسي أو حركة أو جهة على الانفراد وإدارة السلطة وحده، ولأن حركة التغيير جاءت بشكل شمولي جمعي، أي مسؤولية جميع المشاركين في التغيير، وهذا ما يوضح حقيقة غياب نوعية القيادات التي تشكل رموزاً وطنية أو بطولية تلتف الجماهير من حولها لتقودهم إلى تحقيق أهدافهم من وراء التغيير.

> لم يعد هناك مجال للمناورة في طمس الديمقراطية والانفراد بممارسة السلطة بشكل مطلق

إن أروع ما قدمته حركة التغيير في الواقع العربي المعاصر تلك الصورة المعبرة والمعتبرة، حين أفشلت (نظرية النظم السلطوية) القائمة على أسلوب (الأمر والطاعة) بحركات وانتفاضات وثورات شاركت فيها جميع شرائح المجتمع منطلقة صوب اللا عودة إلا بالتغيير. تلك الصورة التي حمل لواءها عنصر الشباب المتعلم من النساء والرجال الذين وجدوا في التكنومعلوماتية طريق الثورة التي قادت إلى اصطفاف النخب المثقفة من الأكاديميين والتكنوقراط والأدباء والمفكرين والحقوقيين وعامة أفراد المجتمع ممن دفعتهم رغبة التغيير، وبالمقابل وقفت شريحة يحسب حسابها بالضد من التغيير ولها وقع وتأثير على الساحة السياسية، تلك التي وقفت إلى صف السلطة الهاوية بسبب كونها من أفراد الأحزاب الحاكمة أو أجهزة السلطة أو المحسوبين عليها من أصحاب النفوذ والمال والمصالح، وهذه الشريحة ليس من السهل عليها أن تتنازل عن موقعها، وهي تمتلك من الوسائل التي تقود إلى الاضطراب العام والأمن وعدم الاستقرار، «وللأسف أن ما يجرى من سفك للدماء في كل من ليبيا وسوريا واليمن» يمثل نتيجة لموقف لا عقلاني للمتشبثين بالسلطة والموالين لها وبين الثائرين النازعين للتغيير. ونجد من المفيد هنا التذكير بالموقف العقلاني الرشيد انطلاقاً من حسابات الربح والخسارة لمقومات الدولة والحفاظ عليها، ولابد من استحضار تجربة العراق المريرة أمام القيادات والزعامات التي ستفرزها ثورات التغيير بتجنب ذلك السلوك المشين الذي مزق هوية المواطنة العراقية «بالاجتثاث والإقصاء والتهميش والقتل والتهجير والبناء الطائفي للسلطة».. فضلاً عن العوامل الإقليمية والدولية التي ما زالت تمارس دورها في الساحة العراقية.

أستذكر هنا التجربة التشيكوسلوفاكية ولعلنا نقدم أنموذجاً للسلوك الإنساني المتحضر لزعامات ثورات التغيير العربية، بعد نجاح الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩ وسقوط الشيوعية، وحينها كنت طالب دكتوراه ومقيماً في العاصمة براغ، وكنت شاهداً على العصر لما يدور من أحداث وتحولات وانفلات أمني وصدمات اقتصادية عنيفة، بعد أن شهدت الساحة السياسية ظهور ما يقرب من ١٠٠ حزب وتنظيم وحركة ورابطة سياسية وارتفاع مستوى الغلاء إلى أكثر من ٣٠٠ في المائة بالمقارنة بالنظام الشيوعي، وظهور طبقة جديدة من أصحاب المال والنفوذ، وترحم البعض على الشيوعية وقبضتها، وعلى الرغم من ذلك حين تم تشكيل الحكومة المؤقتة التي أقرت قانون الانتخابات لم تهمش ولم تقص الحزب الشيوعي، بل دعته إلى المشاركة في الانتخابات وحينها حصل على عدد من المقاعد، ولم نشهد إلا القبول بصناديق الاقتراع، ومنذ انتخابات ١٩٩١ حتى اليوم يخوض الانتخابات ويتحالف مع أحزاب اليسار، هذا السلوك السياسي أخذت به كافة دول أوروبا الشرقية بعد سقوط الشيوعية فيها، والنتيجة غادرت الشعوب مواقعها تجاه التحول والتغيير والبناء والحياة الجديدة والتفاعل مع المتغيرات الجديدة، لأن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء. ومن هنا نمني النفس بالأخذ بتجارب الشعوب ليكون صندوق الاقتراع هو الفيصل الذي يشكل عماد سلطة النظام بشرعيته ومشروعيته للنظم السياسية العربية بعد نجاح ثورات التغيير، التي تفقد مبررات وتصرفات الآخرين من المناوئين لثورات التغيير، والعمل على تعزيز المواطنة والابتعاد عن كل مظاهر الحقد والقتل والإقصاء والتهميش والتهجير التي حدثت بالتجربة العراقية المريرة.

المفارقة «الثورات المخملية والثورات العربية»

نجد من المفيد قراءة في المفارقة التاريخية للثورات المخملية في دول أوروبا الشرقية في عقد التسعينات التي انطلقت بمسيرات حاملة الشمع والورود، وثورات التغيير في المنطقة العربية التي انطلقت ربيع ٢٠١١، لنجد في تجارب الشعوب صفحات إيجابية للتعامل مع مفرداتها، باعتبارها نتاجاً إنسانياً عالمياً بعيداً عن التخريب وسفك الدماء والانتقام وطمس حقوق الإنسان، التي باتت تشاهد جراء حركة التغيير العربية.

فـ «الثورة المخملية» تعبير وصفي للثورات التي اندلعت في عقد

التسعينات في عدد من بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تقع في الكتلة الاشتراكية السابقة و(المخمل) هو إشارة للقماش الناعم الملمس (قماش القديفة)، و(الثورة المخملية) هي تعبير وصفي تم توظيفه من قبل الإعلام الغربي للدلالة على الطابع السلمي للحركات السياسية تلك التي بدأت عام ١٩٨٩ بانهيار جدار برلين وامتدت تداعيات سور برلين بثورة مخملية في تشيكوسلوفاكيا انطلقت بمناسبة يوم الطلاب العالمي من السنة نفسها، وكان الطلاب رموز قيادتها، تلك الثورة سرعان ما التف حولها العمال والمثقفون ومختلف شرائح المجتمع على مدى أسبوعين متتاليين، الأمر الذي أذعنت فيه السلطة المركزية الشيوعية الحاكمة لمطالب الشعب في التغيير، وتوجت نجاحها بإشعال فتيل الثورة لتمتد إلى المجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا و(يوغسلافيا السابقة) تلك التي شهدت تحولات ساخنة جاءت إحدى نتائج التغيير الذي عصف في الساحة الأوروبية البلقانية، والتي قادت إلى تجزئتها وولادة سبع جمهوريات (الصرب وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك ومونتنغمرو وكوسفو)، كما شهدت الجمهوريات السوفييتية السابقة البلطيقية لاسيما لاتفيا وليتوانيا وأستوانيا هي الأخرى مثل هذه التحولات مع درجات متفاوتة من العنف المحدود «والانتفاضة في رومانيا ضد حكم تشاوشيسكو التي صاحبها نوع من العنف المحدود».

لقد أدى التحول السلمي إلى إسقاط الأنظمة الشيوعية، وتبني المنهج الليبرالي الموالي للغرب. وفي بعض الأحيان كما حدث في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية سقطت القيادة الشيوعية بالاستقالة أو تحت الضغط الجماهيري، بينما احتاج الأمر في حالات أخرى إلى ضغوط مكثفة من جانب قوى المعارضة والدعم الخارجي وتأييد الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية لاسيما في بولندا والتشيك وبلغاريا وفي دول البلقان.

تلك الثورات التي قادت عمليات التغيير من دون اللجوء إلى السلاح والعنف. وهذا الوصف (المخملي) أي الناعم لحركات التغيير من دون إراقة الدماء وأعمدة المشانق والذي حدث في الثورات التي اندلعت وعمدت بالعنف والدم والمحاكم والاعتقالات والإعدامات والتهجير. الثورة الأمريكية ١٧٧٦ والفرنسية ١٧٨٩ والروسية ١٩١٧ والإيرانية ١٩٧٩، والحال ينطبق على الانقلابات السياسية العسكرية في العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، هي الأخرى التي حدثت إثر التدخل العسكري في الاستيلاء على السلطة وفرضها، والأعنف من كل ذلك اندلاع الحروب الأهلية التي تعبر عن شهوة الانتقام والثأر.

إن مصطلح (المخملي) بصورته يفتح الطريق إلى نوع من السلوك السياسي في التغيير بالطرق السلمية، منها العصيان المدني، وليس عبر الوسائل التي تنتهك إنسانية الإنسان بالثورات والانقلابات، فالضغط السلمي المتواصل مع المساعدة الدولية سواء كانت من دول أو هيئات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية أو منظمات إنسانية، التي تقف وراءها كفيل في إنجاحها.

لكن مفهوم الثورة المخملية يبقى ناقصاً ومربكاً إذا كان القصد منه سهولة قيام الثورات والتغيرات، ما لم يصاحبها سلوك سياسي يمتلك البرنامج والرؤيا لغد أفضل من خلال آلية تضع أولويات النجاح الذي يتجاوز حجم التضحيات من قبل القائمين بها أو المسؤولين عنها في قيادة الجماهير، تلك هي المسؤولية الأخلاقية العالية، أي في وضع برنامج التغيير الذي يتوافق ورغبة الجماهير الواسعة، وإلا سرعان ما تنحرف للوصوليين والانتهازيين للقفز إلى السلطة. إن هذه المسؤولية في وضع أهداف الجماهير الثائرة ينبغي أن تتناسب طرداً مع الوصول بطرق سلمية أو مخملية إلى التغيير بقصد الصالح العام، لأن هدف التغيير يشكل فاصلاً زمنياً تاريخياً في حياة الشعوب ●

*أستاذ الدراسات الدولية المساعد
- كلية العلوم السياسية - الموصل

الهوامش

١ - د. محمود سالم السامرائي، إشكالية صنع القرار في النظم العربية المعاصرة، سلسلة شؤون إقليمية رقم ٢٧، جامعة الموصل ٢٠٠٩.

٢ د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٧-ص٥٥

٣ د.محمد كاظم المشهداني، ظاهرة تركيز السلطة في المجتمعات النامية، رسالة دكتوراه،كلية القانون،جامعة بغداد ١٩٨٥-ص٨.

٤ - المصدر السابق- ص٢٥.

٥ حمدي عبدالرحمن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، سلسلة المستقبل العربي ٢٤ بيروت -٢٠٠٣- ص ٩٤.

٦ - د. محمود سالم السامرائي، إشكالية صنع القرار، مصدر سابق.

٧ - د.محمود سالم السامرائي، (تشيكوسلوفاكيا) أنموذج للانفصال السلمي والتحول من نظام شيوعي اشتراكي إلى نظام راسمالي ليبرالي الإخفاق والنجاح، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ١٩-٢٠١٠

دوافع الجامعة العربية من قرار تعليق عضوية سوريا

يمكن القول إن قرار جامعة الدول العربية بتجميد عضوية سوريا يرجع إلى القلق من النفوذ الإيراني في المنطقة والمعتمد بشكل أو آخر على التحالف مع النظام السوري؛ كما أن القرار يرتبط من ناحية أخرى بالتعاطف مع الشعب السوري الذي يتعرض إلى حملات قمع عنيفة من قبل نظام الرئيس بشار الأسد.

رائد فوزي أحمود *

لكن القرار قد لا يؤدي على الأرجح إلى تدخل عسكري غربي، فخلافاً لدعوة الجامعة في مارس إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا مما مهد الطريق لتدخل حلف شمال الأطلسي الذي ساعد على الإطاحة بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، فالقرار السابق لم يشمل الإجراءات طلباً باستخدام القوة، بل إنه يمهد الطريق لإعطاء النظام فرصة أخيرة لتدارك الوضع قبل تدويل المشكلة؛ وهو ما صرح به نبيه بري، رئيس البرلمان اللبناني، تعليقاً على القرار بالقول «إنه يمكن تداركه»، لافتاً إلى مسعى يقوده الرئيس اللبناني ميشيل سليمان إلى السعي نحو إحياء طاولة الحوار، موضحاً أنه اتفق معه على إنجاز بعض الخطوات التي من شأنها أن تساعد على توفير المناخات اللازمة لتوجيه الدعوة إلى هذا الحوار سواء تجاه الجامعة أو المعارضة السورية.

وهو ما أكد عليه رئيس وزراء قطر ورئيس اللجنة العربية للتفاوض مع النظام السوري، الشيخ حمد بن جاسم خلال إعلانه قرار الجامعة العربية في القاهرة: «نحن لا نرغب في التدخل الأجنبي وحريصون على سوريا.. إن أي حديث عن فرض حظر جوي على سوريا أو المطالبة بتدخل أجنبي أمر لم يتم تداوله أبداً خلال الاجتماع[1]».

وكان واضحاً أن القرار الذي جاء بعد يوم واحد من «جمعة تجميد العضوية» التي دعت إليها لجنة تنسيق المظاهرات في مختلف مناطق سوريا، وهو ما يعطي القوة والثقة بالثورة السورية؛ حيث سيزيد هذا القرار من عزم المتظاهرين بعد ما استلهموا الانتفاضات الشعبية التي أطاحت برؤساء تونس ومصر وليبيا وتحدوا حملة عسكرية ممتدة منذ مارس، وخرجوا إلى الشوارع ينادون بإسقاط النظام. كما أن القرار يساهم بدفع الدول الغربية إلى تشديد العقوبات على النظام وخصوصاً تجاه صادرات النفط السورية وتجاه بعض الشركات الحكومية الاستراتيجية مثل شركة الكهرباء، حيث هدد رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان بقطع الكهرباء عن سوريا، تلك الجارة الشمالية التي لها طموحاتها الإقليمية وفي العالم العربي، والمندفعه إلى نفوذ يتعدى حدودها الإقليمية.

ويمكن القول إن اجتماع الجامعة مجرد تهديد بمزيد من الخطوات بحق النظام السوري[2] خصوصاً أنه من المتوقع أن يلتف النظام من جديد على ما سبق ووافق عليه بالمبادرة العربية[3]؛ وعليه من المتوقع تكثيف الخطوات التصعيدية من جانب الجامعة العربية ووحداتها على النظام في الفترة المقبلة؛ وهو ما اتضح سريعاً بتصريحات العاهل الأردني الضمنية بضرورة تنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم؛ فالحكام العرب لم يتحولوا جذرياً إلى المطالبة

قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا سيساهم في دفع الدول الغربية إلى تشديد العقوبات على النظام السوري

بدعم الشعب السوري، بل هم يحافظون على شعرة معاوية مع النظام السوري، وهو ما اتضح حتى اللحظة برفض أي نظام عربي (وغربي) الاعتراف بالمجلس الوطني المعارض أو اتخاذ خطوات تنقص من شرعية الرئيس بشار الأسد أو نظامه؛ فقد رفضوا حتى اللحظة الاعتراف بالمعارضة ممثلة بالمجلس الوطني السوري برئاسة برهان غليون.

وأعتقد أن قرار النظام الرسمي العربي ممثل بالجامعة العربية إنما له دوافع أخرى دفعتهم للتصويت على تعليق عضوية دمشق ليس من بينها الخشية من تداعيات (الربيع العربي) أو نتيجة لها.

إن أكثر ما يخشاه النظام الرسمي العربي وتحديداً دول الخليج العربية ممثلة بالسعودية صاحبة الدعوة إلى رفع الأزمة السورية إلى الجامعة العربية، التي ضغطت باتجاه تشكيل اللجنة العربية للتفاوض مع النظام السوري؛ هو الخشية من تغلغل وسيطرة إيران على المشهد العربي؛ ففي نهاية العام ينسحب الأمريكيون من العراق تاركينه لقمة سائغة للنفوذ الإيراني، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي عقدها النظام الإيراني مع الأكراد في العراق بما يضمن امتداداً طبيعياً لإيران في الشمال، وبالتالي الضغط على تركيا؛ بالإضافة إلى مساهمته في تقرير الشأن السوري الداخلي ومشاركته بدعم بعض الجهات في النظام السوري بعيداً عن الرئيس بشار الأسد، وخصوصاً أولئك الذين على علاقة تواصل مع حلفاء إيران في لبنان وخصوصاً حزب الله؛ وجميع هؤلاء الوسطاء هم صلة الوصل في تمتين مصالح إيران في سوريا ولبنان.

العقوبات كانت موجهة للنظام السوري تحديداً نظير الدور المستشري لإيران في سوريا

فالعقوبات كانت موجهة تحديداً للنظام السوري نظير الدور المستشري لإيران في سوريا. وتشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن تحركات بعض الآليات العسكرية المغلقة (المجهولة) من لبنان وتحديداً في البقاع الغربي إلى سوريا إنما لتعزيز دور الجهات الموالية لإيران في سوريا.

ولذلك تزداد مخاوف النظام الرسمي العربي من إيران؛ وخصوصاً إيران النووية حيث يتنامى هذا الخوف ليس من جانب تل أبيب بل من جانب الدول العربية وتحديداً السعودية؛ التي هددت منذ أشهر على لسان مدير مخابراتها السابق تركي بن فيصل بأن امتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً يجعلها تهتم باقتناء سلاح نووي أيضاً؛ ومؤخراً ازدادت تهديدات إسرائيل لإيران بعد صدور تقرير الوكالة الدولية في الثامن من نوفمبر، والذي وجه انتقادات حقيقية وللمرة الأولى لبرنامج إيران النووي كونه يحمل طابعاً عسكرياً؛ ما جعل إسرائيل تعتقد بصورة جازمة - وربما السعودية - أن إيران على وشك إنتاج سلاح نووي وما يفصلها عن ذلك إلا أشهر قليلة.

وما يعزز من الدور الإيراني وتصاعد نجمها في الساحة العربية هو تراجع القوة الأمريكية وانسحابها من المنطقة؛ فمع نهاية العام ستنهي واشنطن وجودها العسكري في العراق، وكذلك في أفغانستان، بينما لاتلوح في الأفق علامات بشأن عقد سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين؛ أي بعبارة أخرى إن كل ما تحقق على كل الصعد وخصوصاً بملفات الشرق الأوسط جاء لصالح إيران ولصالح تعاظم نفوذها.

إن تراجع الولايات المتحدة يعني تراجع نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة؛ بحيث باتت بلدان الشرق الأوسط تتعامل مع الولايات المتحدة ومن ضمنها إيران باعتبارها (أمريكا) المفلسة اقتصادياً، ما يستدعي أيضاً إعلان إفلاسها السياسي وترك المجال لدول تملأ الفراغ؛ وهو ما حذرت منه كثيراً السعودية بحيث إن أكثر ما تخشاه السعودية - بحسب ما جاء على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل في عام ٢٠٠٥ هو تعاظم النفوذ الإيراني على حدودها الشرقية (الشيعة في الخليج) والشمالية (الشيعة في العراق) والجنوبية (الشيعة الحوثيين في اليمن) أصبح واقعاً على الأرض.

ويوجد فراغ كبير يلوح في أفق الشرق الأوسط، ويمكن لإيران أن تكون المستفيد الرئيسي، لذا فإن تصويت الجامعة العربية الذي قادته السعودية ودول الخليج جاء استجابة لمخاوفهم، خاصة أن سوريا تعد الحليف الأقدم والأكثر قرباً إلى إيران.

على صعيد متصل، ربما جاء إجراء الجامعة العربية متأخراً لكن كان لا بد أن يصدر من المنظومة العربية في أي وقت، باعتبار أن النظام السوري تجاوز كل الخطوط أمام شعبه؛ لكن لقرار الجامعة تداعيات عديدة ولعل أهمها ترك سوريا لقمة سائغة لإيران؛ فالدعوة إلى سحب السفراء العرب من دمشق قد تعزل الرئيس بشار الأسد وتجعل منه أكثر اعتماداً على إيران مما سيعزز العلاقات التي أقامها الرئيس الراحل حافظ الأسد وازدادت قوة خلال حكم الأسد الابن المستمر منذ ١١عاماً.

إن تداعيات الأحداث وما جرى في الجامعة العربية يحمل الكثير من المعاني، لكنه المعنى الأهم أن شروط النظام الرسمي العربي في السابق وتحديداً الدول المعتدلة للطلب من النظام السوري الابتعاد عن إيران كشرط مسبق لأي تغيير رسمي تجاه سوريا، تخلت عنه المنظومة العربية وبدأت تتعامل مع النظام السوري باعتباره في سلة واحدة مع النظام الإيراني، ولذلك فإن التعامل مع سوريا في المرحلة المقبلة لن يختلف كثيراً عن تعاملها الحالي مع إيران. أي تشديد مزيد من العقوبات على النظامين السوري والإيراني، والسعي لتدويل المشكلة السورية باتجاه فرض عقوبات اقتصادية على النظامين باعتبارهما شريكين يقتضي التعامل مع أحدهما بالطريقة ذاتها التي يتعامل بها مع

الآخر. أي عقوبات اقتصادية ذات صفقة واحدة تشمل إيران وسوريا.

وطالما لا يوجد سيناريو تدخل اجنبي ممكن في هذه اللحظة، حيث إن تكاليفه أكثر من قدرة المنظومة العربية والإقليمية أو الدولية على تحمله؛ فإنه من المتوقع أن نرى وضعاً قريباً للحالة العراقية في زمن الرئيس صدام حسين للفترة من (١٩٩٠- ٢٠٠٣)؛ أي فرض عقوبات اقتصادية وتشديد العقوبات على إيران وسوريا حتى تنضج الظروف الدولية والداخلية والإقليمية لإنهاء الأزمة التي ربما لن تكون سلمية بالتأكيد.

الموقف الأردني من الأزمة السورية:

باختصار يمكن القول إن الموقف الأردني ما زال يحافظ على كافة الخيارات المفتوحة أمامه للتعامل مع الأزمة السورية؛ لكن الأردن الطامح إلى معالجة مشكلاته الداخلية من خلال اجتراء حلول خارجية؛ ستجعله هذه الالتزامات يغير سريعاً من مواقفه إزاء مختلف القضايا وتحديداً ما يتعلق بالعلاقات أو الموقف من سوريا والأزمة السورية. فانضمامه إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي أحد الحلول التي ستجعله يتماهى مع سياسات دول هذه المنظومة للتعامل مع الملف السوري. فإيران تشكل هاجساً مشتركاً بين الأردن ودول المنظومة الخليجية وتحديداً السعودية الداعية بقوة إلى انضمام وجلب الأردن إلى مجلس التعاون.

الموقف الأردني ما زال يحافظ على كل الخيارات المفتوحة أمامه للتعامل مع الأزمة السورية

ولذلك في ضوء هذه الرؤية يمكن تفهم الإشارات والتلميحات الصادرة عن القيادة الأردنية وخصوصاً ما يتعلق بتصريحات العاهل الأردني إلى مراسلة الـ «بي بي سي» ومطالبته الرئيس السوري بصورة ضمنية بالتنحي في ١٤ نوفمبر الماضي.

في البداية تجدر الإشارة إلى أن تصريحات العاهل الأردني إنما جاءت في سياق الافتراض، ولم تعكس أبداً موقفاً رسمياً معلناً للقيادة والحكومة الأردنية؛ بل ما أشار إليه الملك هو موقف يتجاذبه بالحديث في الغرف المغلقة من قبل أغلب الحكام العرب.

وكان واضحاً أن وسائل الإعلام العربية والأجنبية بالغت في تصوير نوايا وتصريحات العاهل الأردني عبدالله الثاني؛ فالملك أشار ضمنياً إلى ضرورة أن يقوم الرئيس بشار الأسد بإصلاحات سياسية في البلاد قبل أن يتنحى؛ ولعل تحليل هذا التصريح ينسجم مع ما أشرنا إليه أعلاه، وذلك على النحو التالي:

١- ضرورة التعامل مع النفوذ الإيراني في سوريا ووضع حد لتغلغله؛ بمعنى آخر أن الأزمة السورية غير محصورة بشخص الرئيس والمطالبة بتنحيه، كما تشير بذلك لافتات المتظاهرين، لا تقتصر عليه بل بضرورة التعامل مع النظام السوري ذاته الذي نفذ له الإيرانيون بقوة. فالقضية تتعدى الرئيس إلى التعامل مع النظام السوري ومفاصله الأمنية والاستخباراتية.

٢- الأخيرة تساهم بصورة جوهرية في صناعة القرار السوري وهي التي تقود حرباً شعواء على الشعب بمختلف الأدوات والصور؛ سواء عبر ما سمي (الشبيحة) أو قوات الجيش. فالرئيس السوري هو جزء من المشكلة باعتباره أكبر مسؤول في الدولة - كما أشار العاهل الأردني بمقابلته- فهذا لا يعفيه من تحمل أعباء المسؤولية عما يجري، لكن المشكلة أيضاً تتمثل في المنظومة الأمنية والاستخباراتية (أو ما يصطلح على تسميتهم بالحرس القديم) التي ورثها الرئيس بشار الأسد عن أبيه؛ بحيث يلقى عليها أغلب اللوم عما يجري من جرائم.

ومن هنا نستطيع فهم تصريح الملك عبدالله الثاني بأنه يعتقد أن الرئيس بشار الأسد لديه بداخله رغبة حقيقية في الإصلاح السياسي في البلاد؛ باعتبارها دلالة على تعدد جهات صناعة القرار في سوريا بحيث ليس كل المقدرات بيد الرئيس.

فالحرس القديم ما زال يمسك بكل مفاصل القوة الأمنية والعسكرية[٤] بحيث يصبح أمر إزالته أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، باعتبار أن هؤلاء يدافعون ليس عن سوريا في وجه (المؤامرة الخارجية)، كما يحلو للرئيس بشار الأسد توصيف الأزمة لديه، وإنما يدافعون عن مصالحهم المكتسبة منذ ثورة (تشرين ١٩٧١ التي جاءت بنظام البعث إلى السلطة.

وما يعزز ما ذهبنا إليه هو إشارة العاهل الأردني صراحة إلى تعدد جهات صناعة القرار في سوريا، وذلك في إحدى وثائق السفارة الأمريكية التي عرفت بوثائق (ويكليكس)، بتعليقه عن مدى إعجابه (الملك عبدالله الثاني) بالرئيس بشار الأسد لكنه يشكك في الوقت ذاته في قدرة الأسد على مواجهة الحرس القديم الذي يقف حجر عثرة في طريق الإصلاح؛ فقد نقلت وثيقة صادرة عن السفارة الأمريكية في عمان بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٢ ونشرت في عام ٢٠١١، عن الملك عبدالله الثاني أن الأسد مثير للإعجاب عندما يكون وحده، لكن سرعان ما تتغير لغته عندما يكون برفقة آخرين من المسؤولين السوريين؛ وقد أعرب الملك عبدالله عن شكوكه في قدرة الأخير على مواجهة ما سماه (الحرس القديم).

لقد ألقت التصريحات الأخيرة للملك مع الـ «بي بي سي» والتي أثير لغط حولها، بظلالها على العلاقات بين البلدين إلا أنها لم تأخذ منحى تصعيدياً على المستوى الرسمي، ولا يعتقد أنها تتعدى ذلك، على العكس من المستوى الشعبي الذي وقع فريسة الإعلام الموجه وتناوله للخبر بصورة ملتوية؛ بحيث أدى خبر (التنحي) إلى التعدي على السفارة الأردنية في دمشق واقتحام سورها وإنزال العلم الأردني، قبل أن تتدخل القوات السورية لطرد المهاجمين؛ وقد ساهم الإعلام مرة أخرى بتوتير

اجتماع الجامعة العربية كان مجرد تهديد بمزيد من الخطوات بحق النظام السوري

الأجواء عندما نقل خبر الاعتداء على السفارة الأردنية والادعاء باقتحام فعلي إلى داخل السفارة ورفع علم حزب الله على المبنى، الأمر الذي دفع بعض المتظاهرين في الأردن إلى التوجه للسفارة السورية بمنطقة عبدون ومحاولة الاعتداء عليها. مع العلم أن المتظاهرين الأردنيين (كحالهم في التظاهرات السابقة) لم يتجاوزوا الساحة الترابية التي يتظاهرون فيها والتي يفصلها عن السفارة السورية الخط السريع.

باختصار، لا أعتقد أن تصريحات العاهل الأردني الأخيرة تعكس تغييراً باستراتيجية الأردن تجاه التعامل مع الأزمة السورية:

ففي المدى المنظور، الأردن ما زال وفياً لاستراتيجيته التي تشكلت مع بداية الأزمة وذلك في تنويع خياراته بالتعامل مع الأزمة؛ فهو لا يريد أن يضع كل البيض في سلة واحدة، بل هو منفتح على على كل الخيارات التي ستتمخض عنها الأزمة السورية، سواء كانت بسقوط النظام وتولي المعارضة السورية للحكم أو استمرار بقائه. لكن يقتضي منا الأمر هنا ضرورة التأكيد على أن الأردن ملتزم بمسؤولياته الدولية باعتباره طرفاً في المجتمع الدولي، الأمر الذي سيدفعه إلى تقليص خياراته أو بالأحرى الالتواء عليها.

لكنه في المدى البعيد، هو كغيره من دول المنطقة، والسعودية على وجه الخصوص، لديه رؤيته لمستقبل الأزمة السورية، وما يتمنى أن تحقق له على أكثر من صعيد وخصوصاً ما يتعلق بالنفوذ الإيراني وضرورة لجمه.

ملحق: نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن سوريا

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢ بمقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم ٢٠١١/١١/٢، يقرر:

١- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وكافة المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتباراً من يوم ٢٠١١/١١/١٦ وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢.

٢- توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر في ٢٠١١/١١/١٦.

٣- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

٤- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

٥- دعوة الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

٦- دعوة كافة أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

٧- عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في (سادساً).

٨- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

- الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية: اعتراض.
- جمهورية العراق: امتناع ●

*باحث في الشؤون العراقية والدولية ونائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - عمان - الاردن

الهوامش

١- أصدرت الجامعة العربية قرارها بإجماع ١٨ دولة مع تحفظ العراق وامتناع دولتين هما لبنان واليمن عن التصويت؛ ويمكن تفهم هذه المواقف كالتالي: فأغلب الدول المصوتة إما هي دول تحكمها حكومات جاءت نتيجة (الربيع العربي) وصوتت ضد النظام السوري القمعي، أو دول تحكم قرارها تداعيات الربيع العربي، بالإضافة إلى كون البعض الآخر دول معتدلة تقف بالعداء لتوجهات النظام السوري وعلاقته بإيران؛ أما بخصوص رفض لبنان واليمن للقرار؛ فالأولى تدور بفلك النفوذ السوري، خصوصاً أن وزير الخارجية اللبناني الذي صوت ضد القرار محسوب على حزب الله المناصر لسوريا؛ أما الثاني (اليمن) فنظامه يواجه مصيراً مقارباً لمصير النظام السوري فكان عليه درء الخطر قبل أن يصل إليه، بحيث تصبح سابقة تطاله بالمستقبل. أما بخصوص تحفظ العراق فهو قرار أثار الكثير من الانتقادات الداخلية في العراق؛ باعتباره نتيجة طبيعية للعملية السياسية في العراق وتناقضاتها؛ فمن ناحية ينسجم قرار الجامعة بتعليق عضوية سوريا مع توجهات أغلب القوى السياسية، بل يعطيها شرعيه أكثر في الحكم، خصوصاً القوى الشيعية والكردية، باعتبار أن القرار لا يختلف عن الظروف التي رافقت قرار الجامعة الشهير في عام ١٩٩٠ الذي سمح بالتدخل الأجنبي ضد نظام الرئيس صدام حسين، وهو القرار الذي جاء بالحكومة الجديدة في العراق إلى الحكم في عام ٢٠٠٣؛ وعليه كان منطقياً أن يصوت العراق مع القرار وليس الامتناع، وهو ما أثار استياء التحالف الكردستاني الذي انتقد بشدة الموقف الرسمي للعراق من هذه القضية؛ بل إن المعلومات الإعلامية تتحدث عن أن الموقف الكردي ساهم بتغيير الموقف الرسمي الحكومي من الرفض إلى الامتناع؛ ولذلك يتضح هنا حجم النفوذ الإيراني في التأثير على قرارات الحكومة العراقية باعتباره التفسير الوحيد لاتجاه التصويت بهذا النحو وغير المتسق مع مصالح الحكومة العراقية، وهو ما يعزز ما ذهبنا إليه في المقال من أن إيران كانت حاضرة في كل ما يتعلق بقرار الجامعة العربية ودوافع أعضائها للتصويت.

٢- إذ إنه من غير المتوقع أن يكون وفياً لالتزاماته السابقة بتطبيق بنود المبادرة العربية؛ حيث جاءت موافقته آنذاك تحت وطأة الأزمة التي يعيشها، التي أنتجت خلافات حادة حول سبل حلها بين أركان النظام كما تشير بعض الدلائل والمصادر القريبة. فإنه كان من المتوقع أن النظام السوري سيلتف على المبادرة العربية، بل إنه سيصطدم معها قريباً؛ حيث إنه يدرك أن التزامه بالمبادرة يعرض نظامه للتصدع؛ فالنظام يدرك حقيقة أن سحب الجيش من الشوارع ووقف العنف ضد المتظاهرين - بحسب ما تنص عليه المبادرة- يعني أن تتدحرج الأوضاع نحو تظاهرات مليونية واعتصامات كبرى تفضي في الختام إلى نهايته، لاسيما إذا بادر إلى قمعها على نحو أعمى يؤدي إلى قتل آلاف الناس.

٣- ردت الرئاسة السورية على قرار الجامعة بتعليق عضوية سوريا بإعلانها الموافقة على كل بنود المبادرة العربية التي تم التوصل إليها منذ أسبوعين، بل الدعوة إلى اللجنة العربية للقدوم إلى سوريا للوقوف على تنفيذ بنود الاتفاقية.

٤- تجدر الإشارة إلى أن سوريا لديها ما يقارب ١٤ جهازاً استخبارياً منفصلاً كل واحد عن الآخر وهي مرتبطة بالرئيس مباشرة ولم يجر منذ ما يقارب العقد أي تغيير جوهري على مهام أو شخوص هذه الأجهزة الأمنية.

الإسلاميون و«الربيع العربي»

لعبت الأنظمة العربية سواء التي كانت مدعومة من الولايات المتحدة أو تلك التي تعاديها، دوراً محورياً في تقليص أو تحييد دور حركات الإسلام السياسي في السلطة والحكم في المنطقة العربية. ورغم أن الدين الإسلامي يشكل ركناً أساسياً في ثقافة وتقاليد معظم الشعوب العربية، إلا أن المشاركة السياسية الفاعلة للإسلام السياسي في تلك الدول بقيت مقيدة بسبب الطابع السلطوي لأنظمة الحزب الواحد التي تسيدت على الحكم في العديد من الدول العربية.

د. سنية الحسيني *

أثارت ثورات (الربيع العربي) موجة من التوقعات والتحليلات والهواجس حول دور الحركات الإسلامية المستقبلي وإمكانية وصولها إلى سدة الحكم. وعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية لم تكن ملهمة للثورات العربية كما لم تكن رائدة لها، إلا أنها سارعت إلى الالتحاق بركب هذه الثورات وانخرطت بصفوفها، ولم تخف سعيها لاستثمار الربيع العربي بمشاركة سياسية حقيقية في السلطة التي حرمت منها منذ عقود. ومن غير المستبعد أن تحقق هذه الحركات فوزاً كبيراً في أي انتخابات مقبلة واكتساح عدد كبير من مقاعد البرلمان وربما سعت هذه الحركات إلى التنافس على الرئاسة في يوم من الأيام.

بادرت الحركات الإسلامية إلى تبني سياسات معتدلة وشعارات محايدة لإزالة مخاوف الآخرين، وأعلنت بعد مشاركتها في ثورات الربيع العربي نيتها المشاركة في الحكم والسلطة. وعلى الرغم من أن تلك السياسات والشعارات قد تكون براغماتية ومجرد وسيلة تساعد الإسلاميين على الوصول إلى الحكم وليس بالضرورة أن تكون موقفاً أيديولوجياً أصيلاً، إلا أن ذلك لا ينفي حدوث تطور فكري لحركات الإسلام السياسي يستجيب سياسياً للأوضاع الجديدة والمتغيرة في المنطقة وللموقف الدولي أيضاً.

وفي إطار تهيئة نفسها للمشاركة في السلطة أو استلامها، جاء سعي الإخوان المسلمين للتحالف مع الأحزاب الأخرى بما فيها الليبرالية واليسارية وكذلك سعيهم للتفاهم مع المجلس العسكري ليبرهن على قدرة الإسلاميين على عقد تحالفات مع أحزاب وجماعات سياسية أخرى ذات توجهات فكرية وأيديولوجية مختلفة. كما عملت حركات الإسلام السياسي في دول (الربيع العربي) على تقديم أجندات عملية تتعاطى مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد، فغابت شعاراتها المعهودة كالإسلام هو الحل، كما قل الحديث عن الهوية الإسلامية وتقييد حقوق المرأة والأقليات غير المسلمة. وتهدف هذه الطروحات المعتدلة إلى الحد من مخاوف الآخرين من قيام سيطرة إسلامية على حكم البلاد، كما تساعد على التقليل من حدة الضغوط الغربية الرافضة لوصول الحركات والأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم.

إن ذلك يفسر تصريحات حزب الحرية والعدالة الذي تشكل من قبل حركة الإخوان المسلمين في مصر للمرة الأولى مرة منذ عقود طويلة من الحظر، بأنه سيطرح مرشحين لنصف المقاعد التشريعية فقط في انتخابات الخريف المقبل، ولن يطرح أياً للرئاسة، الأمر الذي يوضح مسعى جماعة الإخوان للتحكم في القرار السياسي في مصر من دون السيطرة أو الهيمنة على المشهد السياسي المصري بأكمله. كما اتبعت حركة النهضة الإسلامية في تونس، التي كانت محظورة قبل الثورة التونسية، سياسة مماثلة لنظيرتها المصرية، فعلى الرغم من أنها تحظى بتأييد كبير لدى التونسيين حسب استطلاعات الرأي، رجح زعيمها (الغنوشي) تقاسم السلطة مؤكداً عدم نية الحركة خوض الانتخابات الرئاسية.

وتأتي تصريحات بعض الرموز الإسلامية في الإطار ذاته. فقد دعا الشيخ يوسف القرضاوي، المرجع الفقهي السياسي للإخوان المسلمين في العالم العربي والمرشد السياسي لكثير من الجماعات الإسلامية، إلى قبول الديمقراطية واختيار الشعب لحكامه لمدة محددة من دون اغفال للشورى الملزمة (أهل الحل والعقد) وعدم إخضاع الثوابت الإسلامية للتصويت الديمقراطي. كما أشار زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس راشد الغنوشي إلى أن حكومة إسلامية بقيادة الحركة ستحافظ على تونس كواجهة سياحية ولن تمنع الخمور أو تقيد حرية النساء. وما بين تصريح الشيخ القرضاوي وتصريحات الغنوشي تتضح معالم الالتباس، فمواقف القرضاوي

تبقى أقرب إلى الواقع المتعارف عليه للإسلام السياسي المعتدل، بينما يأتي موقف الغنوشي أكثر انفتاحاً ويخرج عن نص الخطاب الإسلامي المتعارف عليه للحركات والأحزاب السياسية الإسلامية بشكل عام.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تعزز احتمال فوز حركات الإسلام السياسي بأغلبية نسبية في البرلمان. فهذه الحركات وخاصة جماعة الإخوان المسلمين هي الأقدم نشأة والأكثر خبرة وشعبية وتنظيماً، وتحظى بشرعية تاريخية لا تمتلكها الأحزاب الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن هذه الحركات نجحت في تعزيز شعبيتها من جراء الحملات الغربية المعادية للإسلاميين، كما استفادت كثيراً على الصعيد الداخلي في بلدانها من تبني ودعم حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.

من جانب آخر، أسهمت أنظمة الحكم البائدة في كل من مصر وتونس وليبيا وبعض أنظمة الحكم التي تصارع من أجل بقائها كما هو الحال في كل من سوريا واليمن، في تعزيز مكانة حركات الإسلام السياسي في بلدانها، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، من خلال احتواء الأنظمة للأحزاب السياسية القومية واليسارية والتحالف معها، مما أفقدها المصداقية فظلت أحزاب نخب لا ثقل لها في الشارع العربي، بينما حافظت جماعة الإخوان المسلمين رغم قمع ومطاردة قادتها وأعضائها على بقائها وتماسكها مما سمح لها بالنهوض بعد اندلاع ثورات الربيع العربي. فقرار حل الحزب الوطني المنافس لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، أزال العقبة الأكبر من طريق الجماعة للفوز في أي انتخابات برلمانية مستقبلية، وسيكون الحال كذلك إذا ما سقط النظام البعثي في سوريا وتم حل أو اجتثاث حزب البعث، تماماً كما حدث قبل ذلك في العراق.

وقد استفاد الإسلاميون كذلك من دعم بعض الدول المؤثرة في ثورات الربيع العربي، كدولة قطر التي لا تخفي تعاطفها مع جماعة الإخوان المسلمين، وتركيا التي تقدم النموذج الذي يمكن أن يحتذى في الحكم إذا ما وصل الإسلاميون إلى السلطة في دول ثورات الربيع العربي. وأخيراً فقد فرضت ثورات الربيع العربي وبروز دور جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين الآخرين على الولايات المتحدة إعادة النظر في طبيعة علاقتها مع الإسلاميين لأنهم باتوا القوة السياسية الصاعدة والأهم في المنطقة. وربما كانت الولايات المتحدة ترغب في التعاطي مع قوى أخرى تفضلها، لكن لا تشكل بديلاً في الوقت الراهن عن الإسلاميين، وربما يحتاج تطورها لتصبح قوى مؤثرة لسنوات طويلة، ولا تستطيع الولايات المتحدة في هذه الحال تجاهل القوة الأهم الموجودة على الأرض.

وهناك مجموعة من التحديات التي سوف يتحدد على ضوئها مستقبل الإخوان المسلمين في دول (الربيع العربي). يتمثل التحدي الأول في قدرة الإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى على التفاهم فيما بينها على أجندة أو برنامج يحدد طبيعة النظام السياسي الذي سيعيشون في ظله أو يشاركون فيه، وكذلك طبيعة المجتمع الجديد الذي سيشكلون فيه قوة أساسية وفاعلة. وإذا كانت الأمور في هذا الشأن واضحة لدى جماعة الإخوان المسلمين، رغم التباينات في صفوف الجماعة، فليس من المؤكد أن لدى الجماعات الإسلامية الأخرى كالسلفيين والجهاديين والصوفيين، وهي كلها جماعات إسلام سياسي رغم ادعاء بعضها عكس ذلك، رؤى متقاربة فيما بينها من ناحية ومع جماعة الإخوان من ناحية أخرى.

> **من غير المستبعد أن تحقق الحركات الإسلامية فوزاً كبيراً في أي انتخابات عربية مقبلة**

ويكمن التحدي الثاني في مدى قدرة الإسلاميين بكافة اتجاهاتهم على التفاهم مع بقية الأحزاب والاتجاهات السياسية الأخرى في دول (الربيع العربي)، وقدرتهم على الاتفاق معها على برنامج سياسي واجتماعي مشترك يحترم مبادئ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والحريات العامة والخاصة وما شابه ذلك.

ويتمثل التحدي الثالث في مدى قدرة جماعات الإسلام السياسي على التحول إلى حركات إسلامية عصرية مواكبة لروح العصر، ومقتضيات تطوير مجتمعاتها. وفي هذا السياق يتبادر إلى الذهن النموذج الإسلامي التركي الذي يقود نظام حكم علماني تشارك فيه كافة الأطياف السياسية والفكرية والثقافية. وحيث إن التجربة الإسلامية التركية تختلف عن مثيلاتها في دول الربيع العربي، فليس من المعروف إن كانت ثورات الربيع العربي ستنجح في التوفيق بين مقتضيات الحكم في دولة مدنية، والإبقاء على تمسكها بأيديولوجيتها الإسلامية.

أما التحدي الرابع والأخير فيتمحور حول قدرة الإسلاميين في دول (الربيع العربي) على بلورة أو صياغة علاقة جديدة مع الغرب والولايات المتحدة لا تنزع عن الإسلاميين شرعيتهم. فالولايات المتحدة تريد من الإسلاميين مقابل التعامل معهم، تبني سياسات معتدلة تجاه إسرائيل، وتتوقع منهم أيضاً محاربة ما يسمى الإرهاب، بالإضافة إلى اعتماد النظام الديمقراطي في بلدانهم من بين أمور أخرى.

وفي الختام من الصعب التقرير بشكل جازم حول خريطة ومستقبل الإسلام السياسي في دول (الربيع العربي) وكيفية تعامله مع ما أشرنا إليه من تحديات، وفي ظل عدم اكتمال الفصول النهائية للثورات العربية حيث تبقى التطورات مفتوحة على الاحتمالات كافة ●

*أستاذة جامعية وكاتبة صحفية

الدراسات الأكاديمية للشخصيات التاريخية العراقية «رؤى عامة»

تمثل الرسائل الجامعية أحد أهم مصادر البحث المعرفي، وبخاصة تلك التي تتم كتابتها والإشراف عليها من قبل المؤسسات المعرفية الرصينة والمشهود لها بالحيادية والالتزام بمقومات البحث العلمي. وفي واقع الأمر إن الدور الأساسي لهذه النوعية من المؤسسات لهو البحث المعرفي بمختلف فروعه، أما التعليم فيكون بمثابة نشاط مواز وداعم للفكرة الأساسية.

د. سمير عبدالرسول العبيدي *

أولى المهتمون بالشأن المعرفي في العراق مرحلة الحكم الملكي (١٩٢١/٨/٢٣-١٩٥٨/٧/١٤) أو كما يسميها غالبية المختصين مرحلة الحكم الوطني (وهو الأصح) جل اهتمامهم، إذ تبرز وبقوة عند الحديث عن تاريخ العراق المعاصر كونها شهدت بناء الدولة العراقية الحديثة عقب انتهاء الحكم العثماني، وقد تجلى ذلك في اتجاهين أساسيين اولهما تمثل بكتب السير والمذكرات الشخصية، وثانيهما وهو الأهم ويتمثل بالرسائل الجامعية.

وفي واقع الأمر تُعد كتب المذكرات والسير من أكثر المؤلفات رواجاً في المكتبات الخاصة والعامة، ويعود سبب ذلك الى رغبة القراء في التعرف إلى أحداث وشخصيات غابت عنهم أو غابوا عنها، ذلك أن الكاتب في أغلب هذا النمط من العمل الإبداعي أنما يسعى إلى تقديم (صورة قلمية) يوثق فيها مسيرته الشخصية في الأساس، كما يسعى وإن بشكل غير مباشر إلى دراسة شخصيات أخرى معاصرة له، وعليه فإنه يقدم قراءة متكاملة لأسلوب الحياة خلال حقبة زمنية محددة، وبالمحصلة تصبح هذه النوعية محط اهتمام كبير ليس من قبل المختصين بالتاريخ فحسب بل تشمل فروعاً معرفية أخرى.

وفي العالم الغربي تتم هذه العملية بنوع من الاحترافية ساهم فيها وجود تقاليد عريقة تتحكم في هذا الموضوع، وتتمثل بسعي المبدعين في المجالات كافة إلى توثيق سيرهم الذاتية عبر إنشاء مؤسسات معرفية تتولى الحفاظ على أرشيفهم الشخصي، أو أن يعهدوا بهذه التركة المعرفية إلى إحدى الجامعات العريقة للحفاظ عليها ولجعلها متاحة للدارسين والمهتمين. وفي أغلب الأحيان يعهد الشخص المعني بذلك إلى الجامعة التي تخرج منها أو تلك التي عمل فيها.

بالمقابل شهد العالم العربي نهضة في مجال التأليف والنشر بدأت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وانتهت في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي نتيجة للظروف التي سادت في المنطقة بسبب الصراع العربي - الصهيوني ونكسة عام ١٩٦٧، حيث تحول العرب الى مستهلكين أو مقلدين للنشاط المعرفي في كثير من الحالات بعد أن كانوا مساهمين أساسيين، وليس أدل على ذلك من أن حجم النتاج المعرفي في الدول العربية مجتمعة للعام ٢٠٠٩ لا يكاد يعادل حجمه ما تنتجه دولة مثل تركيا.

وفي العراق ارتبط النشاط المعرفي عامة بالتطور السياسي وتحديداً منذ تأسيس الحكم الوطني في ١٩٢١/٨/٢٣، وتمثلت أهم معالمه بالتعليم الذي اقتصر في غالبيته العظمى على القطاع الرسمي وهذا ما جعل من الدولة المساهم الرئيسي في هذا المجال عكس ما هو عليه الحال في بلدان العالم الغربي.

أسلوب دراسة الشخصيات التاريخية:

جاء تأسيس الدراسات العليا في جامعة بغداد سنة ١٩٦١، ليشكل حدثاً مهماً في تطور الدراسات التاريخية في العراق. وقد نتج عن ذلك تخريج عدد كبير من الباحثين، كانت ولا تزال لهم، مساهمة في المسيرة الجامعية العربية. وكان للرسائل التي قدموها لنيل الماجستير والدكتوراه أثر في تنشيط المدرسة التاريخية العراقية المعاصرة وإعطائها ملامحها وقسماتها البارزة، وخاصة في مجال التشديد على المنهج التاريخي والعودة إلى الأصول سواء كانت عراقية أو عربية أو أجنبية، ومن ثم عرض المادة العلمية ونقدها وتحليلها بما يساعد على وضع الحدث التاريخي في مكانه المناسب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتشجيع الدراسات التاريخية، كانت بعض المشكلات من القوة، بحيث اضطرت المسؤولين عن قسم التاريخ بكلية الآداب- جامعة بغداد إلى وقف دراسة الدكتوراه في التاريخ الحديث، بعد فترة وجيزة من فتحها، على الرغم من توفر الملاك التدريسي المتخصص، ولعل في مقدمة المشكلات: قلة المصادر، وارتباك أسس القبول، وعدم توفر بعض

الظروف المناسبة للباحثين. لكن جهوداً محمودة بذلت كان لها أثرها الطيب في إعادة فتح الدراسات العليا في التاريخ الحديث في أوائل السبعينات، فكان أن بدأ جيل من الباحثين يقدمون رسائلهم للماجستير والدكتوراه، ويتبوأ معظمهم اليوم المسؤولية العلمية والإدارية في قيادة حركة كتابة التاريخ في العراق.

وتعد دراسة الشخصيات من أهم فروع الدراسات التاريخية لكون الإنسان هو (صانع التاريخ)؛ وإذا أردنا أن نتتبع هذا الموضوع في العراق المعاصر فإنه يعود الى عام ١٩٧٤ عندما كتب الباحث سامي عبدالحافظ القيسي رسالته للماجستير الموسومة (ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦) بإشراف الأستاذ الدكتور فاضل حسين، وقد حصلت الرسالة على درجة الامتياز وتم تعضيدها وطباعتها في العام التالي على نفقة كلية الآداب - جامعة بغداد[١].

تعد دراسة الشخصيات من أهم فروع الدراسات التاريخية لكون الإنسان صانع التاريخ

وبدءاً من ذلك التاريخ خرجت إلى الوجود المئات من الرسائل الجامعية والتي تناولت سير مختلف الشخصيات التي أسهمت في بناء الدولة العراقية الحديثة، ومن الممكن أن نحدد جملة من الأمور التي ميزت هذا التوجه الأكاديمي، والذي يحسب لكلية الأداب - جامعة بغداد قصب الريادة فيه:

١- يتوجب على الباحث الاتصال بأسرة الشخصية موضع الدراسة، وهذا الأمر له أهمية قصوى، ذلك أن حجم ونوعية التعاون الذي تبديه هما ما يحدد بالأساس مدى القيمة العلمية للرسالة في كثير من الحالات.

٢- اقتصرت الدراسة في هذا المجال على مدة الحكم الوطني (١٩٢١/٨/٢٣-١٩٥٨/٧/١٤) بالإجمال، بسبب القيود الحكومية، ذلك أن جميع الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في العراق بدءاً من ذلك التاريخ وحتى ٢٠٠٣/٤/٩ كانت تسعى إلى إحداث نوع من القطيعة غير المباشرة مع الماضي.

٣- كانت هنالك جملة من (المحددات والثوابت) ألقت بكاهلها وطيلة هذه المدة على مجمل النشاط البحثي في المؤسسات المعرفية العراقية ومن ضمنها الرسائل الجامعية، وقد تجلى ذلك في اختيار التسميات للأحداث التاريخية المهمة فهذه (وثبة) وتلك (انتفاضة) وغيرها، مما يعني غياب عنصر التوحيد وترك الأمر مفتوحاً للاجتهاد الشخصي، ومن دون الأخذ بوجهات النظر العلمية[٢] في هذا السياق مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التسميات تتغير من رسالة الى أخرى كما هو الحال مع (الحرب العراقية-البريطانية ٢-١٩٤١/٥/٢٩)، و(انتفاضة عام ١٩٤٨ ضد المعاهدة العراقية - البريطانية)، على سبيل المثال لاالحصر، والأمثلة على ذلك كثيرة ومعروفة ولا حاجة لتكرارها.

٤- تطرقت بعض الرسائل الجامعية إلى مرحلة ما بعد ١٤ يوليو ١٩٥٨، كما حدث أثناء كتابة رسالتي للماجستير[٣]، وهنا تواجه الباحث صعوبات جمة من أبرزها ندرة الوثائق البريطانية بحكم المدة الزمنية، ذلك أن القانون البريطاني يحدد ٣٠ عاماً كحد أدنى للإفراج عن الوثائق الحكومية.

٥- وفي واقع الأمر تستحق النقطة السابقة التوقف عندها، إذ لم ينشر حول هذا الموضوع سوى أربعة كتب أولها (وحسب أسبقية الصدور) للدكتور وليد الأعظمي بعنوان «ثورة ١٤ يوليو، وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية» وصدر في عام ١٩٨٩، ويحسب له أنه سعى إلى ترجمة التقارير التي نشرت في الصحف عن ١٩٥٨/٧/١٤ وهي على درجة كبيرة من الأهمية. ثم كتاب الدكتور علاء نورس «ثورة ١٤ يوليو في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية» وصدر في عام ١٩٩٠. لكن أكثر هذه المصادر أهمية كتاب الدكتور مؤيد إبراهيم الوندواي والمعنون «وثائق ثورة ١٤ يوليو في ملفات الحكومة البريطانية» الصادر في العام نفسه، وهي أطروحة دكتوراه مطبوعة جرى إعدادها في المملكة المتحدة، وقد غطى المؤلف معظم مراسلات السفارة البريطانية في بغداد للمدة (١٩٥٨/٨/١٥-١٩٥٨/٧/١٤)، وشملت التغطية أيضاً المراسلات التي تمت في تلك المدة، والخاصة بأحداث العراق، والتي جرت أو تم تداولها داخل أروقة وزارة الخارجية البريطانية، والسفارات البريطانية العاملة في أنقرة وطهران وكراتشي وواشنطن وعمان وبيروت وموسكو ومنطقة الخليج العربي وباريس وبون. وتتضمن هذه المجموعة أيضاً الأسباب التي حدت بالحكومة البريطانية للاعتراف بالحكم الجديد. وأخيراً تبرز مؤلفات الراحل خليل إبراهيم حسين الزوبعي وقد قام هذا الباحث الجليل بجلب الكثير من الوثائق البريطانية المهمة وعلى حسابه الخاص ثم قام بترجمتها بنفسه وصدرت في أربعة أجزاء عام ٢٠٠٢ عن مؤسسة بيت الحكمة وتغطي المدة (يوليو ١٩٥٨-ديسمبر ١٩٥٩).

كما يحسب له أنه سمح لطلبة العلم ومنهم كاتب المقال بالاطلاع عليها (قبل نشرها) والاستفادة منها بصورة شخصية وهو أمر كانت له أهميته القصوى في تلك المرحلة، في ظل الظروف السائدة آنذاك وغياب الاهتمام الرسمي بالموضوع برمته[٤]، كما كان بيته محطة لطلبة العلم وقد حوت مكتبته أمهات الكتب النادرة وباللغات المختلفة، وقد نشرت الوثائق المترجمة عقب رحيله في عدة أجزاء. كما أن الأمر لم يقتصر على الوثائق والمصادر الأجنبية، بل امتد ليشمل الوثائق العراقية التي لاقى ويلاقي الباحثون صعوبات جمة في الوصول إليها ، هذا إن كانت موجودة أصلاً ولم تتلف بفعل الإهمال وعوادي الزمن.

٦- إن كتب السير والمذكرات صدرت إجمالاً قبل عام ١٩٧٥ وبكميات محدودة، ولم تتم إعادة طباعتها لرحيل أصحابها وعدم اهتمام أسرهم بموضوع إعادة النشر، فيما عدا بعض الاستثناءات منها (مذكرات سليمان فيضي) التي طبعت ٤ مرات بدعم خاص من أسرته. ناهيك عن أن غالبيتهم استقر في خارج القطر وتحديداً منذ عام ١٩٩٠؛ مع الإشارة

إلى أن هنالك عدداً كبيراً من المذكرات المخطوطة[٥] والتي تنتظر أن تأخذ طريقها للنشر.

٧- يمكن القول إن هناك نوعاً من السباق مع الزمن، إذ كلما مرت السنين ضاق نطاق البحث، وقد يواجه الباحث مشكلة تتلخص في أن من سبقه قد تطرق إلى الشخصية موضوع البحث بشكل أو آخر سواء عن طريق الكتب والبحوث وغيرها وإن كانت العملية نسبية وتتفاوت من شخصية إلى أخرى، كما أن الكتابة عن الشخصيات التاريخية وخاصة في المجالين السياسي والعسكري تتميز بأنها لا بد أن تهتم بدراسة الشخصية ضمن محيطها العام وعلاقاتها بالغير، حتى لا تبقى هنالك جوانب مبهمة أو غير مدروسة، وهنا يتحمل الباحث مسؤولية مضاعفة تتمثل بأنه يعلم سلفاً أنّه لا يمكن كتابة رسالة جديدة عن الشخصية المعنية، لذا فهو ملزم بالقيام بكل ما تقدم ذكره استجابة لضرورات البحث العلمي ولاشتراطات (المشرف / لجنة المناقشة)، لذا يحجم الكثير من الباحثين عن دراسة الشخصيات التي كتبت عنها رسائل جامعية وبخاصة في ظل غياب معلومات جديدة تستوجب فتح الملف مرة أخرى. مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأمور لا يتم اشتراطها وبنفس الصرامة عند الكتابة عن الشخصيات الفاعلة في المجالات الأخرى.

٨- كما تبرز نقطة أخرى ضمن السياق نفسه الذي تقدم ذكره، ألا وهو العامل الإنساني، إذ إن كتابة هذا النوع من الرسائل الجامعية تستدعي القيام بمقابلات شخصية، وهو أمر له أهميته القصوى، كما أن للزمن تأثيره عليه نتيجة (الوفاة، المرض، السفر)، وفي بعض الحالات تحجم الشخصية عن التعاون بحكم الرغبة في أن تتم دراسته بصورة مستقلة أو أنه (أصدر / ينوي) نشر مذكراته الخاصة، وهو ما يفسر لنا تكرار بعض الشخصيات في غالبية الرسائل الجامعية ومنهم «محمد حديد، خليل كنه، محمد صديق شنشل...»، وفي مرحلة لاحقة «ناجي طالب، رجب عبد المجيد، صبحي عبدالحميد...».

وفي الختام لا بد من الإشارة الى أن كتابة الأطروحة لا تمثل إلا النزر اليسير من الجهد المعرفي للباحث، إذ يستلزم أن يتم نشرها لتصبح متاحة لأكبر شريحة ممكنة من القراء والباحثين، إذ إن هنالك مئات بل آلاف من رسائل الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات مازالت حبيسة الأدراج، ولم يتم نشرها، وبقيت العملية في أضيق الحدود مع غياب الدعم الحكومي اللازم[٦]، واستمر الأمر ضمن نطاق الجهد الشخصي للباحث أو أسرة الشخصية محل الدراسة وهي عملية تتم في حدود ضيقة وتخضع لاجتهادات فردية كثيرة، لذا لا يعول على نتائجها كثيراً ●

*أستاذ تاريخ ليبيا المساعد - الجامعة المستنصرية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- قسم الدراسات التاريخية

الهوامش

١- كان هذا التوجه البداية لإعداد ونشر سلسلة من الرسائل الجامعية الرصينة وفي مواضيع وجامعات أخرى كذلك منها: حميد أحمد حمدان التميمي،البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة)، السلسلة ٢٥، بغداد، مطبعة الإرشاد ١٩٨١، (ص ٦٩٢) والكتاب في الأصل رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى كلية الآداب - جامعة بغداد في عام ١٩٧٥.

٢- قام بيت الحكمة - بغداد بطرح هذا الموضوع في ندوات علمية شارك فيها بعض المختصين، ولكنها تنتظر المزيد من الإسهامات العلمية الأخرى. للتفاصيل ينظر: مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، العدد ٢١، السنة الثامنة ٢٠٠٩.

٣- محمد صديق شنشل ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٩، قسم الدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة بغداد،١٩٩٧.

٤- يوجد هنالك استثناء وحيد وهو قيام بيت الحكمة- بغداد، بإصدار السلسلة الوثائقية وعددها ١٠ كتب، وهي تعنى أساساً بالوثائق الدبلوماسية العراقية الموجودة في المكتبة الوطنية، وقد صدرت ما بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ولا يخفى على الجميع طبيعة الأوضاع السائدة في البلاد خلال تلك المدة مما حال دون استكمال عملية التوثيق وقلل من فرص وصول واستفادة الباحثين منها.

٥- أتيح لكاتب المقال الاطلاع على بعض هذه المذكرات المخطوطة والتي تنتظر أن يهتم بها المحققون من أجل نشرها، ومنها (مذكرات الفريق الركن أمين زكي سليمان، مذكرات ارشد العمر، مذكرات مصطفى العمري).

٦- يمكن الإشارة إلى بعض التجارب المحدودة في هذا السياق منها تجربة بيت الحكمة - بغداد في إصدار سلسلة الإعلام ما بين عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، والتي توقفت عند الإصدار الثالث وهي: د. نضر علي أمين الشريف، محمد فهمي سعيد (٢٠٠٢)؛ طارق مجيد تقي العقيلي، د. ناجي الأصيل (٢٠٠٢)؛ د. علي عبد شناوه، محمد رضا الشبيبي (٢٠٠٣)؛ كما ظهر في الأسواق مؤخراً كتاب (فاطمة عباس السعدي)، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير منشورة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، سلسلة رسائل جامعية ٢٠٠٨.

آسيا الوسطى: مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي

بعدما تعمّقتُ في قضايا آسيا الوسطى على المستويين المهني والأكاديمي منذ عام ١٩٩٨، خلصتُ إلى أن المنطقة تقدّم العديد من حالات الدراسة التي تبيّن كيف تتصادم و/أو تلتقي المصالح الدولية مع الاقتصاد المشروع والجريمة المنظمة والعنف السياسي. وتبلورت لديّ هذه الأفكار في سياق البحث الأكاديمي الذي أجريته حول العلاقة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث خلصتُ في عام ٢٠٠٠، إلى أن الحركة الإسلامية الأزبكيّة اكتسبت زخماً متزايداً لأن (جمعة نَامَانغاني) Namanganiy نجح في إضفاء (صبغة) شرعية على عمليات تهريب المخدرات التي كانت تقوم بها هذه الحركة.

د. تامارا مَكَرينكو*

تطوّر هذا النوع من العمليات على مرّ السنين نتيجةً لالتقاء المصالح السياسية مع مصالح الجريمة المنظّمة. فعلى سبيل المثال، تبرهن الأدلة المتوافرة أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية في قرغيزيا تورّطت في العديد من الأنشطة غير المشروعة؛ مع ذلك، تتمتع هذه القطاعات بكامل الحريّة في استخدام النظام المصرفي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

بدلاً من أن تتبنى منطقة آسيا الوسطى القيَم الديمقراطية التي يتبنّاها ويدعمها الغرب وآليات السوق التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، نجد أن هذه المنطقة لا تزال خاضعةً للنفوذ المتعاظم للأنظمة الاستبدادية وأنظمة حكم الفرد وشبكات الجريمة المنظمة، مما يعرقل مسيرة تقدّمها.

وعلى الرغم من الانتقادات المتكرّرة لدول آسيا الوسطى بسبب عدم تقدم المسيرة الديمقراطية فيها أو لعجزها عن السيطرة على الجريمة المنظمة والتمرّد والتطرّف، تساهم ممارسات الأطراف الخارجية في استمرار الحكم الاستبدادي والفساد في هذه الدول، ما يُغذي، بدوره، عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هناك.

الجغرافيا الاقتصادية كالجغرافيا السياسية الجديدة

من الناحية التاريخية، برزت أهمية آسيا الوسطى لأنها نقطة التقاء الشرق والغرب ومنطقة مُحاطة بالامبراطوريات ومجاورة لمناطق تعاني من النزاعات وانعدام الأمن (مثل أفغانستان وإقليم شينيانغ Xinjiang الصيني وإيران). ومع أن هذه المنطقة أُهملت، إلى حدّ كبير، خلال الحرب الباردة، إلا أنه أُعيد اكتشاف أهميتها الحيويّة بسرعة.

فهناك اعتراف متزايد بآسيا الوسطى كطرف مهم في لعبة التنافس على مخزون بحر قزوين من الطاقة وكأحد روافد أمن الطاقة الصيني، وكمسرح للنفوذ السياسي الروسي وكمنطقة عبور للنشاط الاجرامي والتطرّف الديني، الذي بلغ ذروته في أفغانستان.

آسيا الوسطى تلقت من الصين استثمارات أجنبية مباشرة وقروضاً طويلة الأجل قُدِّرت بنحو 13 مليار دولار

ونظراً إلى هذه الحقائق الإقليمية، تمثّل آسيا الوسطى جزءاً من صراعات عديدة تشهد، بين الحين والآخر، تنافساً شديداً بين الأطراف الدولية الساعية لجذب اهتمام المنطقة والوصول إلى مواردها الطبيعية، في النهاية. وفي الغالب، يُشار إلى الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف التي يُسعى إلى إبرامها مع دول آسيا الوسطى، كأدلّة واضحة على التنافُس من أجل السيطرة على موارد المنطقة.

ولئن كانت القوى الخارجية قادرة على إملاء شروط التعامل مع دول هذه المنطقة، إلا أن نخبها باتت تدرك أنها تستطيع توظيف المصالح المتنافسة لفائدتها «الشخصية، في الغالب». بالنتيجة، اعتُبرت مفاهيم أساسية عديدة، في الغالب، كحكم القانون والمشاركة في الحكم والشفافية في الصفقات التجارية، أموراً يُمكن الاستغناء عنها لحماية المصلحة الوطنية.

ولا يقتصر استعراض النفوذ السياسي على مستوى العلاقات بين الدول، بل ينطوي أيضاً على إظهار قدرة الدول على تحقيق مصالحها التجارية وتقليص سيطرة الجريمة المنظمة على مجالات اقتصادية محدّدة، من دون تهديد الاستقرار في المدى القريب. ولو حللنا ممارسات كلٍّ من الصين وروسيا والولايات المتّحدة على حدة، لوجدنا أن كل واحدة من هذه الدول ساهمت في استمرار الوضع القائم في جمهوريات آسيا الوسطى. وتمثّل السيطرة على موارد المنطقة وبناها التحتية من أولويات هذه الدول، لأنها تعتبرها أداةً فاعلة لتعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي في المنطقة.

توسيع الصين لنطاق استراتيجيتها تُجاه إفريقيا

تهتم الصين بمنطقة آسيا الوسطى منذ التسعينات ولا ريب في أن استراتيجيتها تُجاه هذه المنطقة متعددة الأوجه. لكن من حيث الجوهر، يبدو أن الصين تتبع في هذه المنطقة سياسة مماثلة لتلك التي تتبعها في إفريقيا. بعبارة أخرى، تعمل الصين على توسيع حضورها الإقليمي بصورة مستمرّة من خلال الاستحواذ على حصص متزايدة من موارد الطاقة والبنى التحتية للمنطقة، وعبر تقديم قروض «من دون شروط سياسية». فعلى سبيل المثال، وافقت بكين مؤخراً على إقراض أستانا Astana عشرة مليارات دولار لكي تطوّر صناعتي الغاز والنفط فقط: ويندرج هذا الاجراء، على الأرجح، في إطار سياسة الصين الرامية إلى توسيع علاقاتها الإقليمية في مجال الطاقة.

ومع أن بكين أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دوشنبيه وطشقند وألماتي Almaty وبيشكِك، إلا أنها تمكّنت، في الوقت ذاته، من الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا في إطار منظمة شنغهاي للتعاون؛ ويُعزى ذلك إلى حقيقة أن تعزيز الصين لنفوذها الإقليمي استند إلى استراتيجية استثماريّة مدروسة بعناية. وتجلى هذا بكل بوضوح في طاجيكستان حيث استثمرت الصين في صناعة الألمنيوم؛ وفي كازاخستان، حيث أبرمت اتفاقيات تجارية مهمّة مع شركة كازاخستان للغاز KazMunaiGaz والوكالة الكازاخيّة للطاقة الذريّة Kazatomprom. وبدأت أوروبا تنظر بعين القلق إلى النموذج الاستثماري الصيني، خصوصاً أن آسيا الوسطى تلقت من الصين استثمارات أجنبية مباشرة وقروضاً طويلة الأجل قُدِّرت قيمتها الاجمالية بنحو ثلاثة عشر مليار دولار.

> تعزز مؤخراً الاهتمام بموارد آسيا الوسطى في ظل النهم العالمي للطاقة

مظاهر النفوذ الروسي

نجحت روسيا أيضاً في استخدام المجال التجاري لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى. واتّضح هذا بشكل خاصّ في كازاخستان - التي تعدُّ الجمهورية الوحيدة في المنطقة التي تقيم معها روسيا علاقات مباشرة. فقد توغّلت روسيا بدايةً في النظام المصرفي الكازاخيّ من خلال البنوك المملوكة للدولة - وذلك عبر الاستحواذ المباشر وغير المباشر على حصص في تلك البنوك. ومن الناحية النظرية، ستسمح هذه السياسة لموسكو بممارسة نفوذها على اقتصاد كازاخستان من خلال التحكّم بالنشاط الاقراضي والسيطرة على القرارات المتعلّقة بالديون التجارية. فقد أقرض بنك التنمية الاقتصادية الكازاخيّ أستانا Astana، مثلاً، ٣,٥ مليار دولار لكي تستخدمها فقط في شراء منتجات روسية. ومن المحتمل أيضاً أن تُعاد هيكلة بنك بي تي أي BTA مع إمكانية بيعه إلى سبيربانك Sberbank الروسي.

وعلى الرغم من تركيزها على احتكار السوق المالية، إلا أن روسيا عزّزت أيضاً نفوذها في قطاعيّ الطاقة والثروة المعدنية. فقد وسّعت شركات روسية مثل پوليروس Polyrus لاستخراج الذهب وپوليمِتال Polymetal، نطاق سيطرتها على مخزونات كازاخستان من الذهب والنحاس. كما أن شركة لوكأويل Lukoil الروسية تواصل توسيع حضورها في كازاخستان. وقدّمت موسكو، مثلاً، قرضاً ضخماً لكازاخستان أثناء الأزمة المالية لضمان تمكين لوكأويل من شراء حصة بريتش پتروليوم BP في مشروع خط أنابيب بحر قزوين، الذي يشارك في تنفيذه عدد من شركات النفط العالمية. ليس هذا وحسب، بل إن الرّئيس نورسلطان نزاربابيف

Nursultan Nazarbayev دعا لوكأويل في عام ٢٠٠٣، للانضمام إلى مجلس كازاخستان للاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال استراتيجيتيهما التجاريتين الراميتين إلى تعزيز نفوذهما الإقليمي، ساهمت الصين وروسيا عن غير قصد في استمرار الوضع السياسي القائم في آسيا الوسطى. وبعد دراسة الصفقات التجارية المختلفة التي أبرمتها الصين أو روسيا مع دول آسيا الوسطى، تجلى لنا في حالات عديدة أن حكم القانون والمشاركة في الحكم والشفافية في الصفقات التجارية اعتُبرت مفاهيم غير ضرورية، ما أدى إلى إهمالها. بالتالي، لم يمثّل ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة الهدف الذي سعت إليه دول المنطقة من خلال إبرام الصفقات التجارية الدولية. وفي الحقيقة، أُبرم العديد من هذه الصفقات فقط من أجل الحفاظ على (حكومات الظلّ). بعبارة أخرى، لم تُخصص عائدات هذه الصفقات للتنمية الاقتصادية، بل سُخّرت لضمان استمرارية الأنظمة السياسية القائمة.

التركيز الأمريكي على الأولويات الأمنية

خلافاً لاستثمارات الصين وروسيا غير المشروطة سياسياً في آسيا الوسطى وغير المدفوعة أمنياً، ركّزت معظم الاستثمارات الأمريكية في هذه المنطقة خلال حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمر، على ضمان إبرام اتفاقيات لإنشاء المزيد من القواعد العسكرية هناك. وتركت هذه الاتفاقيات آثاراً مماثلة لتلك التي تركتها الاتفاقيات التجارية الصينية والروسية - فقد أهملت واشنطن آليات السوق التي يحترمها الغرب فقط لأجل ضمان أولوياتها القومية.

وتُعدُّ قاعدة ماناس Manas الواقعة في قرغيزيا دليلاً حياً وموثّقاً على هذا التوجّه الأمريكي. ففي عام ٢٠٠٥، كشف تحقيق أجراه مكتب التحقيقات الفيدرالي عن اختلاس ملايين الدولارات من عقود الوقود التي منحتها وزارة الدفاع الأمريكية إلى الشركات، التي كان يسيطر عليها الرئيس القرغيزي وصِهره، في حينه. واستمرّ هذا الاتجاه حتى بعدما خلف باكييف Bakiev أكاييف Akayev، وذلك من خلال عقود الوقود الخيالية التي تذهب حالياً إلى الشركات التي يُزعم أنها تخضع لسيطرة نجل الرّئيس الحالي. ولم تقتصر الممارسات الأمريكية المريبة على دفع مبالغ طائلة لضمان الحصول على الوقود «من خلال إقران الاتفاقيات التجارية مع مساعدات متزايدة»، بل لقد اتّهم البعض واشنطن أيضاً بغضّ الطرف عن التجاوزات الكثيرة التي ارتُكبت وبُلّغ عنها أثناء الانتخابات الرئاسية القرغيزيّة الأخيرة.

الصراع على النفوذ الجيو - اقتصادي وأمن آسيا الوسطى

تمثّل التفاعلات الجيو-سياسية المحدّد الرئيسي لأمن آسيا الوسطى لأنّ الأطراف الخارجية تستخدم أراضيها كمسرح للصراع على النفوذ السياسي. ونظراً إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الحادي عشر من ديسمبر، حدث تغيير في حقائق هذه المنطقة، علماً بأن هذا التغيير لم يطرأ على اللعبة الدولية الأساسية، وإنما طال أساليب ممارستها. ومع أن التأثير المباشر لهذا التحوّل الطفيف لم يتّضح بعد، إلا أن بناء هيكلية اقتصادية هشة في آسيا الوسطى يُعزّز الأخطار المباشرة التي تهدّد الاستقرار الإقليمي.

> ساهمت الصين وروسيا عن غير قصد في استمرار الوضع السياسي القائم في آسيا الوسطى

لا يمكن إنكار حقيقة أن ظهور مصالح تجارية مشروعة وفرص استثمارية حقيقية يساهم، حتماً، في خلق شكل من أشكال الاستقرار الاقتصادي الواسع النطاق؛ وهو ما حدث بالفعل في منطقة آسيا الوسطى منذ استقلال جمهورياتها عن الاتحاد السوفياتي البائد. لكن في الوقت ذاته، أُنشئت هذه البيئة التجارية على أساس هشّ. أساس ينخره الفساد وتزعزعه المصالح السياسية المتنافسة والاضطرابات الداخلية وإحباط الشعوب والجريمة المنظمة. ولا يزال الرفاه مقتصراً على ذوي النفوذ، بينما يستمرّ تكديس رؤوس الأموال في البنوك الأجنبية «ما يسهّل، في الغالب، حركة الأموال المكتسَبة بطرق غير مشروعة». أما المجتمع المدني، فإنه مكبّل بسبب السياسات المتناقضة التي تتّبعها الأطراف السياسية الداخلية والخارجية.

وطالما استمرّت الولايات المتّحدة وروسيا والصين في اللعبة الجيو-اقتصادية في المنطقة، فإنّه سيبقى شيء ما يشبه الاستقرار؛ الأمر الذي سيخدم مصالح هذه الدول الثلاث. لكن يتعيّن على المرء أن يتساءل حول مدى إمكانية الاستمرار في مثل هذه السياسة، وأن يعترف أيضاً بأنّ المساس بالمصالح الإقليمية لأي واحدة من هذه الدول - ولو بشكل طفيف - قد يُدخل المنطقة في دوامة من عدم الاستقرار المتفاقم ●

*أستاذة مساعدة بجامعة دوندي، وشريكة بمؤسسة وست ساندز الاستشارية للشراكة ذات المسؤولية القانونية المحدودة
**تم نشر المقال بالتعاون والتنسيق مع مجلة حلف الناتو (NATO Review©)

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

توقعات الإستهلاك العالمي للطاقة
حتى عام 2025

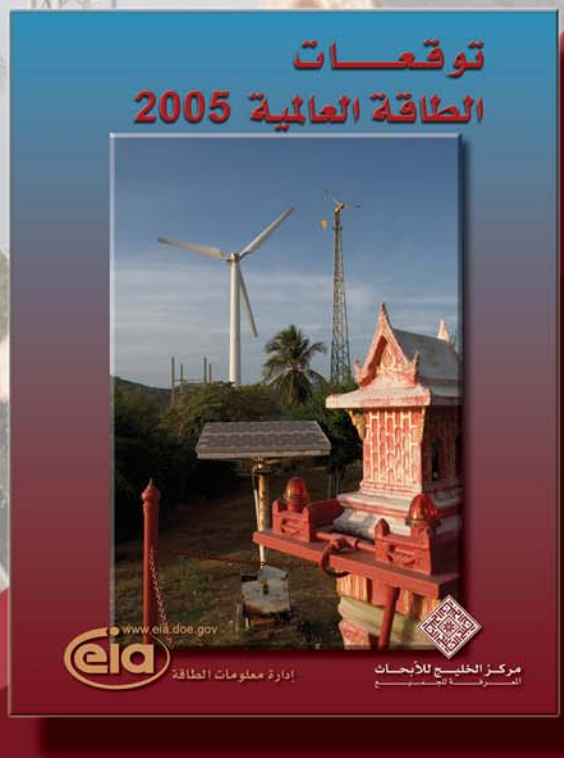

أحصل على نسختك:

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أمةٌ لا تقهر: تعرف عدوها وتعزز قوتها

تنتشر الكتابات حول موضوع الإرهاب بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الأخيرة، لكن هذا الكتاب تميز عن غيره من الإصدارات في هذا المجال. وهو يتطلب انتباهاً خاصاً لا سيما أن كاتبه يقوم بأبحاثٍ عن الإرهاب منذ أربعين سنة. ولا بد لهذا الكتاب من أن يجد مكاناً له على أرفف المكتبات الكبرى وفي قائمة الكتب حول موضوع الإرهاب.

أما عنوان الكتاب (أمة لا تقهر) فمستوحى من مقولة للخبير الاستراتيجي الصيني سان تزو الذي كتب منذ ٢٥ قرناً أن «الأمة التي لا تُقهر هي في داخلك»، وحين يكون الكيان (لا يُقهر) يعني أن هذا الكيان يعرف نفسه ويحافظ على جوهره. وبالإضافة إلى ذلك «كون الكيان لا يُقهر لا يشمل صفوف الجيش المدججة والحصون المنيعة فحسب، بل أيضاً الثقة والشجاعة والالتزام؛ باختصار كل ما هو ضد الرعب والخوف» (ص ٤-٥). ويتطلب القضاء على الإرهابيين، من خلال الحد من إمكاناتهم وإجهاض مخططاتهم وإحباط استراتيجياتهم وسحق هويتهم، يتطلب إصراراً وعزماً من قِبَل الغرب بشكل عامّ والولايات المتحدة بشكل خاص. كما يتطلب الانتصار على الإرهاب، بحسب براين جنكينز، الاعتماد على الحرية كمصدر للأمن الأمريكي أو بوصفها حارساً له.

ويمكن رسم معالم بداية الإرهاب المعاصر بالعودة إلى أول عملية خطف طائرة لأهداف سياسية في عام ١٩٦٨، وأول عملية اختطاف ناجحة لدبلوماسي على يد الميليشيات المسلحة في التاريخ المعاصر أيضاً في عام ١٩٦٩، وعملية مطار اللد في إسرائيل واغتيال الرياضيين الإسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ في عام ١٩٧٢. إلا أن جنكينز يشير إلى أن معالم الإرهاب تغيرت بشكلٍ جذري منذ أواخر ستينات القرن الماضي. أولاً باتت النزاعات والمنظمات الإرهابية أقل عدداً اليوم. كما أن الأيديولوجيات السياسية التقليدية المحفزة والمغذية للإرهاب تراجعت اليوم لتفسح المجال أمام الأيديولوجيات المعتمدة على العقائد الدينية.

ولعل التغيير الأبرز الذي شهده الإرهاب هو التصعيد الملحوظ، فمنذ أكثر من ثلاثين عاماً اشتهر جنكينز بقوله المأثور: «الإرهابيون يريدون عدداً كبيراً من المتفرجين وليس عدداً كبيراً من الضحايا». وكان هذا القول يعني أن حرص المنظمات الإرهابية على صورتها فرض عليها قيوداً لكي لا تتهدد عناصرها أو تثير الغضب الشعبي، لكن منذ منتصف الثمانينات بدأت هذه القيود تضعف وارتفع عدد الاعتداءات الواسعة النطاق بشكلٍ مثير للقلق.

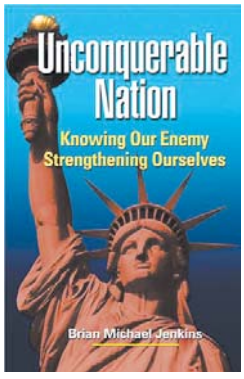

الكتاب: «أمةٌ لا تقهر: تعرف عدوها وتعزز قوتها»
تأليف: براين مايكل جنكينز
الناشر: (راند كوربورايشن) - طبعة ٢٠٠٦
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

ويرسم جنكينز أيضاً المنحنى التصعيدي للإرهاب. في المرحلة الأولى أصبحت هذه المنظمات أكثر عنفاً وأكثر فاعلية. واحتلت العناصر الإجرامية والمتطرفة دينياً الصفوف الأمامية في الجبهة الإرهابية. ونتيجةً لذلك التصعيد بات عدد كبير من الإرهابيين اليوم يريدون «عدداً كبيراً من المتفرجين وعدداً كبيراً من الضحايا» (ص ٨-٩).

ولا يكمن التغيير في حجم الاعتداءات الإرهابية وحده، فبعد اعتداءات ١١ سبتمبر تغيَّرت أيضاً النظرة الشعبية لهذه المسألة. ويشير جنكينز إلى أنه بعد اعتداءات ١١ سبتمبر باتت السيناريوهات التي اعتبرت بعيدة الاحتمال في ما مضى سيناريوهات محتملة، كالهجمات من دون سابق إنذار على سبيل المثال.

علاوةً على ذلك، حسَّنت المنظمات الإرهابية إمكاناتها في الاتصالات. وباتت تستخدم التكنولوجيات الجديدة ككاميرات الفيديو والإنترنت بشكلٍ خاص من أجل الوصول إلى جمهورها مباشرةً. ويوفر الإنترنت بشكل خاص النفاذ السريع والمباشر إلى جمهورٍ عالمي.

ويتضمن تحليل جنكينز محاور عدة؛ أبرزها أن الأعداء الذين تواجههم الولايات المتحدة تغيروا جذرياً. وعلى الرغم من أن أية دولة لا تملك ترسانة عسكرية قادرة على مضاهاة الترسانة الأمريكية إلا أن الولايات المتحدة تواجه جهات عدُوّة متعددة تفرض تحديات أمنية كبرى عليها. وصحيحٌ أن أعداء اليوم لا يمثلون خطراً مدمراً كالخطر الذي كان متمثلاً في السلاح النووي أثناء الحرب الباردة، إلا أنهم قادرون على التسبب في خسائر بشرية ومادية ضخمة. ويشدد الكاتب على أن منع الإرهابيين من اقتناء

أسلحة الدمار الشامل يتطلب تطوير أساليب ردعية واستباقية وثأرية فعّالة. كما يتضمن هذا الكتاب محوراً بارزاً آخَر وهو تغيّر أنماط النزاعات المسلحة، حيث باتت في الواقع عمليات الميليشيات المسلحة والمنظمات الإرهابية أكثر دماراً وشمولية، وتستهدف المدنيين عوضاً عن الأهداف العسكرية. ومن أجل توفير التمويل لجأت الميليشيات والمنظمات الإرهابية إلى الأنشطة الإجرامية التي تولِّد بدورها الاحتكاكات والصدامات. كما أن الحد الفاصل بين النزاع والجريمة لم يعُدْ واضحاً.

ويعرب براين جنكينز في كتابه عن شكوكه إزاء اجتياح العراق؛ بنظره تفرض هذه الحرب تكلفة مرتفعة جداً مقابل مكاسب محدودة، ويتحمل الأمريكيون بشكل أساسي عبء هذه التكاليف. لكنه مدرك في الوقت نفسه لمخاطر الانسحاب من العراق حالياً. وفيما لا يزال المؤرخون يتناقشون حول جدوى الحرب الأمريكية على العراق يعتمد الحكم النهائي على النتائج بشكلٍ رئيسي. كيف سيكون العراق بعد عشر سنوات؟ لا تزال الإجابة عن هذا السؤال غير واضحة في الحقيقة. في الواقع لن تظهر نتائج الحرب في المستقبل القريب بل ستستمر إلى عقود ربما، يكون خلالها التراجع ملموساً والتقدم صعباً جداً. وما يزيد المعركة تعقيداً هو أن الغرب يواجه نزاعاً أيديولوجياً يتخطى منظمة (القاعدة)؛ هو حملة إرهابية يقودها جهاديون ينتمون إلى جهات عدة.

ولا يرى جنكينز حلاً واضحاً للعراق ولا مخرجاً سهلاً. وبنظره ليس البقاء أو الانسحاب سوى رهانٍ. فمن شأن تخفيض العدد بشكل بسيط وإعلانات التقدم أن تثير استفزاز العراقيين وتزيد من معارضتهم للأمريكيين. من جهة أخرى، يخشى جنكينز أن يؤدي الانسحاب السريع إلى الفشل لأنه سيضعف تأثير الولايات المتحدة ويعجل اندلاع الحرب الأهلية، ما قد يؤدي إلى كارثة إنسانية وانهزام الدولة. مع ذلك لا يفقد الكاتب الأمل كلياً فـ «فيما لا تزال نتيجة الحرب في العراق غير معروفة، لم نخسر قضيتنا بعد» (ص ١٤٣). لا يزال باستطاعة الأمريكيين، بنظر جنكينز، القيام بالكثير كالإبقاء على القوات الأمريكية وتنمية القوات العراقية في آنٍ واحد لإعطاء الحكومة العراقية الوقت لبناء إمكاناتها في مواجهة تحديات المتمردين والميليشيات المستقلة. ويبدو أن السعي للحد من أعمال العنف الناتجة عن التمرد والطائفية والإجرام لتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي هو الهدف الأكثر واقعية في الوقت الحالي.

ويشدد جنكينز على أنه مهما كان خيار الولايات المتحدة عليها أن تحافظ على مكانتها وقِيَمها. وليست هذه القيم بالنسبة لجنكينز ترفاً أو مجرد أخلاقيات، لكنها موارد استراتيجية تدعم الولايات المتحدة خلال حربها (ص ١٥-١٩).

من جهة أخرى، سهلت الحرب على العراق حشد الإرهابيين وتنفيذ العمليات الإرهابية وتحفيز الإرهابيين في العالم كله وتوفير وجهة جديدة لهم. لكن جنكينز لا يجد فكرة «محاربتهم هناك عوضاً عن محاربتهم هنا» صائبة جداً. ويؤيد الكاتب بالمقابل رؤية رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير لهذه القضية والتي تقول إنه «إذا أصبح العراق دولة مستقرة وديمقراطية قادرة عل التغلب على الإرهاب هنا (في العراق)، وهو الإرهاب نفسه الذي نواجهه في العالم كله، سنكون قد وجهنا ضربة للإرهاب في العالم كله». ويعتبر جنكينز أن المسألة المطروحة هنا هي مسألة صراع قوى؛ إن تمكَّنت الولايات المتحدة من التغلب على الإرهابيين في العراق ستكون قد وجهت إليهم ضربة قاضية، لكنها إذا اضطرت إلى الانسحاب فيما يغرق العراق في الفوضى والطائفية سيكون الإرهابيون قد أثبتوا قدرتهم على التغلب على قوة عظمى (ص ٤٣).

ويقر الكاتب بأنه لم يتسنَّ للولايات المتحدة بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التخطيط مطولاً لأعمالها، من هنا اعتبر أن (الحرب على الإرهاب) لم يكتب لها النجاح لأنها مفهوم غير واضح وغير محدد المعالم، ويشمل مجموعة واسعة من الأهداف تحت مظلته؛ من الحملة على جهاديِّي (القاعدة) إلى مكافحة المنظمات الإرهابية في أفغانستان والعراق وغيرهما مروراً بالسعي لمنع الانتشار النووي في إيران وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى مساعدة الدول الضعيفة لكي لا تتحول أراضيها إلى معاقل وبؤر إرهابية.

وتكمن ثغرة هذه الحرب الواسعة النطاق في أن جمع أهداف متنوعة في إطار واحد يحُدّ من قدرة الولايات المتحدة على فَهْم كل واحدٍ من أعدائها، فخلق ذلك جواً ضاغطاً بمحاولتها الربط بين أمورٍ ليست بالضرورة مترابطة أو تبتعد عن الاستجابة المحددة لتهديد معين. ويقترح جنكينز بالتالي خدمة المصالح الأمريكية بشكل أفضل من خلال معالجة كل من المسائل التي تتضمنها الحرب على الإرهاب بمعزل عن المسائل الأخرى وإن كانت تتقاطع في بعض الأماكن، فتقر الولايات المتحدة بأنها تخوض حروباً عدة وليست حرباً واحدة تلتقي في بعض الأحيان (ص ١١٦).

وباعتبار الحرب على العراق حرباً أيديولوجية أولاً وأخيراً، يختتم جنكينز كتابه بالجزم بأن القوات المسلحة لن تتمكن وحدها من الفوز بهذه الحرب. والمهم كخُطوة أولى هو تجريد أيديولوجية القاعدة الجهادية من أوراق اعتمادها وإظهارها على أنها غير شرعية. وبالمقابل وفي الأهمية نفسها، يجدر بالأمريكيين ألا يقعوا ضحية الخوف والقلق، بل عليهم التمسك بقِيَمهم وشجاعتهم وإيمانهم بمبادئ الحرية والمجتمع الحر ●

متى يكون الوقت مناسباً لشن الحرب؟

(3 - 1)

غاريث إيفانز

بعض الحروب دائماً لا مناص من نزالها، فالمصالح الوطنية قد تستدعي شنها، أو قد يحتم المجتمع الدولي عامة نشوبها. لكن يبدو أنه يتعين على كل جيل من أجيال القادة السياسيين أن يتذكروا ويتعلموا، وبصرف النظر عن مدى عدالة القضية التي تم شن الحرب بسببها، أن الحروب دائماً بشعة وتؤدي إلى دمار البشر والحجر، وغالباً ما تكون مصدراً للمعاناة والبؤس الإنساني المؤلم، ولا تؤتي أكُلها المرجو. وما دام يبدو أن الجنود المحترفين على دراية أفضل من المدنيين بهذه الحقيقة، فإن قرار شن الحرب يجب ألاّ يتم اتخاذه بهذه البساطة أو سعياً وراء المغامرة بمعزل عن الأدلة التي تبرر وقوعها، أو بمعزل عن إدراك عواقبها المحتملة. علاوة على ذلك، لا يتعين اتخاذ أي قرار بشن الحروب بلا مبالاة أو بتجاهل للقواعد الرسمية للقانون الدولي كما وردت أحكامها المحددة التي تحظر أو تبيح استخدام القوة العسكرية.

وإذا ما نظرنا إلى العالم من حولنا، يبدو أن هذه القواعد تشهد حالة من الفوضى الخطيرة، ويُعد تطبيقها شاذاً ومضللاً وتزيد من الضبابية وغياب الرؤية التي تتسم بالعقلانية. وليست تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي نواجه فيها أزمة ثقة في الواقع بالنظام القانوني العالمي. وهناك شكوك ومخاوف متزايدة في طبيعة الدوافع البشرية تجاه مدى إلزامية هذه القواعد أو حتى حول مدى التسليم بوجود القواعد الدولية التي تبيح القيام بعمل عسكري. وهناك دول كثيرة تبتكر لنفسها القواعد عندما تهم بشن حرب ما في الوقت الذي يتعين عليها الامتناع عنها، أو العزوف عن الحرب في وقت يتعين عليها شنها. علاوة على ذلك، هناك مخاوف إزاء الطريقة التي ترغب فيها إحدى الدول مثل الولايات المتحدة - والدول الأخرى في العالم التي تتمتع بالقوة ولديها القدرة على ذلك - بأن تقوم منفردة في إعادة صياغة كتاب القواعد. والأهم من ذلك أن كل ما تم الاعتراض عليه هو الفكرة التي تم تأكيدها في ما يخص شن حرب على العراق في عام ٢٠٠٣، ومفادها هو حق التصرف في الدفاع عن النفس من دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا تطال هذه الفكرة دون أي قيود، الحالات التي لا يكون فيها الهجوم المبني على تهديدات فعلية أو وشيكة الحدوث. وأيضاً فإنه في الحالات التي تبقى فيها الدول المبادرة بردود أفعال حقيقية هي الحكَم الوحيد الذي يبت صراحة في ما إذا كان هناك

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعون، العدد الثالث، خريف عام ٢٠٠٤، ص(٥٩-٨٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس، أغسطس ٢٠٠٨ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

أي تهديد على الإطلاق، فإن هذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان إلى إطلاق صافرة الإنذار في خطابه إلى الجمعية العمومية بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣، إذ قال:«إذا كانت الدول تحتفظ بحق التصرف من جانب واحد أو بائتلافات قائمة - دون انتظار منها للحصول على موافقة من مجلس الأمن، فإن هذا المنطق يشكل تحدياً جوهرياً للمبادئ التي قام عليها الأمن والاستقرار في العالم، بصرف النظر عما يشوبهما من عيوب كبيرة، طيلة السنوات الثماني والخمسين الماضية[١]».

وقد دفعت هذه المخاوف الأمين العام للأمم المتحدة في الوقت ذاته إلى تأسيس هيئة رفيعة المستوى لمواجهة التهديدات والتحديات والتغييرات، وكانت مؤلفة من كبار الشخصيات السياسية المرموقة والمعروفة من الرجال والنساء، وطُلب مني تقديم النصح إلى الأمين العام في نهاية تلك السنة عن كيفية استجابة النظام الدولي للبيئة الأمنية الجديدة[٢].

لقد كانت مهمتنا محبطة ومخيبة للآمال في طبيعتها، إذ إنها كانت تشمل تقييم التهديدات القديمة والحديثة على مستوى أمن الدولة وأمن البشرية التي من المحتمل أن يواجهها العالم في العقود المقبلة، وكذلك رسم الاستجابات السياسية الملائمة لها واقتراح التوصيات اللازمة والمطلوبة لإحداث بعض التغييرات المؤسسية. ويطال تقديم النصح أيضاً معالجة ما كان ينادي به وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو بخصوص قضية النظام القانوني ووضع وتطبيق معظم القواعد الدولية التي تفيد في تحديد الظروف التي تستدعي شن الحرب.

أزمة في القانون الدولي

تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بهدف رئيسي، وهو:(إنقاذ الأجيال القادمة من بشاعة الحروب ودمارها، والتي ولمرتين في عهدنا تسببت للبشرية بالألم والحزن لدرجة لا يمكن وصفها[٣]) ويبدو أن الأحكام التفصيلية لميثاق الأمم المتحدة كانت تقوم في مقدمته على الكثير من لغة الخطابة والشعارات. وقد تم إخضاع مسألة استخدام القوة لسيادة القانون بطريقة أكثر وضوحاً من كافة المحاولات والمعاهدات السابقة، بما في ذلك ميثاق حلف الدول الذي كان مصيره الفشل الذريع. وقد حظي القانون بتأييد نظام أمن جماعي أكثر نفاذاً وفاعلية من جميع الأنظمة السابقة، وبخاصة مع وجود المكانة المرموقة لمجلس الأمن الذي حظي بصلاحيات التعامل مع أعمال العدوان وأي تهديدات تطال الأمن بالقوة.

لقد كانت المشاعر والدوافع واقعية وحقيقية، وقد انبثقت أخيراً العلاقات الدولية من أدغال القرون الماضية، وابتدأت حيرة عهد جديد من القانون الدولي.

ونص ميثاق الأمم المتحدة بصورة مطلقة وصريحة في المادة الثانية، على أنه يتعين على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتناع ضمن نطاق علاقاتها الدولية عن التهديد أو استخدام القوة ضد أي تكامل إقليمي أو استقلال سياسي لأية دولة من الدول، والعزوف عن هذه الأعمال بأي طريقة تكون مخالفة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. وقد سمح الميثاق باستثناءين فقط في حظر استخدام القوة في القانون الدولي: في حالة الدفاع عن النفس بموجب المادة الحادية والخمسين والإجراءات العسكرية التي يوافق عليها مجلس الأمن رداً على أي تهديد للسلام، أو خرق للسلام أو أي عمل عدواني. «طبقاً للفصلين السابع والثامن بالنسبة للمنظمات الإقليمية».

ويبدو أن صلاحيات مجلس الأمن في ما يخص الموافقة على استخدام القوة بهدف الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين قد تُركت من دون أي قيود على الإطلاق. وقد ورد حق الدفاع عن النفس بصورة صريحة في المادة الحادية والخمسين التي نصت على أن هذه الصلاحيات أبعد ما تكون خالية من القيود، كما أنها مرتبطة بمجلس الأمن.

«لن تقوض أي أحكام وردت في هذا الميثاق من الحق المكتسب في الدفاع عن النفس بصورة فردية أو جماعية في حالة وقوع هجوم ضد أحد أعضاء هيئة الأمم المتحدة، إلى حين اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، ويتعين إبلاغ مجلس الأمن مباشرة عن الإجراءات التي يتخذها الأعضاء في ممارسة حق الدفاع عن أنفسهم».

لكن الهدف الرئيسي كان يتمثل في إيجاد منظومة قانونية جديدة تختلف تماماً، وجعلها نافذة بالطريقة التي تم التخطيط لها لتحقيق أهدافها. ومن المؤكد أن مؤسسي هذه المنظومة الجديدة ليسوا من الأشخاص السذج ويدركون ما قاله ادلاي ستيفنسون ذات مرة، إن «كل شيء يتوقف على المشاركة الفعالة والنوايا الحسنة للخمسة الكبار[٤]». كما أن العداء المشترك بين الأعضاء الدائمين الخمسة أنفسهم، والذي ظهر إلى العيان مؤخراً، والذي كان يتعين تحمله طوال فترة سنوات ما بعد الحرب الباردة، لا بد أنه ساهم في قلب النظام رأساً على عقب. فعلى مدى أربع وأربعين سنة وحتى عام ١٩٨٩ لم تتوانَ الدول عن استخدام القوة العسكرية بصورة متكررة ضد دول أخرى «ما يناهز مائتي مرة وفقاً لأحد الإحصاءات وستمائة وثمانين مرة

وفقاً لإحصاءات أخرى[٥]». ولا يمكن تفسير أو تبرير القسم الأعظم منها على أنه دفاع عن النفس كما ورد في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من الاعتماد عليها دائماً مع ما ينطوي عليه ذلك من تضليل. إلا أن مجلس الأمن الذي قد يعاني شيئاً من الشلل قد أصدر بعض القرارات من الفصل السابع. ولم يكن هناك سوى عمل عسكري واحد تم اتخاذه على نطاق واسع رداً على خرق معاهدة السلام في كوريا عام ١٩٥٠، وذلك أثناء فترة غياب الاتحاد السوفييتي غير الحكيمة عن المجلس. وكان النظام الذي ساد مختلفاً بصورة جوهرية عن المفهوم القديم لتوازن القوى، والذي بموجبه «تمتع أي من القوى العظمى عن مهاجمة المصالح الأساسية للدول الأخرى، لكن لها حرية استخدام القوة ضمن نطاق تأثيرها الخاص[٦]». وتم استخدام القوة بصورة متكررة، وبخاصة في أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

وتكمن السخرية في بعض الحالات المحدودة جداً من التدخل العسكري الرامية إلى إيجاد إدانة دولية للتدخلات المتعذر تبريرها على سيادة بعض الدول، والتي أصبحت تُعتبر اليوم بمثابة أمثلة مشروعة من عمليات التدخل الإنسانية أو التدخل لأغراض إنسانية، على الرغم من أنه لم يتم تبريرها بهذه الطريقة إلا بصورة جزئية فقط أو أنها لم تحظَ بموافقة كافة الدول المتدخلة عند وقوع تلك الأحداث. فغزو الهند لشرق باكستان عام ١٩٧١ «بدعوى مواجهة الأعمال الوحشية في غرب باكستان بحق البنغاليين» وغزو فيتنام لكمبوديا عام ١٩٧٨ «بدعوى مقاومة المذابح الوحشية المنتظمة التي ارتكبتها جماعة الخمير الحمر»، وتم الادعاء بطريقة يصعب تصديقها بأنها تندرج تحت حالات الدفاع عن النفس، ولم تؤثر هذه الأحداث في التخفيف من حدة الانتقادات[٧].

على الرغم من كل هذا، استطاع نظام الأمن في الأمم المتحدة البقاء ناجحاً، ولعب دوراً مهماً إلى حد معقول على الأقل في نزع فتيل الصراعات وإدارتها. وقد ساهمت دبلوماسية الوساطة في إحراز تقادٍ سلمي لنحو ٢٥ في المائة من النزاعات في أعقاب عام[٨] ١٩٤٥. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام، وهي أدوار ابتكرتها سكرتارية مجلس الأمن وتقوم على أساس التحقق من وقف إطلاق النار ومراقبته والإشراف عليه واتفاقيات السلام واسعة النطاق، أن لها دوراً جوهرياً في الحد من مخاطر عدد من الحروب الأخرى، وبخاصة في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط[٩].

إلا أنه من الصعب أن نجادل بأن النظام القانوني الدولي الجديد والذي بشر به ميثاق الأمم المتحدة لم يكن طيلة فترة الحرب الباردة يعاني من شيء أكثر مما يعانيه من الإجهاد.

تبدلت الصورة برمتها إلى حد مخيف بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، إذ إنها ساعدت على إزالة مصدر رئيسي للنزاعات الأيديولوجية والقوى العظمى في تحرير الأمم المتحدة، حتى تستطيع لعب دور المحافظ على الأمن العالمي التي كان مؤسسوها يتوقون إليه، وبدت الأمور جلية تماماً بالرد على غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩١. وقد تم تعزيز هذه التوقعات من خلال عمليات النشر العسكرية التي نظمتها الأمم المتحدة أو باركتها في يوغسلافيا السابقة والصومال وهاييتي. وكان متوسط عدد القرارات التي صدرت خلال سنة واحدة قد ازداد من خمسة عشر إلى ستين قراراً، ويبدو أن هذه الأخيرة كانت تصدر في السابق بصورة شهرية، أصبحت الآن تصدر أسبوعياً.

وقد تم إصدار ثلاثة وتسعين في المائة (٢٤٧ من أصل ٢٦٧ قراراً) من قرارات الفصل السابع لمجلس الأمن خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٢، وكان مجلس الأمن قبل عام ١٩٨٩ قد فرض عقوبات مرتين، ومنذ ذلك الحين فرضها خمس عشرة مرة[١٠].

والسؤال المطروح هنا هو عما إذا كانت كافة هذه الفعاليات والنشاطات نافذة وذات جدوى؟ بالتأكيد هي كذلك في ما يخص التدخلات الرامية إلى تحقيق أغراض إنسانية، وهذا ما كان يحدث مراراً. فعلى الأقل يمكن أن نذكر أحداث الصومال عام ١٩٩٣ ورواندا عام ١٩٩٤ والبوسنة عام ١٩٩٥، ولكن هل كانت تلك التدخلات قد بُنيت على مفاهيم خاطئة ومصادر غير صحيحة، وتم تنفيذ عملياتها بطريقة سيئة بالنسبة لكل الدول المذكورة أعلاه أو بالنسبة لبعض منها؟ وبالطبع هناك أحداث كوسوفو في عام ١٩٩٩ والجدل الذي دار بين مؤيد ومعارض حول أن الوضع في كوسوفو كان يمثل حالة صارخة تستدعي التدخل، وكنا قد لاحظنا كيف تم تجاهل مجلس الأمن المشتت بصورة كلية. إلا أنه لا توجد أي أسباب تدفعنا إلى الاعتقاد بخيبة الأمل والإحساس بالآلام التي نجمت عن هذه التدخلات بقدر الخيبة التي نجمت عن استجابة النظام القانوني الدولي آنذاك.

وجاءت الذروة من حيث الالتزام تجاه المؤسسات الأمنية الجماعية والإصرار على تهيئتها للتعامل مع أنواع جديدة من التحديات، وجاءت ربما بقرار مجلس الأمن الذي تم اتخاذه بالإجماع بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة في أعقاب الهجمات المنفذة على برجي نيويورك ومبنى البنتاغون وتبني المادة الحادية والخمسين الخاصة بحق الدفاع عن النفس

واستخدام القوة ضد المنظمات الإرهابية غير الحكومية وضد أولئك المسؤولين عن مساعدة ودعم أو إيواء مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها ورعاتها. وقد جاء ذلك بعد أسبوعين من تبني القيود الدولية الإلزامية الهادفة إلى منع عمليات تمويل الإرهاب واستخدام الإرهابيين وتوظيفهم[١١]. وكانت الثقة بمرونة نظام الأمم المتحدة وقدرته على معالجة الأمور قوية للغاية. لكن العجلة تدور ثانية الآن، ويبدو أن دورانها أكثر خطورة مما كان عليه الحال في سنوات الحرب الباردة. فقد كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القاضي بشن حرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ ليس مجرد تحدٍ للإدلاء بصوت واحد أو أكثر ضد هذا القرار، بل كان تحدياً للأغلبية الواضحة المهيمنة لأعضاء مجلس الأمن، ويمثل نقطة تحول مختلفة كلياً من نوعها، وتحمل في جوهرها الإرباك والأسى. ونجم هذا الأمر عن ظهور ثلاثة أنواع من التحديات للنظام القانوني الدولي، وكلها في غاية الخطورة.

أولاً: كان غزو العراق مبنياً، وإلى حد كبير، على أساس المطالبة بممارسة حق الدفاع الاحترازي المسبق عن النفس، والأمر الذي حمل في طياته انعكاسات واسعة الأبعاد أكثر من كل الأحداث التي تم تأكيدها سابقاً، وتم العمل على توسعة نطاق المادة الحادية والخمسين إلى حد يفوق التحمل.

ثانياً: المدى الذي كان فيه الغزو مبنياً على أساس مزاعم تهديد السلام والأمن الدولي بصورة كافية ومقنعة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يبرر تفويض اتخاذ قرارات من قبل مجلس الأمن، لكن هذه الادعاءات تمت إثارة الجدل حولها بصورة هزيلة، وأشاح المجلس بوجهه عنها في نهاية الأمر، مما جعل نظام الميثاق برمته عرضة مرة أخرى للنزاع والطعن في مصداقيته بقوة.

ثالثاً: الحد الذي بُرر به الغزو على أساس السجل الاستبدادي الحافل لصدام حسين تجاه شعبه، وهو أمر لم يتم إثباته أيضاً بصورة صحيحة وملائمة، ولم يتم النظر فيه أيضاً من قبل مجلس الأمن. وقد كان مصير الآمال الفشل، وخصوصاً في ما يتعلق بتبني أعراف جديدة تبرر التدخل على أساس مبدأ «المسؤولية الجماعية لحماية الشعوب المضطهدة».

وأود البحث في هذه القضايا بمزيد من التفصيل، ومن ثم سأقدم بعض الاقتراحات حول كيف يتسنى لنا في هذه الظروف بالغة التعقيد أن نمضي في سن أو إعادة بناء نظام قانوني دولي قادر على مواجهة التحديات في القرن الحادي والعشرين. لكن لا بد لنا بداية من أن نرد على هؤلاء الذين يقولون إن المشروع برمته ناتج عن فهم مغلوط لحقيقة الأمور.

وفي مواجهة كل جوانب الصخب والغضب التي أوردت شرحها، والطريقة التي استُخدم بها مجلس الأمن أو بها أسيء استخدامه أو تم تضليله، ليس فقط خلال فترات الحرب الباردة القاتمة، بل على مدار السنوات الأكثر تفاؤلاً، كانت هناك أصوات مؤثرة كثيرة. ولعل أكثرها وضوحاً تلك التي برزت في كتابات البروفيسور مايكل غلينون في (شؤون خارجية[١٢]) إذ كانت تنادي وبكل بساطة بعدم وجود أية قواعد بعد الآن، وأن ميثاق الأمم المتحدة برمته قد أصيب بالانهيار. ويناقش جلينون بأنه يتعين إدراك واقع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من إظهار فشل نظام مجلس الأمن بصورة واضحة في أي محاولة في المستقبل تهدف إلى تشكيل قانون دولي يحكم ويبت في مسألة استخدام القوة بمختلِف جوانبه. ويجب أن يبدو تصميم هذا القانون للعيان بأنه يعمل ضمن قدراته المتوفرة لديه.

هناك رد تحليلي على هذا الجدل أورده أحد المعلقين في مجلة أمريكا للقانون الدولي، حيث يقول «يثير جلينون أكثر النظريات المعرفية عمقاً وفلسفة من دون أن يبت فيها، وهي تحديداً انتشار السلوكيات المختلفة المتعلقة بسلطة الأعراف[١٣]». ولا بد لي من أن أعترف بأن إجابتي أكثر عاطفية وعفوية، كما أنني أرى وضع مايكل جلينون مخيفاً ومرعباً. وقد يكون كشف القناع الذي يرتديه القانون الدولي صحيحاً وواقعياً، وأنني متعاطف للغاية مع إجابة توماس فرانك المباشرة.

ما هو إذن الدور الصحيح الذي يتعين على المحامين أداؤه؟»

بالطبع الافتخار بقواعد القانون، ومتطلبات المفخرة هذه واضحة بعينها. وعندما يسعى السياسيون إلى تغيير القانون، يجب على المحامين الإلحاح وتأكيد أن رجال السياسة قد خرقوا القانون. وعندما يرغب أصحاب النفوذ في تغيير القانون أو التخلص منه، فإنه على المحامين أن يطرحوا سؤالاً حول ما إذا كنا يوماً ما وبعد أن تُستنفد كافة قوانا ومقدراتنا، سنحتاج إلى القانون. والمحامون الذين ينهجون هذا السلوك يجب الحكم عليهم بالخيانة، والذين يعزفون على هذا النهج هم أيضاً خائنون بحكم ألقابهم والمهام الموكلة إليهم.

إن البحث عن نظام قانون دولي يتصف بالمنهجية والاستقرار ومصداقية المبادئ عملية قديمة قدم النزاعات بحد ذاتها. وهناك دائماً خيار عند مواجهة الواقع البائس عندما لاتتصرف الحكومات على النحو الذي تأمله منها، فتلك الحكومات قد تحقق الطموحات أو تدمرها. وتكمن المأساة في

قابلية تعلم الفشل بالطريقة التي أرادها جلينون، ألا وهي تشجيع الجميع على إحباط آمالهم وطموحاتهم في الوقت نفسه الذي تكون فيه الحاجة إلى تشجيعها وتحقيقها في أشدها. ولعل ذلك كله مجرد نقطة بداية للتوصل إلى الإجابة الضرورية، وعلينا أن نقنع أنفسنا بأن القواعد المتاحة أمامنا هي ملائمة لمواجهة التحديات التي هي بانتظارنا، وأنها في الحقيقة قابلة للتطبيق.

إذاً ماذا يجب علينا أن نقول إزاء الوضع الحالي للمادة الـ٥١ حول الدفاع عن النفس وقابلية تطبيقها، ومدى ملاءمة وكفاءة مجلس الأمن بصورة عامة في منح تفويض لاستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟ ●

الهوامش

١- خطاب أُلقي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٣.

٢- الهيئة الاستشارية العليا، التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٣، والتي يُفترض أن تقدم تقريرها له بحلول الأول من ديسمبر ٢٠٠٤، وهي تضم أنان بانيراشون (رئيساً)، وروبرت بادينتر، وجو كلمنت بنا سورز، وجرو هارلم برنتدلاند، وغاريث إيفانز، وماري شينري هس، وديفيد هاني، وإنريك إلجيسياس، وعمرو موسى، وساداكو أوغاتا، وساتيش نامبير، ويفغيني بريماكوف، وكيان كيتشن، ونفيس صديق، وسليم سليم، وبرنت سكاوسكورفت.

٣- ميثاق الأمم المتحدة، المدخل، http://www.un.org/aboutun/charter/

٤- خطاب موجه إلى نقابة المحامين في شيكاغو، يونيو ١٩٤٥، واقتبسه ستيفن سي. شليسنجر في كتابه: قانون الإنشاء: تأسيس الأمم المتحدة، ويستفيو، ٢٠٠٣، ص ٢٦١.

٥- ورد الرقم ٢٠٠ على لسان توماس ام. فرانك (بعض الملاحظات حول الابتكارات الجوهرية والإجرائية لمحكمة العدل الدولية)، المجلة الأمريكية للقانون الدولي ١١٦، ١٩٨٧)، حيث يلاحظ أن المبادئ العرفية في عدم التدخل (لا يلتزم بها، على أحسن تقدير، إلا بعض الدول، في بعض الحالات، وقد تم تجاهلها بلا عقاب في ما لا يقل عن مائتي حالة). وهربرت كي. تلما في (مخاطر المعارك ومهالك الحروب: الصراعات الدولية المسلحة)، بحث مقدم لرابطة الدراسات الدولية، في سان دييغو، إبريل ١٦ - ٢٩، ١٩٩٦، حيث يذكر ٩٦٠ حالة (تدخل عسكري واضح) خلال الفترة نفسها تقريباً. ويرجع سبب التباين بين الرقمين على الأقل جزئياً إلى أن الرقم الثاني أدخل فيه التدخلات الموافق عليها من قبل الدولة التي حدث فيها التدخل، والتدخلات في الدول التي تفتقر إلى الحكم المستقل استقلالاً كاملاً، والتدخلات المبررة وفقاً للمادة الحادية والخمسين، هذا بالإضافة إلى كل التدخلات الموافق عليها من قبل الأمم المتحدة. ولم يرد مع أي من الرقمين تحديد عتبات للإصابات، كما يحدث في إحصاءات معظم الحروب الداخلية.

٦- توماس ام. فرانك، (ما الذي يجري الآن؟ الأمم المتحدة بعد العراق)، المجلة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد السابع والتسعون، العدد الثالث، ٢٠٠٣.

٧- الهيئة الدولية للتدخل وسيادة الدول (ICISS)، مسؤولية الحماية: عدد إضافي، المقال الرابع، (التدخل قبل عام ١٩٩٠)، الصفحات ٤٩ - ٦٨ راجع الموقع الإلكتروني www.iciss-ciise.gc.ca، حيث تجد النص الكامل للتقرير والعدد الإضافي.

٨- مأخوذ بتصرف عن (السلوك الدولي في الأزمات) ICB عبر موقع (www.cidcm.umd.edu/icb/

٩- تشير البحوث المهتمة بالنواحي الكمية الأكثر تعقيداً الخاصة بحفظ السلام إلى أنه، إذا تساوت جميع الأشياء، فإن نشر حفظة السلام يقلل من مخاطر نشوب حرب أخرى بنسبة ٧٠ إلى ٨٥ بالمائة.

١٠- أورد الأرقام بيتر ولينستن وباتريك جوهانسن، (مستقبل قرارات مجلس الأمن)، وأوردها غيرهم.

١١- قارن فرانك، مرجع سبق ذكره.

١٢- مايكل جي. كلنون، (لماذا فشل مجلس الأمن؟)، مجلة شؤون خارجية،عدد مايو - يونيو ٢٠٠٣، ١٦ - ٣٥.

١٣- توم جي. فيرر: (مستقبل النظام والقانون الدوليين في أعقاب حرب العراق)، مجلة القانون الدولي الأمريكية، AJIL المجلد السابع والتسعون، العدد الثالث.

هواجس التنمية المستدامة في دول الخليج

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

لا شك في أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح من المفاهيم شائعة الانتشار في السنوات العشر الأخيرة، وظل الاهتمام به يزداد مع الزمن حتى باتت التنمية المستدامة الهاجس الأول لكثير من الدول الساعية إلى تطوير مجتمعاتها واقتصاداتها بما يتناسب مع ما وصلت إليه الأمم المتطورة في هذا الشأن. ومع هذا الاهتمام بدأت المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة تتطور وتتفاعل مع آخر مستجدات العلم والتقدم التقني، وباتت ترتكز في تطوير الفكر التنموي على السعي إلى المعرفة ونشرها، ووضع المفاهيم الحديثة للتنمية في متناول الشرائح المجتمعية، ومد الجسور بين المجتمعات النامية لتبادل الخبرات والاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق أولت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات القليلة الماضية اهتماماً ملحوظاً بجهود وخطط التنمية الاقتصادية المستدامة، ورصدت لهذه الغاية ميزانيات ضخمة، في محاولة منها للحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال، وقطعت في ذلك شوطاً كبيراً لا يمكن لأي منصف أن ينكره أو يتجاهله، فجهود التنمية المتسارعة في دول الخليج وفي كافة المجالات باتت أحد الأمور التي تتميز بها دول الخليج وتلفت نظر الزائر إليها، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه دائماً، هو هل وصلت دول الخليج فعلياً إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بأساليبها المتطورة التي تتناسب مع الجهود المبذولة والتي تهدف في النهاية إلى تحقيق النهضة الشاملة من دون استنزاف الموارد المتاحة ومن دون التفريط في مستقبل ومصير الأجيال القادمة؟ الجواب بلا شك لن يكون (نعم)، فما زال هناك الكثير أمام دول الخليج لتفعله قبل الوصول إلى هذا الهدف، وما زال هناك أيضاً الكثير من الهواجس والمنغصات التي يتمنى الجميع زوالها، لتبدأ عجلة التنمية الخليجية المستدامة الحقيقية تسير في مسارها الصحيح، ولتجني دول وشعوب الخليج ثمارها على أكمل وجه. وفي هذا الصدد يمكننا ذكر بعض هذه الهواجس والمنغصات على سبيل المثال لا الحصر، فذكر هذه الأمور بالتفصيل يحتاج إلى بحوث ودراسات تفصيلية متخصصة ربما لا يتسع المقال لذكرها، ولكننا نذكر هنا وعلى عجالة بعض هذه الأمور التي تندرج في هذا السياق والتي يأتي في مقدمتها غياب العمل الخليجي المشترك في قضايا التنمية المستدامة، فكل جهود التنمية وخططها في دول الخليج تعد محلية «قطرية» رغم أن دول الخليج تعلن بين الحين والآخر عن بدء مشاريع تنموية خليجية ضخمة مشتركة، إلا أن المعضلة في هذا الشأن أن خطط التنمية في دول الخليج تأتي بمعزل عن الخطط التنموية المشتركة، الأمر الذي يضع عدة علامات استفهام حول مصير دمج عدة خطط مختلفة للتنمية المستدامة في مسار خليجي واحد.

والمعضلة الأخرى التي تستحق الذكر في هذا الشأن هي في كيفية توطين جهود التنمية في دول الخليج، فغالبية هذه الجهود التنموية تدار وتنفذ من قبل جهات أجنبية، وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل حول دور المواطن الخليجي في جهود التنمية المستدامة، وكيف تكون التنمية ناجحة ومستدامة إذا كان المواطن الخليجي بعيداً عنها؟ فرغم كل ما تم تحقيقه من جهود تنموية خليجية إلا أن نسبة مشاركة الشباب الخليجي فيها ضئيلة جداً ولا تزال نسب البطالة كبيرة جداً في دول الخليج رغم الكم الهائل من المشاريع العقارية والتنموية الضخمة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي تتراوح بين ١٥ و٢٤ في المائة.

وبغض النظر عن أسباب عزوف الشباب الخليجي عن جهود ومشاريع التنمية إلا أن هذه المسألة تعد واحدة من أهم العقبات التي تهدد نجاح جهود التنمية والتي تتطلب من المسؤولين الوقوف عندها وعدم تجاهلها، وفي هذا الشأن يمكن التفكير جدياً في السبل المثلى لجذب الشباب الخليجي ودمجهم في هذه المشاريع بطرق مبتكرة وواقعية، إذ إنه من غير الواقعي مطالبة الشباب الخليجي في الوقت الراهن بالعمل في هذه المشاريع كعمال وفنيين، فهذه المرحلة ستحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للوصول إليها وربما ستحتاج إلى عقود طويلة من الزمن لإحداث تغيير جذري في ثقافة المجتمع الخليجي. ولذلك لابد من التركيز حالياً على ما هو متاح وواقعي من خلال إنشاء المشاريع الريفية المربحة والتي يمكن أن تجذب الشباب الخليجي وتحقق لهم طموحهم للحصول على مداخيل كبيرة تستحق العناء، وهو أمر ليس صعب التحقيق إذا تم التخطيط له بشكل مدروس، فالمشاريع التنموية الضخمة يمكنها أن تستوعب مشاريع ريفية للدعم اللوجستي يديرها ويشرف عليها شباب خليجي طموح.

أما الهاجس الأخير الذي يمكن ذكره على عجالة في هذا الشأن هو مدى قدرة خطط التنمية المستدامة الخليجية على تحمل الصدمات والهزات الاقتصادية العنيفة، إذ لا بد من الأخذ في الاعتبار ألا تكون خطط التنمية المستدامة مبنية على أساس الظروف المثالية فقط، بل تأخذ في الاعتبار ظروف الأزمات والطوارئ، فلا تزال آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية السلبية على خطط التنمية الخليجية ماثلة للعيان ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All